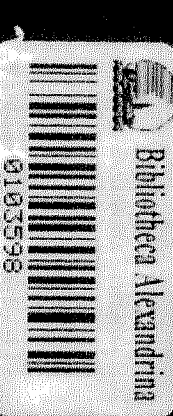
د. حسين مؤنس

الربا

وخراب الدنيا



اولة للوصول إلى نظام عالمي
معاملات المالية قائم على تحديد الإسلام
ظيفة المال ونابع من أخلاقيات الإسلام



الزهراء للإعلام العربي



بسم الله الرحمن الرحيم

الزهراء للإعلام العربى

قســـــم النشــــر

ص.ب: ١٠٢ مدينة نصر – القاهرة – تلغرافياً : زهراتيف – تليفون ٦٠١٩٨٨ – ٦١١١٠٦ – تلكس ٩٤٠٢١ رائف يو إن

P.O : 102 Madinat Nasr - Cairo - Cable: Zahratif - Tel: 601988 - 611106 - Telex: 94021 Raef U.N

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحا وقال إنني من المسلمين ﴾

صدق الله العظيم
فصلت / ٣٣

الطبعة الثانية
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

الجمع التصويرى والتجهيز
بالزهراء للإعلام العربى

تصميم الغلاف : عصمت داوستاشى
الإخراج الفنى : السيد المغربى



تأليف

د. حسين مؤنس

الزهراء للإعلام العربي



تقديـــم

ليس عجيبا ولاغريبا أن يكون الحل الإسلامى هو ضالة العالم فى القرن العشرين أو القرن الثلاثين أو الخمسين . العجيب والغريب أن يبحث العالم عن حلول تضعها قرائح البشر وعقولهم ويغفلون عن الحل الذى وضعه وأنزله خالق البشر ومسوى النفوس .

ماذا جنى العالم من تلهفه وراء الحلول التى أفرزتها أدمغة البشر وعقولهم ؟ لم يجن سوى التعثر والخراب والدمار ! وفى المجال الإقتصادى سعدت الأمة التى طبقت المنهج الإلهى والتزمت به ، ولم يبدأ تخلفها وانحدارها وشقاؤها إلا يوم أن خرجت أو أخرجت عن إطار المنهج الإلهى وحدوده .

ولقد كان خروج الأمة عن المنهج متعدد الاشكال والزوايا والمعالم ، غير أن اكثر أشكال هذا الخروج وضوحا واستعلانا كان فى جر الأمة الإسلامية رويدا رويدا إلى التورط فى التعامل بالربا وإيقاعها فى فخاخه وشباكه الجهنمية مما جعل كثيرا من المفكرين - وهم على حق - يرون ان توريط الأمة الإسلامية فى التعامل بالربا يعد جريمة سياسية وتاريخية بالإضافة إلى كونها جريمة اقتصادية وخلقية وشرعية .

ولقد عالج كثير من المفكرين تاريخ الربا وآثاره وجريرته على الأمة الإسلامية ، غير أننا نحسب - ولانزكى على الله أحدا - ان الأستاذ المؤرخ الدكتور حسين مؤنس قد بز كل من سبقوه بعمق نظرته ووضوح فكرته ورشاقة كلمته ودقة وأصالة مراجعه واقتداره المنفرد على الرد بين الأحداث واستخراج قوانين الحركة من تسلسل الواقعات .

هذا الكتاب ظهر قبل ذلك مقالات فى مجلة اكتوبر فيما بين ديسمبر ١٩٨٥ ومارس ١٩٨٦ - يعنى فى الصحف القومية المصرية فى عصر حرية الصحافة - ضمنه الدكتور حسين مؤنس رأيه فى البنوك الربوية والبنوك الإسلامية فى مصر وخارجها فى حرية مطلقة . وهو مؤلف واسع الإحاطة عميق النظر خفيف الظل لا يخلو أسلوبه من سخرية فى العبارة تعمق المعنى فى نفس القارىء . وهو حين يكتب يكون أكثر جرأة وتحررا منا نحن رجال البنوك حين نكتب ويتعرض لأمور ووقائع قد لانعرفها ، وهو فى هذا الكتاب ينقدنا ونحن نتقبل ذلك بصدر رحب ووجه باسم ونفس صافية لأنه لايريد بنا وبوطننا غير الخير ونحن معه فى هذا ولأن الأحرار يتقبلون الرأى الحر من صاحبه وإن كان نقدا مادام مخلصا ويأخذون به مادام صالحا .

والبنوك الإسلامية قد بدأت على الطريق الذى انتهى إليه المؤلف ، ومإإن بدأت بشائر نجاحها حتى ظهرت الجهود المضادة لمقاومتها ووضع العراقيل فى طريقها ودس العصا فى عجلتها والله من وراء القصد ولى للذين آمنوا محيط بالذين يمكرون وحسبنا الله ونعم الوكيل .

ويسعدنا أن نقدم إلى الأمة الإسلامية ومؤسساتها كتاب « الربا وخراب الدنيا » ففيه معالجة صريحة لقضية البنوك ولفتة منصفة للبنوك الإسلامية ، لم يتناول فيه الربا من جانبه الفقهى فهذا تركه المؤلف للفقهاء وقد أوسعوه بحثا ، ولكنه تناوله بنظرة المؤرخ عميق الغور وهو أول بحث فى موضوعه يعرض ويحلل الغزوة الربوية للعالم الإسلامي ويبحث عن المخرج فجاء جديدا فى مادته قويا في حجته ، جعله الله في ميزان حسنات مؤلفه يوم يوضع الميزان ونفع به المسلمين والحمد لله رب العالمين .

القاهرة جمادى الآخرة ١٤٠٦
مارس ١٩٨٦

الناشر

بين يدى الكتاب

بسم الله ، والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، الرحمة المهداة .

وبعد ، فإننى لست من أهل الفقه ، ولاأنا من رجال الاقتصاد فإذا كنت قد سمحت لنفسى أن أتكلم فى شئون المال فإننى أتكلم فى حدود رجل مسلم عامل فى خدمة العلم فى ميدان التاريخ . فأنا أورد هنا ماتيسر لى من علم بتاريخ البشر وتاريخ المال ، وماوصل إليه علمى من آراء غير المسلمين فى شئون المال والمعاملات المالية .

ومن المعروف أن تجارب المسلمين فى شئون المال والمعاملات المالية قليلة جدا ، نتيجة للظروف السياسية التى خضعت لها أمم الإسلام . فلا شركات ولا مشروعات ذات رءوس أموال ضخمة ولامساهمات أو مشاركات كما نجد فى تاريخ الغرب في الجمهوريات التجارية الإيطالية وقطلونية وجنوبى فرنسا ، ابتداء من القرن الحادى عشر الميلادى ، وماتلا ذلك من نشاط تجارى ومالى ، بلغ أحجاما ضخمة فى أسبانيا والبرتغال خلال القرن السادس عشر الميلادى ، ثم نشاط حركات الاستكشاف وتفتح أبواب العالم الجديد أمام أهل الغرب واجتهادهم فى النهوض بفنون الملاحة وبناء السفن وما أعقب ذلك من قيام مشروعات استعمارية ثم شركات تجارية استعمارية فى انجلترا وهولندا وفرنسا ، وكل ذلك دخل بالعالم فى عصر جديد من المعاملات المالية التجارية ، ونتيجة لهذا تحرك الفكر

الاقتصادى فى بلاد الغرب حركة واسعة ، وظهرت نظريات وآراء أشرت إليها فى هذا الكتاب ، وانتهى الأمر فى أيامنا هذه إلى نظام مالى رأسمالى محدد المعالم والقواعد يقوم أساسا على الربا وما يتبعه من نظم البنوك وأساليبها فى تنمية المال بوسائل إنسانية وغير إنسانية مما انتهى بالعالم كله إلى أن صار اليوم فى قبضة النظام الربوى . فالمال اليوم هو السيد الأعلى ، وهو الذى يقرر مصائر الأفراد والأمم بل هو الذى يحدد معايير الأخلاق ، ومن ثم فهو يحدد مصائر البشر . وهذا هو الذى أعرض له فى بعض صفحات هذا البحث .

وقد تحدث فقهاؤنا القدامى فى شئون المال والمعاملات المالية فى حدود ماعرفته عصورهم ، ولهذا فقد وقفت آراؤهم عند آفاق تلك العصور وأنواع المعاملات المالية المحدودة التى عرفوها .

ونحن نعرف أن فيما عدا أحكام الشريعة المُنزلة فى القرآن الكريم والمكملة بالحديث النبوى الشريف ، فإن كل شىء موضع أخذ ورد ومناقشة وتبادل الآراء .

وكل ما تقرؤه هنا هو رأيى ، وهو مجرد فتح لباب المناقشة فى شئون المعاملات المالية . وأنا لاأعرف فى هذا الموضوع الشاسع إلا ماترى هنا ، وليس عندى غيره ، وأنا لاأتمسك برأيى بل أنا أقول كلمتى وأدع الميدان مفتوحا لمن هم أعلم منى وأقدر ليقولوا مايريدون .

والعلم اجتهاد . وهذا هو اجتهادى أو جهدى، وهو قليل . أقوله معتمدا على الله ، وله سبحانه ومنه التوفيق وهو جل جلاله من وراء القصد والنية .

وسلام الله عليكم ورحمته وبركاته

القاهرة ابريل ١٩٨٦

المؤلـــــف

وجه الصورة

أنت ياسيدى القارىء تقرأ إعلانا لأحد المصارف يدعوك فيه إلى أن تودع مالك عنده ، ويعطيك - طواعية - ربحا سنويا ثابتا - وأنت تعتقد أن هذه معاملة مالية سليمة لاضرر فيها . فأنت لم ترغم البنك على أن يعطيك نسبة معينة من الأرباح ، ولكنه هو الذى دعاك وأنت استجبت دون أن تكون هناك أبسط مظنة فى أنك تستغل حاجة إنسان إلى المال .

ولكن هذا ياسيدى وجه واحد من الصورة ولابد أن ترى الوجه الثانى من الصورة حتى تكتمل لديك صورة المعاملات المصرفية الربوية الراهنة .



ظهر الصورة

في وجه الصورة أنت ياسيدى مواطن عندك مال زائد على حاجتك وأنت تودعه فى بنك دعاك إلى الايداع عنده طواعية منه دون ضغط منك أو محاولة استغلال .

والآن أنت أدرت الصورة لترى الوجه الثانى .

فلننظر فيما يفعل البنك بمالك البرىء .

إننا نعيش فى عصر نشاط اقتصادى ضخم يستلزم إقامة مشروعات صناعية وزراعية – أو مالية – كبرى . ولا مفر من القيام بهذه المشروعات وإلا تأخر الوطن وصار فريسة لغيره .

والمشروعات اليوم تتطلب عشرات الألوف بل مئاتها حتى الملايين ، وليس فى الدنيا صاحب مشروع يملك كل المال اللازم لمشروعه وما لابد منه من نمو وتوسع ، ولهذا فلابد من اقتراض المال . وهنا تكون ضرورة اللجوء إلى البنوك .

وهنا يتغير وجه البنك ومن يعاملك فيه .

فالوجه الباسم الذى تلقى منك وديعتك وشكرك وأوصلك إلى الباب فى أدب بالغ يتحول إلى وجه جهم عابس قاس ، يطالب المقترض بنسبة ربح لاتقل عن ستة عشر فى المائة ، وهى أرباح مركبة ، أى أن الربح يضاف إلى رأس المبلغ المقترض ويصبح دينا ، ومادام قد أصبح دينا فهو يربح أيضًا بنفس النسبة ، والشهور

تتوالى والسنوات تتسارع ، والذى اقترض ألفا يجد أن دينه قد أصبح ألفين ثم ثلاثة آلاف ثم أربعة وهكذا .

وإذا اقتدر المقترض على السداد سارت الأمور فى طريقها وإن كان فى الواقع قد دفع - وعليه أن يدفع - أضعاف ماأخذ .

اما إذا توقف عن السداد لأى سبب فهنا يهبط سيف الجلاد ، والمدين وكل مايملك يحالان إلى رجال الحجز ، ويباع للمدين كل ما ملكت يداه . المهم أن يستوفى البنك ماله .

وذلك هو وجه الصورة الآخر .

ولابد أن ننظر فى الوجهين معا حتى يصح حكمك على نظم المال الربوية الراهنة .




Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الأول

عالمنا الراهن يقوم على الربا بداية ونهاية



خلال السنوات الخمس الماضية ، تجلى بوضوح أكثر فأكثر ، أن العالم كله يسير بسرعة متزايدة نحو كارثة اقتصادية بلا حدود ، وأن تلك الكارثة لاترجع إلى أن موارد الخير والرزق فى الأرض ، قد قلت ولم تعد تكفى الناس ، لأن الحقيقة هى أن موارد الرزق ومواد الغذاء للإنسان والحيوان ، زادت خلال السنوات القليلة الماضية بصورة تخطت كل التوقعات ، وإنتاج العالم من الغذاء يبلغ اليوم أضعاف حاجة البشر جميعاً ، إذا هى دبرت بعدالة . وفى بعض بلاد الدنيا مقادير من الغذاء تكفى أهل الأرض جميعا ، ففى أمريكا وكندا يتحدثون عن جبال القمح ، وفى أوروبا يتحدثون عن جبل الزبد .

ولو افترضنا ان هناك تخصصاً فى إنتاج الغذاء من الأرجنتين وحدها ، تستطيع أن تقدم للدنيا وأهلها كل ما هم بحاجة إليه من لحم . والبرازيل وبقية بلاد العالم الجديد ، تستطيع أن تقدم لكل إنسان على الأرض كل ما هو بحاجة إليه ، من حبوب وخضر وفاكهة وإنتاج الألبان ، وما يتفرع منها فى أوروبا كل ما يكفى أهل الأرض كلهم عن سعة .

وقل مثل ذلك عن حاجة البشر من الكساء ، إذن فما سبب الأزمات الطاحنة التى يعانى منا أكثر من نصف البشرية ، نتيجة لنقص الغذاء والكساء ؟! .

السبب هو أن النظام الاقتصادى العالمى ، دخل من أوائل القرن التاسع عشر شيئاً فشيئاً فى دائرة شهيرة ، تقوم كلها على الربا . والربا – كما سنرى فى تضاعيف هذا البحث – ليس مجرد إقراض المال بسعر مرتفع ، فهذا أيسر مظاهر

الربا وأخف أضراره ، فإن الإنسان مهما أسرف فى تقدير سعر الفائدة ، الذى يطلبه لايمكن أن يتجاوز المائة فى المائة من قدر المال الذى يقرض

ولكننا اليوم نشترى فى كل بلاد الدنيا - مائة جرام من الزبد - مثلاً - بدولار فى المتوسط ، أى بعشرة أضعاف تكاليف إنتاجه ، ونفقات إعداده للبيع ، ونقله إلى أى سوق من أسواق الدنيا ، وهذا هو صميم الربا ، وهو مجرد مثل تستطيع القياس عليه .

وهذه - مع الأسف - هى القاعدة التى يقوم عليها الاقتصاد العالمى : الشىء الذى يتكلف عشرة قروش ، يباع لمن يريده بجنيه وزيادة ، وهذا ينطبق اليوم على كل صور التعامل اليومى ، وكلنا داخلون فيها أردنا أم لم نرد ، عرفنا أم لم نعرف .

إذن : فمن الذى يحصل على هذا الفرق الهائل بين الواحد والعشرة ؟! .

الوسطاء والبنوك .

وأنا - كما تعرف سيدى القارىء - لست من رجال الاقتصاد ولا أنا أفهم فيه شيئاً ، وإنما أنا رجل أعيش لأرى وأتدبر وأفكر وأدرس وأطرح أفكارى على الناس ، وإذا كنت أعلم شيئاً ذا بال فى الاقتصاد ، فإننى أزعم لنفسى أننى أفهم الإسلام ، وأحس نبض الإيمان ، وأدرك حقائق ما حولى ، وتلك هى أدواتى فى الدرس والفكر والنظر ، وهذه أدوات كافية فيما أظن ، لكى أضع يدى على الحقائق وأنا أعتبر نفسى من ضحايا النظام الربوى الشامل الرهيب ، الذى نعيش فيه ولا أجد لنفسى مهرباً منه،وأنا مثلاً أكتب لك هذه السطور بقلم حبر لا تزيد نفقات صنعه من مواد خام وعمالة وصناعة وهندسة وتغليف ونقل ، حتى يصل إلى يدى على ثلاثة جنيهات ولكننى دفعت فيه ثلاثين وهذا وحده يصور لك مدى الظلم الذى أعانيه ونعانيه جميعاً فى ذلك العالم الربوى القاتل ، وأنا أعيش فى قارة يهلك عشر سكانها كل عام من الجوع والعطش ، بينما أقرأ فى صحيفة اليوم ، أنهم يقيمون فى نيويورك وليمة للأمير شارل وزوجته الأميرة ديانا ، ويبلغ ثمن الطبق فى تلك الوليمة خمسين ألف دولار ، ويبلغ عدد الذين دفعوا هذا الثمن ، وحصلوا على تذاكر وليمة الأمير أربعة آلاف ، يعتبرون أنفسهم سعداء بذلك ، لأن هناك

أكثر من مائة ألف فاتتهم تلك الفرصة الذهبية ، مع أنهم مستعدون لدفع مائة ألف دولار ! .

***

ولا شك فى أن الأوضاع الاقتصادية فى العالم العربى كله فى حالة تدهور سريع أو بطيء ظاهر أو خفى فيما عدا — ربما — الكويت . والسبب فى ذلك فيما أرى هو أننا — نحن العرب — لم نفهم بعد حق الفهم طبيعة النظام الاقتصادى العالمى ، الذى نعيش فيه ، وليس فى هذا القول ما يمس مكانة أولى الأمر العرب فى ميادين الاقتصاد ، لأن المشكلة هنا ليست مشكلة اقتصاد ومال ، بل هى مشكلة تاريخ وإدراك لحقائق المجتمع المعاصر ، وهى أيضا — وإلى حد كبير مشكلة طبيعة رجال الاقتصاد عندنا ، وموقفهم الحقيقى من شئون المال ، فإن رجال الاقتصاد الرسميين عندنا — أقصد وزراء الاقتصاد والمالية ورؤساء المصارف المركزية ، وهؤلاء هم قياصرة الاقتصاد والمال عندنا — يتصرفون دائماً فى حدود خطوط ترسم لهم أو تعليمات يتلقونها من أعلى ، فى حين أن رجال الاقتصاد الرسميين فى الغرب هم الذين يتخذون القرارات ، ويصدرون الأوامر إلى الآخرين .

ومن طريف ما قرأت أثناء إعداد هذه الدراسة أن فريدريك سبريخيورن مدير الخزانة فى وزارة الاقتصاد الأمريكية فى واشنطون ، يصل إلى مكتبه كل يوم فى السادسة صباحاً ، ليتابع تطور أسعار الدولار على شاشة مضيئة فى مكتبه تعطيه أسعار الدولار فى العالم ، من بون إلى هونج كونج وطوكيو دقيقة بدقيقة ، فى حين أن رئيسه جيمس بيكر وزير الخزانة الأمريكية ، لا يتأخر قط عن السابعة صباحاً وقبل التاسعة صباحاً يكون الاثنان قد اتفقا على سياسة اليوم . ويعقدان فى الحال اجتماعاً مع بول فولكى رئيس بنك الاحتياطى الفدرالى « الفيديرال ريزيرف بانك » لاتخاذ القرارات النهائية .

وفى التاسعة صباحاً لا يكون واحد من كبار المسئولين الاقتصاديين فى العالم العربى كله قد غادر بيته ، وعندما يصل أولئك المسئولون إلى مكاتبهم بين العاشرة والحادية عشرة ، لا ينظرون فى جداول أسعار الكترونية أو غير الكترونية بل

تشغلهم مسائل جانبية غير اقتصادية ، ومعظمها تعيينات، وترقيات وشكاوى ، لأن اقتصاد بلادهم يرسم خطوطه الثلاثة الذين ذكرناهم فى واشنطون ، وعندما نقرأ فى جريدة الوفد الصادرة فى (٧ نوفمبر ١٩٨٥) أن البنك المركزى ، تقدم إلى مجلس الدولة بطلب إلغاء قرارات أصدرها وزير اقتصاد سابق ، بتعيين ثلاثة من الأصدقاء ممن لا علاقة حقيقية لهم بالشئون،الاقتصادية أعضاء فى مجالس إدارات ثلاثة من البنوك القومية نفهم لماذا يقفز سعر الدولار فى أسواقنا إلى (١٨٠) قرشاً ، فى حين أنه ينخفض فى الأسواق العالمية كلها ، ولا يمكن أن يحدث هذا الأمر الشاذ إلا فى بلد يسير الاقتصاد فيه مسارا شاذا ، أو يتولى الاقتصاد فيه رجال بعيدون عن تقدير خطورة الشئون الاقتصادية ، وكل ذلك على أساس المجاملة ، وكل هذه تصرفات خارجة عن القانون بالإضافة إلى أن كل واحد من السادة الذين عينوا ، يحمل على كتفيه مسئوليات أخرى تثقل كاهله ! هنا وعندما نقرأ نحن — المواطنين — المساكين أخبار أمثال هذه القرارات الخطيرة ، وكلها مجاملة ومحسوبية ، نعرف لماذا نحن مساكين ، فإننا حقيقة نشقى ليسعد ويزداد نعيم أناس لايشقون ولا يتعبون ، هنا أفهم لماذا يشعر رجل مثلى ، وهو يتفرج على ما يذيعه التليفزيون ، مما يسمى بصور حية لما يجرى فى مجلس الشعب أنه يشهد مسرحية لاشيئاً حقيقياً .

وعندما أرى فى التليفزيون كبار رجالنا يوقعون اتفاقات القروض كل يوم ، أشعر أننا نزداد غرقاً يوما بعد يوم فى بحر الربا ، لأن هذه القروض كلها معاملات ربوية ، وعندما يقولون لك : هذه صفقة مؤكدة ، فهذا قرض بفائدة ستة فى المائة مع فترة سماح قدرها خمس سنوات ، وهذه منحة خالصة ، وهذه مساعدة دون مقابل من ألمانيا ، وتلك سلفة صغيرة من البنك الدولى بسعر (٣) فى المائة لا يبقى عندى شك فى أننا متجهون بالفعل نحو كارثة مالية ، تشبه تلك التى وضعت فى أعناقنا نير الاستعمار فى أواخر أيام إسماعيل وأوائل أيام توفيق ، لأن القروض أيا كان حجمها ، وأيا كانت نسبة الفائدة فيها هى قروض ، لابد أن تسدد فى يوم ما ، وفى العلاقات المالية الدولية ، لاتوجد منح أو هدايا أو مجاملات . كلها قروض لابد أن تسدد . وما لا تسدده بالعملة تسدده بالتنازل عن جانب من الكرامة أو القيمة المعنوية . والدول الكبرى لا يمكن أن تقدم مساعدات للدول الأصغر

دون مقابل أبدا ، فعالم السياسة عالم خطر بل شرير ، والدول الكبرى تأخذ دائماً أمام الصغرى صورة شايلوك الجبار القاسى من أنطونيو الساذج الحسن الظن ، الذى كاد يفقد حياته لولا دفاع حبيبته الذكية بورشيا عنه ، وذلك فى مسرحية « تاجر البندقية » لوليم شكسبير ، وهى مسرحية حكم عليها اليهود بالموت لأسباب معروفة .

وأنا عندما أقرأ وجوه النقد والاتهام التى توجه إلى وزراء الاقتصاد والمال عندنا ، لا يتجه ذهنى إلى الاتهام بالسرقة أو الاحتيال ، فأنا أستبعد اللصوصية على الوزراء أيا كانوا ، وإنما يتجه ذهنى إلى الجهل ، فكل ما يصدر عن الكثيرين من هؤلاء السادة من خطأ وسوء تقدير ، يرجع إلى الجهل ، فهم يفهمون شيئاً فى الاقتصاد ولكنهم يجهلون أشياء كثيرة جداً فى السياسة العالمية ، أو فى تطور الأحوال فى الدنيا ، ومن هنا يقعون فى الأخطاء بسوء نية أو حسن نية ، فالأمران سواء ، لأن الخطأ هو الخطأ فى الحالين ، ومصر هى التى تدفع الثمن فى النهاية ، وقد تأكد عندى الآن أنه لا توجد مصر واحدة بل هناك مصران : مصر الحاكم ، ومصر المحكوم ، ومصر الحاكم تكسب دائماً ، ومصر المحكوم تخسر دائماً . والخديو إسماعيل الذى أغرق مصر - المحكومين - فى الديون خرج من مصر معزولاً منفياً فى (٣٠ يونيو ١٨٧٩) وأخذ معه ثمانية ملايين من الجنيهات الذهبية ، لأنه رغم عزله ونفيه ينتمى إلى مصر الحكام ، وكان علينا نحن شعب مصر الأخرى - مصر المحكومين - أن ندفع كل الديون بما فيها تلك الملايين الثمانية ، التى أخذها الحاكم اللص معه . وابنه الخديو توفيق ، عندما رأس أول مجلس وزراء فى عصره السعيد شكا من والده ، وقال ما معناه : لو أن أبى ترك لنا شيئاً من هذه الملايين التى أخذها لاستطعنا الانتفاع به فى هذه الأزمة التى نعانيها . وكان يتحدث إذ ذاك بلغة مصر المحكومين ، مصر الأشقياء . ولكنه لم يلبث أن اغتنى هو الآخر لأنه دخل فى عالم مصر الحاكمين ، مصر اللصوص فى تلك الأيام . فسرق ونهب ، وفعل مثله عباس حلمى ، ولكن هذا الأخير جاوز الحد فى السرقة والنهب ، لأنه كان صفيقا قليل الحياء ، لا يستحى من سرقة مال النبى ، ومال النبى فى عصره كانت أموال الأوقاف ، فجعل ينهب منها دون خجل ، واللورد كرومر الذى كان يمثل جماعة اللصوص الأوربيين الكبار ، وجد أنه من الضرورى

أن يوقف هذا السفاح عند حده ، ورأى أنه من الضرورى أن يكف يد الخديو عن سرقة مال النبى ، فأمر بإنشاء وزارة الأوقاف ، وأصر على إلغاء تقليعة قديمة تقول : إن ولى الأمر – خليفة كان أو سلطاناً أو ملكاً أو خديو – هو ناظر الأوقاف كلها يتصرف فيها كيف يشاء ، وهذا مبدأ أقره الفقهاء جميعاً مع أنه مبدأ خطأ . لأن الأمة – لا الحاكم – هى الوصيةَ على الأوقاف ، واللورد كرومر – الذى لم يكن فقيهاً طبعاً – أوقف هذه التقليعة الشريرة ، واعتبر الأمة ممثلة فى الوزارة هى المسئولة عن الأوقاف ، وقرر أن يكون هناك من بين أعضاء الوزارة وزير خاص للأوقاف مسئول عنها أمام الرأى العام . وكرومر لم يفعل ذلك لأنه كان شريفاً بل لأنه كان لصاً عاقلا ، لأنه ممثل الاستعمار البريطانى ، وهذا الاستعمار كان ذروة اللصوصية الأوروبية ، ولكنها كانت لصوصية عاقلة ، أى تقوم على علم ودرس وتفكير ، فالمستعمر الأوروبى لص ينهب أموال البلد المستعمر (بفتح الميم) ، ولكنه ينفق شيئاً مما ينهب على مرافق البلاد ، وينشىء من المسروق طرقاً وسككا وترعاً وموانيء لكى يأخذ صورة المصلح ، ويبرر استعماره أمام الناس . ومن طرائف ما يحكى من قصص الاستعمار ، أن ملك بلجيكا كان يملك كل الكونغو ، ولأنه ملك من أصل نبيل ، فقد كان لايتولى نهب خيرات الكونغو بنفسه ، ولهذا فقد عهد فى إدارة الكونغو إلى حكومته بالضبط ، كما أن ملك بريطانيا عهد فى إدارة الهند إلى حكومته ، بعبارة أخرى : عهد ملك بلجيكا إلى حكومته فى نهب الكونغو ، وعهد ملك بريطانيا إلى حكومته فى نهب الهند ، لأن الملوك الاستعماريين لصوص فى الحقيقة ، ولكنهم ينبغى أن يظلوا أشرافاً فى المظهر .

وفى ذات مرة وقعت مناقشة حادة بين ليوبولد الأول أو الثانى ـ لا أذكر ـ ملك بلجيكا ، والملك إدوارد السابع ملك بريطانيا ، فقال إدوارد :

– إن حكومتك تسرف فى نهب الكونغوليين .

فرد ليوبولد قائلاً : إن الويسكى القذر الذى تبيعونه للهند بأغلى الأسعار يؤذى الهنود أضعاف ما تؤذى أساليب حكومتى أهل الكونغو .

ونفس هذا الحديث يتكرر اليوم فى قوالب شتى بين أمريكا وروسيا . فتقول أمريكا مثلاً للروس :

– إن جنودكم ينزلون المجازر بأهل أفغانستان ! .

ويرد الروس : إن ما تلحقه وكالة مخابراتكم من الأذى بأهل نيكاراجوا ، يفوق كل ما يمكن أن نقتله من الأفغان . نحن على الأقل نحارب لحساب حكومة أفغانية . أما أنتم فتقفون إلى جانب الثوار على حكومة الساندينستان الشرعية فى نيكاراجوا .

وهذا مجرد مثل ، لأن الحقيقة الواقعة ، هى ان الدولتين العظميين شريكتان فى عملية واحدة هى نهب الدنيا ، لأن الروس إذا كانوا شياطين فإن الأمريكيين عفاريت ، ومجرد وجود هاتين الدولتين ـ اللتين توصفان بالعظميين – بشكلبهما الحالى فيه اعتداء مهين للبشرية ، وافتح الأطلس وانظر إلى خريطة العالم فلا تلبث أن يملكك العجب ، فإن روسيا تضع يدها – بالحق والباطل – على أكثر من نصف أوروبا وآسيا ، والولايات المتحدة تملك بالحق نصف الأمريكتين . وتملك النصف الباقى بالباطل ، وهذا فى ذاته ظلم لبقية البشر . وروسيا التى تشعر شعوراً دائماً ، بأنها تملك من الأرض أضعاف حقها ، تنفق كل أموالها للدفاع عن الأرض المسروقة ، ولم يحدث فى تاريخ البشر أن حاز جنس واحد هذا القدر من الأرض بالقهر والعنف والظلم ، ولم يحدث كذلك فى تاريخ البشر أن استهلكت دولة نفسها فى الدفاع عن مسروقاتها كما يفعل الروس ، فإن الروس لا يأكلون ولا يشربون ولا يستمتعون ، وإنما هم ينفقون آخر مليم عندهم وكل ذرة من نشاطهم فى الجيوش والسلاح . ولا تحسب الأمريكيين – أو قل الأنجلو ساكسون – أحسن ، حقاً إنهم يقولون : إن عندهم حرية وديمقراطية ، وهذا صحيح فى داخل الولايات المتحدة وبريطانيا فقط ، أما خارجها فإن الدولار الأمريكى يستعمر الدنيا ، لأن الدولار ، تلك الورقة الصغيرة الخضراء ستار يختفى وراءه أكبر وأخطر ترسانة سلاح عرفها التاريخ ، ترسانة تمتد من الفضاء الخارجى إلى باطن الأرض ، والأمريكيون عندما يقولون إنهم يقرضوننا ألف مليون دولار ، يعرفون أنهم لا يعطوننا شيئاً ، لأن كل دولار تتسلمه من أمريكا سيعود فى النهاية إلى أمريكا ، لأنه – فى النهاية – وسيلة تعامل تحمل توقيع مدير بنك أمريكا ، فهو أمريكى فى البداية وأمريكى فى النهاية ، وكل ما نملكه نحن منه هو حق الانتفاع به أو الارتفاق .

وهناك حكاية يحكونها عن اللورد كيتشنر ، عندما كان مندوبا سامياً لبريطانيا فى مصر ، فقد زاره ذات مرة فى داره موسيقى نمساوى دعته الليدى كيتشنر للعزف فى مصر ، وكان كيتشنر قد دعاه لتناول الشاى ، وأخرج اللورد كيتشنر ساعته الذهبية التى تزن نصف رطل من الذهب ، ونظر فيها ثم وضعها على المائدة ، وتناولها الموسيقى وفتح مظروفها الذهبى ، وتأملها كأنه يتعرف الوقت ، ثم وضعها فى جيبه ، واللورد الفليد مارشال دهش من هذا التصرف ، وقال فى أسلوب النفاق الجنتلمانى المعروف :

– أظن يا بروفيسير أنك وضعت الساعة فى غير موضعها ! .

فنهض الموسيقى مستأذناً وقال : لا ياجناب اللورد الفيلد مارشال ، لقد وضعتها فى موضعها تماماً ، فأنا لا سبيل لى إلى مثل هذه الساعة إلا إذا تفضل بها على جنتلمان عظيم مثلك ، أما أنت فتستطيع بعد خروجى أن تنادى قائد جيوش الإمبراطورية هنا ، وتأمره بأن يأمر وزير المالية المصرى بأن يأتيك بساعة مثلها ، وقبل أن يهبط المساء ، تكون الخزانة المصرية قد اشترت لك من محل كرامر فى الموسكى ساعة أجمل من هذه ، وسأتأكد من ذلك عندما تتفضل بالحضور هذه الليلة فى الكونسير ، الذى سأعزف فيه بدعوة من الليدى كيتشنر . وهذه الليلة ستكون معك قطعاً ساعة ذهبية جديدة .. إلى اللقاء ياسيدى اللورد .

وما الذى يعطى الدولار كل هذه القوة ؟!

إنه الربا ، إنها المعاملات الربوية التى هى أساس الاقتصاد الغربى كله ، لأن الثروة الأمريكية التى لا تصدق ، لا يمكن أن تكون قد تكدست بهذه الصورة الرهيبة عن طريق التجارة الحرة الشريفة ، لأن أرباح المعاملات التجارية مهما بلغت ، فإن للمكاسب التجارية حدوداً ، والشطارة والمهارة مهما بلغت ، فهى لن تسمح لك ببيع منتجاتك بأكثر من أربعة أو خمسة أمثال تكلفتها ، فإذا أنت بعتها بمائة ضعف فأنت هنا تدخل فى ميدان السرقة ، والسرقة تسمى فى عرف التجارة الغربى INTEREST أو BENEFIT والترجمة العربية الفصيحة للكلمتين هى الربا ! .

الفصل الثانى

الربا كان الباب الذى دخل منه الاستعمار



لابد أنك قرأت فى الصحف أخبار المناقصة العالمية التى طرحناها لأعمال الكهرباء الخاصة بمشروع مترو الأنفاق .

ولا أطيل عليك : تقدمت لأعمال الكهرباء هذه شركات انجليزية وشركات فرنسية وشركات إيطالية ، والعادة اليوم فى أمثال هذه المشروعات الضخمة ، أن شركات كل بلد أوروبى أو أمريكى تتقدم بعرض واحد ، باسم مجموعة شركاتها الراغبة فى المساهمة حتى لا تخرج العملية من يد البلد .

والشركات البريطانية تقدمت بعرض قيمته (٧٨) مليون جنيه .

والشركات الفرنسية كان عطاؤها بمبلغ (٤٥) مليوناً .

والشركات الإيطالية عرضت القيام بالمشروع بمبلغ (٣١) مليوناً .

ونظراً لضخامة الفروق فقد رأت السلطات المصرية إعادة طرح العطاء .

فأما الشركات الإنجليزية فقد انسحبت من المشروع .

والفرنسيون هبطوا بمشروعهم إلى (٣١) مليوناً .

والإيطاليون وتمثلهم هنا شركة أنسالدو هبطوا إلى (٢٢) مليونا .

ولجأت هيئة مترو الأنفاق إلى إقامة « ممارسة » بين الجانبين ، وانتهت الممارسة بعرض فرنسى بمبلغ (٢١,٥) مليون أمام عرض إيطالى بمبلغ (٢٠,٢٥) مليون .

ووجدت السلطات المصرية أن تعهد بالمشروع إلى الفرنسيين ، رغم أن سعرهم يزيد على العطاء الإيطالى بمليون وربع ، لأن الفرنسيين يقومون بمعظم أعمال مشروع مترو الأنفاق .

فهذه عملية صناعية فنية شريفة ونظيفة ، ومع ذلك فإن الانجليز طلبوا فيها (٧٨) مليوناً ، والعملية انتهت إلى (٢١,٥) مليون .

ومهما قلت في الامتياز الفنى للعرض الإنجليزى الأول (٧٨ مليوناً) ، والفرنسى الأول (٤٥ مليوناً) ، والإيطالى (٣١ مليوناً) ، فإن هذا الامتياز لا يمكن أن يكون بالدرجات التى ذكرناها . وشركة إنسالدو الإيطالية التى كانت مستعدة فى آخر لحظة للقيام بالمشروع بعشرين مليوناً ، شركة أكثر من محترمة فى ميدان الأعمال الكهربائية الكبرى .

ماذا تسمى ذلك ؟! .

تنافسا شريفا ؟ قطعاً لا ! لصوصية ؟ عيب ! فنحن نتحدث هنا عن شركات عالمية ضخمة ، وراءها حكومات أكثر من محترمة .

أسميها ربا لأن الربا – كما سنرى – هو كل تعامل مالى ، يتجاوز الربح فيه حدود الشرف والأمانة والمعقول .

وصدقنى إن المشروع إذا كان قد انتهى إلى (٢١,٥) مليون ، فإن تكاليفه الحقيقة التى ستحصل عليها الشركة لن تزيد على (١٧ أو ١٨) مليوناً على الأكثر .

والباقى ؟ والباقى ياسيدى سيروح فى البلاليع .

بلاليع محلية وأخرى غير محلية ، وطريق المناقصات الكبرى – وهذا ليس سراً – حافل بالبلاليع .

وقد عرفت « بلاعة » من هؤلاء .

كان رجلاً لطيفاً رقيق الحاشية أنيق الملبس . وأناقة الملبس وفخامة المكتب والديكور ، والتليفونات ، والسكرتيرة فى الغرفة المجاورة ، كل هذه من خصائص

الإنسان « البلاعة » . وهذا الرجل كان يشترى فى الأيام الناصرية السعيدة الحمامات المعيبة ، التي تبيعها الشركات الأوروبية فى الأرياف بنصف الثمن ، كان يشترى الواحد منها بألفى دولار ، ويبيعها فى مصر للسادة الذين سرقوا ونهبوا وابتنوا فيللات ليعيشوا فيها ، عيشة باشوات ، كان يوردها لهم بأسعار تتراوح بين عشرة آلاف واثنى عشر ألف جنيه ، فكثر ماله وأصبح من أهل الفيللات ، وعندما استقر فى مصر افتتح مكتب تصدير واستيراد ، يصدر الهواء ويستورد أى شيء رخيص يباع فى أوروبا فى أسواق الكانتو ، ويبيعه هنا بسعر الذهب .

والبلاليع المصرية عندما يكثر المال فيها ، تفعل ثلاثة أشياء أساسية : الزواج من السكرتيرة أو أى شابة أخرى إذا لم تكن السكرتيرة ولابد ، والأمر الثانى هو الحج بدل المرة مرات والعمرات فى كل رمضان ما تيسر ذلك ، والأمر الثالث هو بناء مسجد . وصاحبنا الذى نتحدث عنه ابتنى فى قريته مسجداً . وهذه المساجد كلها مساجد ضرار ، من طراز ذلك الذى بناه نفر من بنى عمرو بن عوف فى قباء ، ولعنها الله سبحانه فى الآيات (١٠٧ - ١٠٨) من سورة التوبة .

ومهما يكن رأيك فى كارل ماركس ، فلابد أن تسلم بأنه كان من أذكى البشر وأوسعهم علماً ، وأنفذهم بصيرة بأحوال الدنيا والناس . وهذا الرجل أبغض الربا وأنكر الرأسمالية القائمة على المتاجرة بالمال ، وقال : إن إقامة الاقتصاد العالمى على أساس الذهب والفضة فساد وظلم وإهدار لإنسانية البشر ، لأن الأساس الحقيقى للاقتصاد هو العمل ومادة العمل . فالمادة الخام فى ذاتها لا قيمة لها ، ولكن العمل - وهو الصناعة هو الذى يعطيهاالقيمة ، ولهذا فإن العمل يعتبر سلعة تباع وتشترى ، والعامل الفرد ضعيف أمام صاحب رأس المال أو صاحب المصنع . ومن هنا فقد دعا العمال إلى الاتحاد لكى يصبحوا قوة تستطيع القيام بالمساومة الجماعية ، لتحصل من أصحاب المصانع والرأسماليين على السعرالعادل ، للعمل الذى يقومون به ، وقد جمل كارل ماركس حملة عنيفة على البنوك ، وقال : إنها مؤسسات فاسدة تقوم على المتاجرة بحاجات الناس ومطالبهم ، وقال : إن كل الأعمال المصرفية أعمال ظالمة تخدم مصالح أصحاب رءوس الأموال ، ومن هنا فقد اعتبر الربا والفوائد فساداً ، قال : إن النظم المصرفية تضحى بالقيمة الإنسانية

وتذل البشر ، والويل لمن يقع تحت رحمة المصارف فى دَيْن ، لأن المصرف لن يتردد فى بيع دارك التى تسكن فيها ليسترد منك قرضًا بمبلغ عشرين جنيهاً ، ومن هنا فقد قال : إنه لابد من إلغاء النظام المصرفى كله وإقامة نظام مالى جديد ، تنتقل فيه القيمة من الذهب والفضة إلى الانسان والعمل .

ولاتوجد فى روسيا أو فى أى بلد شيوعى بنوك بالمعنى الذى نعرفه ؛ لأن الثروة القومية – وهى حصيلة العمل القومى – تصير إلى الدولة ، والدولة تعطى الأجور وتقدم للمواطن كل ماهو بحاجة إليه من خدمات وتأمينات وضمانات ، ومن هنا فليس هناك مايدعو الإنسان إلى الاقتراض ؛ لأن الإنسان يقترض المال ليسد حاجة ، فإذا كانت الدولة تتولى سد كل الحاجات فلا وجود للقروض فعلاً ، والبنوك تصبح مجرد خزائن للأموال ، ولكنها لا تتاجر فى الأموال .

وهذا الكلام كله قالت به الشريعة الإسلامية ، فإن الإسلام يحرم الربا وهو المتاجرة بالمال ، وكتب الفقه الإسلامى تحرم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة إلا مِثْلاً بمثل ، وهذا ينطبق أيضاً على كل شيء ، فالقمح مثلاً لا يباع بالقمح إلا مِثْلاً بمثل ، ويزيد الفقهاء فيشترطون أن تتم الصفقات كلها فى جلسة واحدة على قاعدة يسمونها هاء وهاء هاك وهاك ، فإذا كان هناك داعٍ لإرجاءِ الدفع ، فلا يكون ذلك إلا فى أضيق الحدود وأمام شهود ، ولا يجوز أن يكون تأجيل الدفع مدعاة لزيادة القيمة لأن هذا ربا والربا محرم ، والله سبحانه أحل البيع وحرم الربا ، والربح فى التجارة غير محرم ، ولكنك مضبوط بشروط تقوم كلها على الرحمة والإنسانية فى تقدير فائض الربح الذى يقدره التاجر لنفسه ، وهذه الرحمة والإنسانية فى التجارة ، يعرفها القرآن الكريم بعبارة جميلة جداً ، هى الأكل بالمعروف أى الربح فى الحدود الإنسانية المتعارف عليها بين الناس الأفاضل (لا اللصوص) .

ومن حقائق التاريخ التى لا يعرفها إلا القليلون أن معظم الظلم نشأ بعد ابتكار النقود والعملة ، وقبل أن يعرف الناس النقود ، لم يكن هناك ظلم على النطاق الواسع المعروف . والنقود دخلت ميدان الحضارة على أيدى اليونان – وقبلهم فى الشرقين الأوسط والأدنى على الأقل – كانت المعاملات كلها تقوم على أساس المقايضة ، والمقايضة لا يدخلها الإجحاف إلا فى حدود ضيقة جداً ، واقتصاد

مصر القديمة كله لم يعرف النقود ، والدولة كانت تجبى ضرائبها عيناً ، ومن هنا فإن البناء الاقتصادى للدول المصرية القديمة كان عادلاً فى جملته ، وإلى هذا يرجع السبب فى سلامة المجتمع المصرى القديم على طول تاريخه ، وجدير بالذكر أن الدولة المصرية القديمة بكل أدوارها هى أطول دول التاريخ عمراً ، فالأسرة المصرية الأولى ، قامت سنة (٣٤٠٠) قبل الميلاد ، والدولة المصرية الأخيرة انتهت تاريخياً بالغارة الفارسية المخربة ، التى قام بها قمبيز سنة (٥٢٥) قبل الميلاد ، فكأن مصر القديمة عمرت ثلاثة آلاف سنة على وجه التقريب فى حين أن الدولة الرومانية لم تعمر على حال من القوة إلا ثلاثة قرون أو أربعة على الأكثر . وقوة النظام الأوروبى الحاضر لم يبلغ بعد خمسة قرون منذ ميلادها فى عصر النهضة ، ومع ذلك فهى الآن تتصدع وتنهار من كل جوانبها ، والتصدع هنا اجتماعى وأخلاقى ، فلم يحدث أبداً أن شاع الفساد فى مجتمع ، كما هو الحال فى العالم الغربى – على ضفتى الأطلسى – اليوم . حقاً ، كان هناك فساد فى كل النظم السياسية والاجتماعية الماضية ، ولكنه كان دائماً محدوداً فى أوساط قليلة ، وكل مانسمع عنه من فساد المجتمع الرومانى وشيوع الرذائل فيه ، كان مقصوراً على نسبة ضئيلة جداً من رجال السياسة والمال والحرب فى روما ، وبعض المدن الصغيرة فى شبه الجزيرة الإيطالية مثل بومبيه ، وما تحدثنا به الكتب عن فساد المجتمع العباسى الثانى لم يخرج قط عن دائرة نفر قليل من أهل الحكم والمال ، وفيما عدا ذلك ظلت كتلة المجتمعات البشرية سليمة فى مجموعها .

أما فى أيامنا هذه ، فإن الفساد يدخل المجتمع الغربى من كل باب ، وعلى كل المستويات ، ولم يحدث قط أن أصبحت الرذيلة تجارة رسمية معترفاً بها ، إلا فى المجتمع الغربى الحالى ، وأوضح الأدلة على ذلك ما يعرف باسم السيكس شوب أو دكان الجنس ، وهذا فى الحقيقة دكان رذيلة ، وفى كل بلد أوروبى يوجد ما يسمى باسم سيكس سينما ، أو سيكس شو وهي مراكز صريحة لبيع الفساد ، وفى بعض البلاد الأمريكية يصل الفساد الذى يبيحه القانون إلى مستويات لاتخطر على بالنا ، كما هو الحال فى لوس أنجليس ، وسان فرانسيسكو ، ودنفر ، ونيويورك ، وكل بلاد ولاية كاملة هى الأريزونا .

والفساد هنا يتمثل فى الجنس والخمر والقمار ، وهذه كلها حرمها القرآن

تحريماً تماما ، والمفاسد كلها ناتجة عن سيطرة المال على المجتمع الغربي ، والمال فى الغرب قائم كله على الربا ، الذى حرمه القرآن الكريم تحريماً باتاً ، والربا هنا لا يقتصر على ربا المال ، بل يمتد إلى ربا التجارة والصناعة ، وأنت عندما تسمع عن تجارة الثياب الفرنسية والأسعار التى تباع بها ، فلابد أن تعرف أن هذا ربا فاحش قائم على فساد فاحش ، وإلا فكيف يباع ثوب نسائى واحد من الحرير بما يبلغ الخمسة آلاف دولار ؟! ، وعندما تتطلع على دخائل صناعة الثياب ، تجدها قائمة كلها على فساد أخلاقى بشع ، فشركات « المودات » معظمها تستخدم طرازا جديداً من الرقيق أو المتاجرة بالجنس يسمى بالموديلات ، وهن بنات ونساء كل وظيفتهن الظاهرة هى عرض الأزياء . وعمل العارضة فى ذاته عمل بسيط ، يقوم على التدريب على المشى والتحرك وفق نظام موضوع من الأناقة والرشاقة ، فكيف يكون هذا وحده مصدر ثروة لفتاة أو امرأة ؟ ، فإذا عرفت أن هؤلاء العارضات يتقاضين رواتب لا تخطر على البال ، ويعشن فى مستويات من الترف والإسراف تفوق كل تصور ، أدركت بالبديهة أن عرض الأزياء فى ذاته ، كما يمارس فى الغرب ليس هو مصدر الربح الذى لا يصدق ، وإنما المصدر الحقيقى هو الفساد أو البغاء .

وهذه كلها نتائج مباشرة ، أو غير مباشرة للنظام المالى الحالى ، القائم أساساً على الربا ، ولولا أن هناك من تستطيع شراء ثوب بخمسة آلاف دولار لما صنع هذا الثوب أصلاً ، ولولا أن التى تشترى الثوب بهذا الثمن الفاحش لم تتعب فى كسبه ، لما اشترته ، لأن الإنسان لا يعرف قدر الشىء إلا إذا تعب فيه ، وفى عالمنا الراهن أناس يكسبون أموالا طائلة دون تعب يذكر ، والمال الوحيد الذى يتحصل لصاحبه دون تعب هو مال الربا ، والربا هنا كما قلنا لا يقتصر على المتاجرة بالمال ، بل يشمل كل متاجرة يتعدى فيها هامش الربح الحدود الإنسانية المعقولة . وفى آخر زياراتى لإيطاليا طلبت حذاء لأهلى ، وكان من بعض ما عرض على أحذية نسائية يبلغ ثمن الواحد منها نحو أربعمائة أو خمسمائة دولار ، وهذا السعر فى ذاته إهانة للإنسانية ، فالحذاء كله جلد ولا يدخل فيه ذهب أو فضة أو جوهر ، فكيف يباع بهذا الثمن ؟! .

والجواب أنه يباع بهذا الثمن لأن هناك من يدفعه أو تدفعه . والمرأة التى يهون

عليها مثل هذا المبلغ لقاء حذاء ، لا يمكن أن تكون امرأة فاضلة لأن مالها أو مال الذى يشترى لها الحذاء مال حرام ، والمال الحرام كله إما مسروق أو مغصوب أو ربا . .

وقد قرأت أخيراً فى إحدى المجلات ، أن واحداً من قياصرة رجال المال فى عصرنا ، ويسمونهم بالإنجليزية « بانكيرز » ذهب إلى مدينة سيول عاصمة كوريا الجنوبية لحضور مؤتمر . فأنزلوه فى أغلى جناح فى أغلى فندق عندهم ، وهو واحد من فنادق السلاسل الفندقية الكبرى ، ودفع فى هذا الجناح أربعمائة دولار فى الليلة لمجرد النوم ، وفى الصباح لام الرجل مدير مكتبه على أنه أنزله فى هذا المستوى غير اللائق به ، ومدير الفندق سأل إن كانت هناك شكوى من الخدمة أو المعاملة ، فقيل له : إنه ليست هناك شكوى أو تقصير فى خدمة ، ولكن هذا المستوى من الأجنحة الفندقية أقل مما قدره صاحبنا لنفسه ، ولم أتعجب من الخبر لأننى أعلم أن الفندق الذى نزل فيه الرئيس ريجان بعد خروجه من المستشفى ، وهو قريب منه ليكون تحت الرقابة الطبية ، بعد الجراحة التى أجريت له ، تقاضاه ألف دولار عن الليلة فى جناح خاص ، والمجلة التى قرأت فيها الخبر تقول : إن أجنحة هذا الفندق محجوزة لمدة شهور بهذا السعر ، وأنا قد أفهم أن الرئيس ريجان يحق له أن يدفع هذا الأجر فى منامه ليلة لأنه رئيس أكبر دولة فى التاريخ . فمن هم يا ترى أولئك الذين يحجزون هذه الأجنحة لشهور سابقة ؟! لا يمكن أن يكونوا فى الغالب إلا لصوصاً أو مرابين لأننى لا أتصور أن إنساناً يكسب مالاً حلالاً ، ثم ينفق منه ألف دولار فى نوم ليلة ؟! .

وقد عرف مجتمعنا الإسلامى الربا فى كل عصوره ، لأن الدنيا لا تخلو قط من المحتاجين ، ولم تخل قط أيضاً من قساة القلوب ، ضعاف الإيمان الذين يغتالون أموال الناس ، ويعتدون على حرمات الله سبحانه بأكل الربا ، ولكنه كان دائماً فى نطاق محدود لا يحسب له حساب فى الجملة ، وكلنا نعرف فى مدننا وقرانا المرابين الأنكاد ، الذين يقرضون المال بما نسميه (الفايظ) أى الفائض ، وكلنا نعرف أنهم ممتهنون محتقرون ، وإن لم يصارحهم الناس بذلك .

ولكننا عرفنا الربا بوجهه البشع ، بعد اتصالنا بالغرب ووفود الغربيين إلى بلادنا للكسب فرادى وجماعات من أيام الحملة الفرنسية ، ولم يقتصر الأمر على مصر

بل عرفته إيران وبلاد المغرب والهند الإسلامية ، ومن أغرب ما يلاحظه الإنسان أن المرابى يدخل دائماً فى أعقاب المستعمر ، لأن الاستعمار فى ذاته ربا فاحش . فيما يتصل بمصر كان محمد على يستدين من تجار الغرب ، وأهل المال منهم الذين نزلوا مصر ، ولكن ديونه كانت دائماً صغيرة وقصيرة الأجل ، وكان الرجل من العقل بحيث إنه كان لا يعقد قرضاً إلا إذا عرف مسبقاً أنه قادر علي الوفاء به فى أجله أو قبله ، وكانت ديون محمد على نوعين : ديون داخلية من رجاله وكبار موظفيه وأهل بيته ، وهذه لا ترد طبعاً !. وديون للأجانب ، وهذه كانت ترد بسرعة طبعاً ؛ لأن محمد على كان يعرف ما سيحدث له إذا جاء وقت السداد ولم ترد الديون للأجانب .

***

وقبل أن أدخل فى موضوع الديون المصرية والربا (وبلاوى) القرن الماضى التى وضعت مصر بين فكى الاستعمار الغربى،أحب أن أقف هنا وأتساءل : لماذا كان محمد على ضعيفاً جداً إلى درجة الاستخذاء أمام الأوروبيين الانجليز والفرنسيين خاصة ، مع أنه كان مستبداً جداً بالمصريين إلى درجة الطغيان وجريئاً على الأتراك إلى درجة التمرد والتحدى والعدوان ؟! .

السبب فيما أتصور : أن محمد على رغم ذكائه الذى لا شك فيه ، وملكاته التى جعلته من الشخصيات المتميزة فى القرن التاسع عشر ، رغم ذلك كله ، فإن هذا العصامى أخطأ خطأ بالغاً فى سياسته العامة أو قل فى اتجاهه العام ، وذلك أنه لم يعتبر نفسه أبداً مصريا،بل نلاحظ أنه كان يأنف من ذلك ، ثم إنه فى الوقت نفسه لم يكن عنده ولاء تركى صادق ، والأتراك أنفسهم كانوا يرفضونه ويأبون أن يعدوه منهم ، إلا بعد أن اشتركوا فى تحطيمه وإذلاله وحولوه إلى رعية تركية ، فظل الرجل حياته كلها مغامراً بلا جنسية ، وهذا هو السبب فى أن رجلاً مثل بالمرستون كان يراه أفاقاً ، وقد فاته أن محمد علي لو كان انتسب إلى المصريين ودخل فيهم ، لبدا فى نظر الأوروبيين زعيماً قومياً ، والعصر الذى عاش فيه كان عصر القوميات ، وهذا الوضع – وضعه زعيماً قومياً يتحدث باسم شعب – كان حقيقا بأن يضفى عليه احتراماً كبيراً ، ويغير من صورته أمام العالم

الخارجى ، أما الوضع السخيفُ الذى اختاره لنفسه ، وضع الطاغية الذى يستخدم مصر وشعبها ، لخدمة نفسه وأسرته ، فقد جعله دائماً قلقاً وغير محترم فى نظر العالم الخارجى ، وغير محبوب داخل مصر ، هذا الوضع ينسحب على أسرته كلها منذ قيامها إلى زوالها ، والأجانب الذين كانوا يتعاملون مع محمد على ، كانوا يعرفون أنهم يتعاملون مع أجنبى مثلهم ، وكانوا يرون أنهم لابد أن يشاركوه فى نهب البلد ، الذى تولى حكمه بطريق المصادفة ، وأعتقد أنه هو نفسه ، كان لا ينكر هذا الوضع ، بل كان يتعامل مع قناصل الدول على أساسه ، وفى كل تقارير القناصل - وهم الصناع الحقيقيون للسياسة المصرية إذ ذاك - لا يوصف محمد على أبداً بأنه مصرى ، وفى حالات قليلة يتحدثون عنه بصفته الحاكم الشرعى للبلاد ، وإنما هو يسمى فى الغالب باسم الباشا ، وهى تسمية تحس وأنت تقرأ تقارير القناصل ، أنها تعنى فى الحقيقة « اللص » أو « الأفّاق » أو « الطاغية » .

وهذه الملاحظة ليست استطراداً عن صلب الموضوع الذى ندرسه الآن ، ولكنها داخلة فى صميمه ، لأن هذا الوضع الغريب لمحمد على وأسرته فى مصر ، هو الذى جعل مصر تبدو دائماً فى نظر أوروبا إذ ذاك ، وكأنها بلد من غير عمدة أو « وكالة بلا بواب » ، أو يتيم بلا وصى أمين ، ومن هنا فقد تزاحمت كل الضباع على افتراسه ، وأولهم محمد على نفسه ، ثم رجال الدولة العثمانية التى بدت فى نفس الصورة فى نظر الأوروبيين ، ولابد أن نقرر هنا أن الأوروبيين جميعاً كانوا لصوصاً فى تعاملهم مع غير الأوروبيين ، خلال القرن التاسع عشر كله ، ورجال السياسة فى كل بلاد أوروبا كانوا أوغاداً وأشراراً فى تعاملهم مع الآسيويين والأفريقيين ، ومفاهيم بسيطة مثل الشرف أو الأمانة أو الضمير ، لم يكن لها وجود أصلاً فى كل علاقات أوروبا بآسيا وأفريقية ، خلال القرن التاسع عشر كله . وهذا الوضع الغريب هو الذى يجعلنى أتصور شعب مصر المسكين ، وكأنه قطيع من الغزلان ، تطارده الضباع الكاسرة من كل ناحية . وبهذه الأفكار فى أذهاننا نستطيع أن ندخل فى مأساة مصر ، والديون والبنوك واللصوص والربا .



الفصل الثالث

الربـــا والسقـــوط
فـى حفـرة الأفاعـى



الاستدانة فى صميمها تسول ، تسول مشروط بالالتزام بالسداد بعد أجل مضروب ، وفى المرات القليلة جدا التى اضطررت فيها للاستدانة - وكان ذلك من زمن طويل جدا - شعرت دائماً أننى أتسول ، وأن الدائن يشعر كأنه يعطينى إحسانا ، وحتى فى الحالات التى كنا - ونحن شباب - نقترض بضمان المرتب ، كان البنك يفرض علينا الشروط التى يريد ، والاقتراض بضمان المرتب كان يتم على أساس سعر فائدة قدره ستة فى المائة . ولكنك فى النهاية وبعد أن تسدد أقساط الدين ، تجد أنك فى الحقيقة دفعت ثمانية فى المائة على الأقل أرباحا ، لأن المصاريف بطبيعتها قاسية لا تعرف الرحمة . والمدين يشعر دائما أنه فريسة تحت رحمتها ، وأقسى المحامين فى الدنيا هم العاملون منهم فى أقسام القضايا فى البنوك ، وأسهل شيء عليهم هو الحجز على مال المدين .

وعندما دخل المسلمون عالم الاقتراض فى القرن الماضى ، كانوا أشبه بقروى ساذج دخل مدينة كبيرة ، ووقع فريسة للأشرار الذين يكمنون لأمثاله فى كل ركن يمر به ، ولايزالون به حتى يجردوه من ملابسه ، ولم تكن لديهم - طبعا - أية فكرة عن أن التطور الصناعى الهائل فى الغرب ، كان يقوم أساسا على تطور مصرفى ، أى على تطور النظم المالية الربوية ، فإن بلاد أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، كانت تتحول شيئا فشيئا إلى مزرعة أوروبية وأمريكية ، والمواد الخام كانت تشترى بملاليم وتشحن إلى مصانع الغرب ، حيث تتحول إلى مصنوعات تباع بجنيهات ،أى بألف ضعف قيمتها ، وألوف الأوروبيين والأمريكيين كانوا ينشئون ألوف المصانع من كل لون اعتمادا على القروض ، والقروض كانت تقدم بأسعار تصل أحيانا إلى مائة فى المائة ، ولا يهم لأن صاحب مصنع القماش الذى

يقترض خمسة آلاف جنيه ليوسع مصنعه ، كان يعرف أنه سيردها عشرة آلاف ، ولكنه كان واثقا من أن هذه العشرة آلاف ، كانت ستعود إليه فى النهاية مائة ألف .

ومحمد على باشا كان فى صميم تفكيره تاجرا ، وهو عندما أصبح سيد مصر الأعلى ، لم يحكمها على أنه أمير أو راع أو رئيس دولة ، بل حكمها على أنه تاجر ومصاص دماء ، فأرض مصر كلها صارت ملكا خالصا له ، وهو التاجر الوحيد والصانع الوحيد ، ومن هنا فقد كان فى الحقيقة أغنى رجل فى الدنيا ، ومن من أهل الأرض إذ ذاك كان يملك بلدا مساحته (٩٠٠٠٠٠) كيلو متر مربع بكل ما فيه ومن فيه ؟! ولهذا فقد كان قويا جدا فى معاملاته مع الأوروبيين ، ولكن محمد على مات فى (٣ أغسطس ١٨٤٩) بعد فترة من المرض الطويل ، وخلفه على عرش مصر رجل جلف جاهل قاسى القلب هو عباس بن طوسون ، بن محمد على ، وبدأ حكمه بسد منافذ التقدم جميعاً ، وانصرف إلى بناء قصور خاصة ، كأنها أوكار ضباع ، منها واحد فى الريدانية شمال القاهرة ، ومن ذلك الحين أصبح اسمها العباسية ، وواحد فى الطريق إلى السويس يسمى القصر الأبيض ، وواحد قرب بنها على شاطىء النيل ، ولكن سر هذه القصور انكشف عندما فوجىء الناس بموت عباس قتيلا فى صبيحة يوم من أيام (١٨٥٤) . وقيل إنه مات ضحية مؤامرة ، ولكن الحقيقة لم تلبث أن تجلت ، فإن هذا الجلف الجامد الوجه كان شاذا جنسيا ، وعرف خصومه ذلك ، فاحتالوا حتى دسوا له غلامين كان يختلى بهما فى قصر بنها ، والغلامان الشركسيان قتلاه ، لأنه كان يستذلهما بشذوذه ، وهربا إلى الاستانة ، حيث كوفئا على ما فعلا ، وعاشا بقية حياتهما مكرمين هناك .

وجاءنا سعيد بن محمد على ، وبمجيئه انفتح باب الديون .

ولم يخل سعيد من حسنات ، فقد كان طيب القلب حسن العشرة والنوايا . ولكنه كان فى جملته هو القروى الساذج ، الذى طال انتظار النصابين الأوروبيين له ، وتحت ستار التقدم ، وإدخال البلاد فى العصر الحديث ، بدأت حكاية القروض ، وبدأت بصورة سيئة جدا ، فإن مصر حفلت فى ذلك الحين بأعداد لا حصر لها من حثالات الأوروبيين ، على رأسهم قناصل الدول الأوروبية ، الذين كانوا يتصرفون فعلا على أنهم رؤساء عصابات ، والقنصليات أصبحت أوكارا

لصوصية ، وعندما ألغى احتكار الأراضى ، وأصبح الفلاح المصرى يستطيع بيع أرضه أو رهنها والاقتراض عليها ، انهال على مصر طوفان السرقات ، والفلاح المصرى معذور . فهذا المسكين عاش إلى ذلك الحين فى فقر الفئران التى لا تعرف من الدنيا إلا الجحور ، ووجد أنه يستطيع أن يرهن أرضه ويحصل على مائة جنيه ذهبا ، يشترى منها قفطانا أو قطنية جميلة ، ودفية أو عباءة صوفية ، وعمامة محترمة ، وسريرا ذا حشية لينة تزينه عروس جديدة ، ويذوق طعم النعمة لمدة شهور ، ثم يضع يده ذات يوم فى جيبه فلا يجد فيه مليما ، ويطرق الدائن الخبيث بابه ، ثم تباع أرضه ويعود إلى الفقر الأزلى بعد حلم ليلة صيف .

والأمر لا يختلف بالنسبة لمولاه ولى النعم سعيد باشا ، فهو أيضا ورغم معرفته بقشور من الفرنسية لم يخرج عن هذه الصورة ، ولكن المرابى الشرير الذى كان يتعامل معه كان يخدعه باسم الإصلاح والتقدم والمشروعات ، وبنفس القسوة والخبث ، الذى كان المرابى الصغير يعقد به صفقته مع الفلاح الفقير ، كان المرابى الكبير يستعمل كل أساليبه ليعقد صفقة مع الباشا العبيط ، ولكن المرهون فى تلك الحالة كان أرض مصر نفسها : إيرادات مديرية الدقهلية مثلا .

وأنا أدخل فى هذه التفاصيل ، لأننى أريد أن أصل بالقارىء العزيز إلى لباب الأمور ، فنحن نقف نفس الموقف من مسألة الديون الربوية القاتلة ، وبدلا من الفلاح المسكين الصغير نرى اليوم رجلا يسمونه مستثمرا يسعى لإنشاء مصنع لإنتاج لون من حلوى الأطفال ، يعرف باسم شالتكلير مثلا ، وهو عبارة عن كرة صغيرة من الحلوى فى آخره عصا صغيرة من الخشب أو البلاستيك ، وهى كلها تتكلف نحو خمسة مليمات ، ولكنها تباع للبقال أو تاجر الحلوى بسبعة قروش ، أى أن الربح هنا يصل إلى (١٤٠٠) فى المائة ، والولد يشتريها بعشرة قروش ، ولكن كيف يحصل هذا المستثمر على خمسة آلاف دولار ، هى ثمن ماكينات المصنع من السوق السوداء .. ؛ لأن الحكومة تقول له – وهى على حق – لا مال عندى لتمويل هذه التوافه ، والدولار الذى لا يمكن أن تزيد قيمته فى الحقيقة على مائة قرش ، يشترى بمائة وثمانين ، وهذه طبعا صورة من صور الربا الفاحش ولكن ماذا يهم ؟ .

إن المستثمر سيشترى الماكينات التى ثمنها خمسة آلاف دولار ، بثمانية آلاف دولار .

وماذا يهم مادام الربح فى النهاية سيصل إلى (١٤٠٠) فى المائة ؟ .

ونفس الصورة نجدها فى قروض الحكومة ، فالحكومة تريد – مثلا – أن تمول مشروعا لإنشاء مصنع أسمنت أو طوب طفلى فى إحدى المديريات ، وخبراء الحكومة وكلهم دكاترة أذكياء يقولون لك : سنقترض خمسين مليونا بسعر ستة فى المائة ، ولكننا سنوفر بذلك مائة مليون دولار فى السنة ، ويعقد القرض ، والمصنع الذى ينبغى أن يتم فى سنتين يتم فى خمس ، والأسمنت االذى قدرناه فى المشروع بمائة مليون لا تزيد قيمة انتاجه فى النهاية على عشرين مليونا ، والسكة الميرى كما قلنا حافلة بالبلاليع ، ويحل أوان سداد الدين والخزانة خاوية ولا علاج إلا بقرض آخر بمائة مليون هذه المرة ، وتدور الساقية والدين يتزايد ومعه الأرباح ، والبنوك الأجنبية موجودة فى الخدمة دائما ، والوزراء يروحون ويجيئون وكل واحد يعدنا بالقمر ، ولا نجد فى أيدينا فى النهاية إلا التراب ، والوزير الذى يقال لنا إنه أساء التصرف وأخطأ و « زروط » يخرج من الوزارة بفضيحة ليدخل رئاسة مجلس إدارة شركة بأضعاف المرتب ، دون أن نعلم ، ولا من شاف ولا من درى ، ودورى ياساقية ! .

الحالة إذن لم تتغير ، والريفى الساذج القديم حل محله ثعلب مستثمر ، يجلس فى مكتب مطهم بالديكور ، مزين بالتليفون ، والسكرتيرة دائما فى الغرفة المجاورة ، وعلى الباب سيارة من ماركة عالية ، ومن يدفع ثمن ذلك كله ؟ نحن طبعا . وهناك مثل انجليزى يقول « إن كل مطالبة مالية لابد أن يسددها انسان مافى النهاية » وهذا الانسان الما هو دائما التعيس الشقى من أمثالنا الذى تحط على رأسه كل البلاوى فى النهاية ، ثم يقولون له : لقد فتحنا فى كل بلد بنكا لسداد ديون مصر « فخل عندك دم وادفع شيئاً » والمفروض أن الشقى التعيس عنده دم دائما ، أما المستثمر الثعلب صانع حلوى الشافئليس ليس عنده دم أصلا لا للتبرع ولا للحياء !.

ولم تكن مصر البلد الاسلامى الوحيد ، الذى دخل ميدان القروض الربوية الرهيبة ، وكان يحسب أنه يحل بها مشاكله ، فما وجد منها إلا الوبال ، فقد دخلت نفس الطاحونة الحمراء تركيا - وهى دولة الخلافة إذ ذاك - ودولة نظام حيدر باد الركن ، وكانت آخر ما بقى للإسلام من الحصون فى الهند وإيرن والجزائر سلطنة المغرب الأقصى ومصر ، وكلها استدانت وعجزت عن سداد القرض الذى تضاعفت قيمته بالأرباح المركبة الرهيبة ، فعقدت قرضا أكبر بفوائد أعلى وعجزت أيضا عن السداد ، ثم انتهى الأمر بضياع الاستقلال والمصارف الربوية أسلمت البلد المدين لجيوش الاستعمار ، والقصة التى نعرف تفاصيلها أكثر من غيرها هنا ، هى قصة الديون المصرية فى القرن الماضى ، وسنحكى هنا أطرافا منها لعل أقوامنا يتعظون بما جرى ؛ لكيلا يقعوا فى حبائل الشيطان مرة أخرى ، وبلادنا العربية والإسلامية التى تستدين اليوم تحسب أن الأمور تغيرت ، وأن الديون لم تعد تؤدى إلى ضياع الاستقلال وذل الاستعمار ، والحقيقة أن الزمان قد يتغير ، ولكن القروض تظل هى القروض والربا مازال هو الربا ، والمرابى اليوم أقسى من مرابى الأمس ، حقا إنه لن يلجأ فى النهاية إلى دولته لتستعمر البلد المدين لاسترداد الدين ، ولكن هناك ألف وسيلة حديثة لاسترداده ، وأبسط صورة هى ربط البلد المدين بعجلة البلد الدائن ، وتحطيم عملته وجعل الدولار - مثلا - هو العملة الحقيقية فى البلد المدين ، وتحويل شعبه بهذه الطريقة إلى شعب يعمل بالسخرة لحساب البلد الدائن ، وهذا أمر واضح أمامنا اليوم،فالجنيه المصرى كان يساوى جنيها إنجليزيا ذهبا ؛ مضافا إليه شلن فأصبح المسكين يقف ذليلا أمام الجنيه الاسترلينى ، ومنذ أيام اشتريت قطعة من الشيكولاتة الانجليزية وزنها مائة جرام لأهديها لطفل من أطفالنا ، فدفعت فيها جنيهين ، وقد أحسست بقلبى يعتصر وأنا أدفع الجنيهين ، لأننى ذكرت أننى عندما كنت طالبا فى كلية الآداب من (١٩٣٠ إلى ١٩٣٤) كنت أقضى اليوم كله فى مكتبة الجامعة معتمدا على مثل هذه القطعة من الشيكولاتة وكان ثمنها قرشين اثنين ، فكأن عملتنا هبطت مائة مرة وهذا هو الدرك الأسفل ، وكل هذا من الدين والربا ، لأن التاجر المصرى الذى اشترى هذه البضاعة من المصدر الانجليزى لابد أنه اشترى الجنيه الاسترلينى من السوق السوداء ودفع فيه خمسة أضعاف ثمنه ، لأنه يعرف أنه سيبيع البضاعة بعشرة

أضعافها ولاتزال تنتقل من وسيطإلى وسيط حتى يدفعها رجل مثلى مضاعفة مائة مرة ليهدى بها لحظة مسرة لغلام برىء ، وهذا والله هو الذل بعينه ، وإذا لم يكن هذا استعمارا فقل لى بالله عليك ماذا يكون الاستعمار ؟! .

والآن آتيك بلمحة من تاريخ ديون مصر فى القرن الماضى ، لتعرف أن القروض والربا لا يمكن أن تؤدى إلا إلى الخراب ، وسآتيك بالقصة اقتباسا من كتاب ممتاز ألفه جون مارلو وترجمه صديقنا الدكتور عبد العظيم رمضان ترجمة بديعة نشرتها له الدار المصرية للكتاب بعنوان « تاريخ النهب الاستعمارى لمصر » ١٧٩٨ - ١٨٨٢ م (القاهرة ١٩٧٦) ص ١٣٤ وما يليها ، ولن أتصرف فى النص ، ولكنى سأترك بعض فقراته ، لأن فيما سأذكره الكفاية التى تغنى عن نقل النص كاملا ، قال جون مارلو بلسان عبد العظيم رمضان فى حكاية أول وثانى قرض عقدهما الوالى محمد سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) : إن سعيدا هذا أحاط به المرابون النصابون الأجانب ، وزينوا له عقد قرض كبير ، يغطى منه ديونه الصغيرة الكثيرة ، ويتبقى له منه بعد ذلك فائض يُمَكِّنه من تمويل مشروعات إصلاحية تعود عليه بالخير ، وسنرى أن الباشا انخدع بهذا الكلام وعقد القرض دون أن تكون به حاجة حقيقية إليه ، فإن إيرادات مصر كانت بخير وكانت كافية لو دبرت بعقل وحكمة لكل نفقات محمد سعيد ومشروعات مصر ، ولكن الشياطين مازالوا به حتى وقع فى الحفرة ، ومادام قد وقع فيها فإن الدائنين حرصوا بعد ذلك على ألا يخرج منها أبدا ، والذى وقع فى الحقيقة لم يكن محمد سعيد بل مصر كلها ، وقعت فى أيدى زبانية الربا الذين ساقوها إلى الاستعمار والذل سوقا .

قال جون مارلو : ولقد جرى بعد ذلك ولعدة أشهر كلام آخر عن عقد قرض خارجى يخصص لضمانه جزء من إيرادات مصر ، وذلك لسداد الدين السائر ، وعند نهاية عام ١٨٥٩ كان كل من باستريه - وهو ممول (أى مراب) فرنسى محلى - وهيو تيربيرن - وهو تاجر انجليزى كبير فى الاسكندرية - يجسان نبض المستر كولكهون - قنصل انجلترا - فيما إذا كان من الممكن تكوين شركة انجليزية فرنسية تقوم بشراء السكة الحديد المصرية لتقديم الأموال اللازمة للخزانة المصرية ، وقد لمح باستريه إلى أن السكة الحديد إذا أديرت بكفاءة فسوف تجعل مشروع قناة السويس عديم الأهمية ، ومن ثم تتحسن العلاقات الانجليزية

الفرنسية ، ولكن كولكهون أوضح أن الفرمان الذى منح امتياز انشاء السكة الحديد قد اشترط ألا تنتقل ملكيتها من يد الحكومة المصرية ، ومن ثم فلم يتمخض شيء عن هذا العرض ، ولكن المصالح الفرنسية بدأت منذ بداية ١٨٦٠ تمضى فى طريقها بالاعتماد على نفسها ، فبمساعدة القنصل الفرنسى العام وعن طريق بولينى بك - وهو بولندى (يهودى فى الغالب) من المقربين لسعيد ومن التابعين له - جرى التفاوض على عقد قرض قيمته ٢٨ مليون فرنك (حولى ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى) مع شارل لافيت وبنك الكونتوار ديسكونت . وقد بلغ صافى قيمة هذا القرض بعد خصم العمولة ومصروفات التأسيس وما إلى ذلك مبلغ ٢٠,٧٠٠,٠٠٠ فرنك على أن يدفع إلى الخزانة المصرية على خمسة أقساط خلال النصف الثانى من سنة ١٨٦٠ ، ويسدد بين ١٨٦١ و ١٨٦٥ ، بفائدة قدرها ٦ فى المائة ، وذلك مقابل سندات على الخزانة غير قابلة للتداول ، تودع بضمان إيرادات جمارك الاسكندرية ، وكان شرط إتمام هذا القرض الذى لم يحصل على موافقة الباب العالى ألا يصدر الوالى سندات أخرى على الخزانة حتى يتم سداده كله » ..

فانظر والله كم نوعا من التحايل والغش لجأ إليه المرابون لكي ينشبوا أظافرهم فى لحم مصر ، فإن مصر لم تكن بحاجة إلى هذا القرض ، وإيرادات مصر كانت تكفيها وتزيد إذا دبرت بأمانة ، ولكنها كانت لاتدار بأمانة ، لأن الذين يديرونها كانوا عصابة مافيا من حثالات الأتراك والشركس والمالطيين وشذاذ الآفاق وعملاء الانجليز والفرنسيين ، والغرض الأخير من القرض إذن كان إيقاع مصر فى شباك الدائنين ، ثم إن قنصل بريطانيا كان معارضا للصفقة أول الأمر ، لأن القائمين بها فرنسيون والمنافسة بين فرنسا وانجلترا كانت على أشدها إذ ذاك ، ولكننا نفهم من السياق أنه تغاضى عن العملية مقابل رشوة طبعا ، ثم إن العمولة ومصروفات إنشاء الشركة أو الهيئة التى ستقدم القرض بلغت وحدها ٧,٣٠٠,٠٠٠ فرنك ، فهذا قدر من المال هائل ذهب إلى جيوب اللصوص والمرابين رأسا قبل أن تتسلم مصر فرنكا واحدا ، مع أن مصر لم تتسلم باقى الدين دفعة واحدة بل على ستة أقساط ، ثم هناك فائدة قدرها ستة فى المائة تحسب بالربح المركب ، والدائنون الملعونون وضعوا أيديهم على جمارك الاسكندرية ليستوفوا أموالهم وأرباحها فى آجالها ..

واسمع الآن بقية القصة لترى ماذا جرى لمصر على أيدى المرابين وفى مقدمتهم الوالى محمد سعيد باشا . فإن هذه العملية كلها كانت تدار لحسابه لتدفع من دم مصر ، لأنه كان مثله فى ذلك مثل محمد على ، يعتبر نفسه أجنبيا عن مصر وإنما هو مالكها ووارث أرضها ، وهو هنا خواجا تركى يتعامل ويتآمر على مصر فى جملة الخواجات المتآمرين ، وهم سلسلة ، من اللصوص والمرتشين تبدأ-كما سنرى-من وزير الخارجية الفرنسية ، وتنتهى عند زبانية الربا من كتبة البنوك فى باريس ومصر مارة بفردينان ديليسبس كبير لصوص العصر فى مصر ، وما هذا بحكمى أنا عليه بل هو حكم القضاء الفرنسى ، فإن ديليسبس هذا بعد أن خرب بيت مصر بقناته ذهب ليجرب اللعبة فى أمريكا ، وأنشأ شركة لتنفيذ مشروع قناة بنما ، وسلك فى ذلك نفس دروب النصب والاحتيال ، وهنا كشف الأمريكيون أمره وقدموه للقضاء الفرنسى بتهم الغش والنصب والاحتيال ، وأحيلت القضية إلى القضاء الفرنسى الذى حكم على ديليسبس بالسجن وأدخله فى غياهبه فعلا ..

ويمضى جون مارلو قائلا : « كان إبرام هذا القرض الذى تم بتغاضى — إن لم يكن فى الحقيقة بتشجيع — وزير الخارجية الفرنسى توفنيل ، نتيجة للضغط الذى مارسه الدائنون الفرنسيون بدرجة كبيرة وبخاصة ديليسبس ، الذى كان يسعى إلى حمل سعيد على الاعتراف بالأسهم الباقية دون اكتتاب (بيع) من أسهم شركة القناة وشرائها واتخاذ الترتيبات لدفع ثمنها ، وقد سجل هذا القرض نهاية المعارضة الحكيمة التى كان يبديها القنصلان الفرنسى والبريطانى لإسراف سعيد وبداية التنافس بين الممولين الفرنسيين من جانب والممولين الإنجليز والبروسيين من جانب آخر على إقراض الحكومة المصرية » .

« وسرعان ما أنفق هذا القرض الأول فى دفع التعويضات التى وعد سعيد بها وفى الإنعامات السامية على أقارب الوالى ، وعلى تسوية الديون بما فيها مرتبات الجيش المتأخرة منذ أحد عشر شهرا ، وعند منتصف ١٨٦١ كانت الخزانة قد أصبحت خاوية من جديد ، وبدلا من أن ينخفض الدين السائر زاد إلى ٧ ملايين جنيه ، وأخذ ديليسبس يضغط على سعيد من جديد لإبرام قرض آخر مدته ثلاثون عاما » ..

وهذا كان هو المصير المحتوم ، لأن الباشا سعيد عندما عقد هذا القرض الكبير الأول كان قد ألقى بمصر-التى لم تكن بلده-فى حفرة الأفاعى ، ولاتخرج منها أبدا ، لأن أموال الربا لايبارك الله فيها أبدا ، والذى حدث هو أننا اقترضنا المال من المرابين لنعطيهم إياه ويبقى القرض فى أعناقنا قيد ذل ، وسبحانه عز من قائل فى سورة البقرة ٢ / ٢٧٦ « يمحق الله الربا ويربى الصدقات والله لايحب كل كفار أثيم » . فهذا هو الربا قد انمحق محقا وبقى الذل والعار والدين ..





الفصل الرابع

« يمحق الله الربا
ويربي الصدقات »



إذن فقد انمحق القرض الأول محقا ، ولم يكن من ذلك مفر ، لأنه كان قرضا ربويا نجسا عقده مرابون أنجاس مع مرابين أشد نجاسة لحساب شياطين ، وديليسبس كبير الشياطين ، الذى دخل مصر كاتب قنصلية ، وزعم أنه مهندس وما هو بمهندس أصلا ولا هو دخل مدرسة هندسة ، تحرك من جديد ليكافىء مصر على جميل صنعها معه بدفعها أعمق وأعمق فى حفرة الأفاعى ، والذنب فى النهاية لم يكن ذنبه ، فهذا رجل فرنسى غير مطالب بالولاء لمصر ، ولكن المطالب بالولاء لمصر كان واليها محمد سعيد، ومحمد سعيد كان لايعد نفسه مصريا وإنما هو أجنبى ورث مصر من أبيه، وأبوه محمد على أرادت مصر أن تصنع منه بطلا فأبى ، وانتهى موظفا تركيا وشيخا مخرفا ترثى له أوروبا بعد أن حطمته ، وهو — رغم هذا كله-كان أفضل من خليفته عباس وخليفة خليفته سعيد ، فقد كان -مهما كان موقفه من مصر وأهلها-رجلا ذكيا ومنشئا قادرا ومنظما حكيما وإداريا من الطراز الأول ورجل أعمال ممتازا .

المهم هو أن صاحبنا الباشا محمد سعيد استمع لكلام ديليسبس ، وجعل يسعى فى عقد القرض الجديد ، ليسدد الجديد والقديم ، غير عالم أن ذلك الفرنسى يدفعه خطوة بخطوة بين أحضان فرنسا بالإضافة إلى أنه كان يريد أن يعرض لسعيد المال لشراء بقية أسهم القناة ، ومن الغريب أنه كان يستطيع أن يطلب الدين لنفسه مباشرة باسم شركة القناة ، ولكن شركة القناة — والقناة نفسها — كانت إذ ذاك موضع شك . ومعظم أسهمها بيعت « بالعافية » . « وفى يونيو ١٨٦١ شرع سعيد فى التفاوض مع بنك الكونتوار ديسكونت لمنحه قرضا أكبر ، ومرة أخرى طلب

هذا المصرف تأييد الحكومة الفرنسية (طبعا !) ولكن محاولات سعيد للحصول على القرض من ذلك المصرف فشلت ، فقد طلب البنك فائدة تبلغ مابين ١١,٥ و١٢ فى المائة وعمولة قدرها ستة فى المائة وتعيين لجنة إشراف على الميزانية المصرية ، أى أن المرابى الخبيث زاد جشعه وطلب أرباحا تقصم ظهر المدين ، وأنكر القنصل الفرنسى بوفال ذلك التصرف الملعون من البنك . فقد كان يرى أن إقراض سعيد سيؤدى حتما إلى إلقاء مصر تحت أقدام فرنسا ، بالإضافة إلى أنه -كأى قنصل أجنبى إذ ذاك-كان له نصيب من العملية ، وكان هذا عصر القناصل الكبار ، عصرا كانت أوروبا تختار فيه أجرأ رجالها وأقلهم ذمة وحياء ليقوموا بمهام القناصل فى البلاد المستضعفة لأن مهمة القناصل إذ ذاك كانت نهب تلك البلاد : نهب أموالها ثم تحويلها إلى مستعمرات .

ونعود إلى متابعة جون مارلو : « على أنه كان يوجد فى ذلك الحين منافس قوى فى الميدان يتمثل فى هرمان وهنرى أوبنهايم والأول عم الثانى ، وهما مصرفيان (قل لصان) يهوديان ألمانيان » وكانت حوارىَ اليهود فى البلاد الألمانية والبولندية والنمساوية قد تفتحت ، ورفعت الأفاعى الراقدة فيها رءوسها ، وأخذت ترمى الدنيا بحمم سمياتها ، ففى نفس الوقت تقريبا كانت أفاعى آل روتشايلد (الدرع الأحمر) تخرج من جحورها فى جيتو فينا وتضع بيضها فى مراكز القوة السياسية الكبرى : باريس ولندن وأمستردام وبرلين لتمارس أعمالها الربوية الشائنة فى حماية الدول الأوربية ، وكانت هذه الدول ـ وخاصة انجلترا وفرنسا وبروسيا (ألمانيا) وأمبراطورية النمسا والمجر وإيطاليا ـ دولا ذات نظم وقوانين وعدالة وحضارة داخل حدودها فقط ، أما خارج الحدود ــ فى المنافسات السياسية والاقتصادية والمطامع الاستعمارية ــ فكانت بالفعل أنظمة سرقة ونهب وغش واحتيال ، فالقانون الانجليزى هو تشريع محترم يقوم على تنفيذه نظام قضائى جليل سارى المفعول وظاهر العدالة داخل الحدود الانجليزية أما خارجها فلا وجود له إطلاقا وكل شىء مباح ، ودزرائيلى ــ اللورد بيكونسفيلد ــ كان سياسيا محترما ورجل دولة عظيما وأديبا مرموقا داخل بريطانيا ، أما خارجها فلم يكن يتورع عن اللصوصية والنهب . وقد سمحت له أخلاقياته بأن يشترى من الخديو إسماعيل أسهما من أسهم قناة السويس قيمتها الفعلية خمسون مليونا ، سمحت له أخلاقياته بأن يشتريها-أو قل يسرقها-بأربعة ملايين جنيه ، ولم يقتصر تصرفه المشين هذا

-فى تعامله معنا-عند هذا الحد ، بل كان يطبقه فى أوروبا،وفى مؤتمر برلين الذى عقد سنة ١٨٧٨ ليسوى الأمور بعد حرب القرم ، زعم أنه يحضر المؤتمر بصفته وسيط خير وسلام وعدل ، ولكنه خرج من المؤتمر بأكبر كسب فازت به دولة من الدول المشاركة . لأنه اتفق سرا مع تركيا على أن يقف إلى جانبها ضد روسيا وغيرها من الطامعين فى أراضى الدولة ، فى مقابل تنازل الدولة لانجلترا عن قبرص . وكل الدول المشتركة خرجت بمكاسب وخسائر إلا دولتين : تركيا ، فقد خرجت بكل الخسائر ، وإنجلترا فقد خرجت منه بمكسب خالص نظيف هو جزيرة قبرص ، وبسمارك السياسى الداهية لم يتنبه إلى الخدعة الدزرائيلية إلا بعد نهاية المؤتمر ، وقال كلمته المشهورة : « هذا اليهودى العجوز الوقح لقد فاقنا جميعا » ، وهو هنا يعترف بأن السياسية الأوروبية كلها كانت إذ ذاك خداعا وانحطاطا أخلاقيا ، ولكن دزرائيلى ـــ اليهودى المتستر ، فقد كـــــان أبوه قد تنصر-فاق الجميع فى هذا المجال ، وأندريه موروا الأديب الفرنسى المشهور ، وهو أيضا يهودى متستر بالمسيحية ، فإن اسمه الحقيقى هيرتسوج ، يدافع عن هذه اللصوصية فى كتابة المشهور عن هذا السياسى الخبيث .

ونعود إلى اللصين المرابيين : هنرى وهيرمان أو بنهايم لنتابع مافعلاه بنا برواية جون مارلو وترجمة عبد العظيم رمضان ، فقد مضى فى كلامه فقال عنهما : « نشآ فى فرانكفورت ولهما علاقات مصرفية قوية مع كل من بروسيا وانجلترا وقد استقرا فى استامبول والإسكندرية منذ مدة طويلة حيث كان فى استطاعتهما-نظرا لصلاتهما الدولية ـــ الاعتماد على التأييد الدبلوماسى لكل من بريطانيا وبروسيا ، وكانت مصر ، وخاصة الإسكندرية ، قد تحولت إلى أكبر سوق للصوص والنصابين فى الدنيا ، فهنا كان يحكم وال أجنبى عبيط وخبيث مستعد لبيع أى شىء فى مصر لقاء أى مكسب يعود عليه مهما قل ، والقناصل كما قلنا كانوا رؤساء عصابات لايتورعون عن شىء فى سبيل المكاسب لدولهم ولهم أنفسهم فى نفس الوقت ، بل كان بعضهم يمنحون الداعرات جوازات سفر ورخصا لمزوالة المهنة الوضيعة مشمولات بالحماية والامتيازات لقاء إتاوة ، وكانت الداعرات خير وسيلة للوصول إلى قلوب رجال الدولة العثمانية فى مصر كما يقول الصحفى السويسرى المغامر جون نيتنيه مؤلف كتاب « خطابات من مصر ١٨٧٩ ـــ ١٨٨٢ » الذى نشره وقدم له صديقنا المؤرخ أنور لوقا ، فقد كان القناصل ورجال

الباشا ـــ سعيد ثم إسماعيل وهما أشبه بريا وسكينة ـــ يرسلون الرشا إلى رجال الآستانة مع مومسات : هدايا مرذولة تحملها داعرات إلى سواقط الرجال .

ومرة أخرى أعود إلى جون مارلو وأعتذر عن هذه الاستطرادات واستشفع لدى القارىء بالرغبة فى تقديم الحقائق له كاملة بخلفياتها وأعماقها : « وقد كان لشركة أوبنهايم شابير وشركاه فى الإسكندرية سمعة سيئة إلى حد ما بسبب بعض عملياتها المالية (وقد علق جوم مارلو على ذلك بقوله فى حواشى الكتاب » . فى إحدى هذه العمليات يديرون أملاك إلهامى بن عباس وكانوا ضامنين لديونه وقد أوشكوا على الإفلاس لولا تدخل القنصل البروسى ، وعندما مات إلهامى سنة ١٨٦١ وبيعت أملاكه للوفاء بديونه طالب أوبنهايم شابير وشركاه بتعويض على أساس أن إدارة الأملاك قد سحبت من أيديهم ، وحصلوا من الوالى على مبلغ ٩٣,٠٠٠ جنيه انجليزى ، وعلى الرغم من أن أصحابها (يريد شركة أوبنهايم شابير وشركاه) لم يكونوا أنفسهم يملكون من الموارد المالية ما يكفى لتلبية حاجات سعيد فإنهم كانوا فى وضع يسمح لهم بإجراء الاتصالات لعقد قرض له نظرا لعلاقاتهم المصرفية فى انجلترا وبروسيا ، ولعل أهميتهم الكبرى فى هذا الصدد ترجع إلى نفوذهم فى الآستانة عن طريق شركة أوبنهايم البرتى وشركاه التى تأسست هناك منذ عام ١٨٥٤ ، وعن طريق هذه الصلة وبمساعدة السفارة البريطانية فى الآستانة نجحوا فى يناير ١٨٦٢ فى حمل الباب العالى على الموافقة على مشروع قرض لسعيد تلقى القنصل البريطانى العام بشأنه أمرا بأن يمنحه تأييده الأدبى ، وقد كان مشروع القرض يقضى بأن مبلغه ٤٠ مليون فرنك (زيدت فيما بعد إلى ٦٠ مليون فرنك) تسدد على ثلاثين عاما بفائدة اسمية ٨ ٪ وفعلية ١١ ٪ وبضمان إيرادات أراضى الدلتا ، وقد كانت هذه الشروط أفضل بالكاد من الشروط التى قدمها بنك الكونتوار ديسكونت إن لم تكن أفضل إطلاقا ، ولذلك فقد تردد سعيد بين القرضين ، على أن السادة أوبنهايم الذين كان يؤيدهم القنصل العام البريطانى ، وكذلك القنصل البروسى تمسكوا بأن الترخيص بعقد القرض الذى حصلوا عليه من الباب العالى بناء على طلب من سعيد إنما ينطبق فقط على قرض أوبنهايم ، ويمثل التزاما من جانب سعيد بقبوله ، وطبقا للعادة المتبعة فى هذه الأمور فقد هدد البنك بمقاضاة سعيد إذا هو لم يقبل ذلك ، وإزاء هذه الضغوط

التى أزعجت سعيدا وبسبب حاجته إلى المال،على أية حال فقد وقع القرض مع بنك أوبنهايم فى مارس ١٨٦٢ » .

« وقد بلغت القيمة الكلية للمبلغ الذى تسلمه سعيد بعد استقطاع الخصومات والعمولات وغيرها مايقرب من ٥٠٠,٠٠٠ و ٥٣ فرنك (٢,١٥٠,٠٠٠ جنيه انجليزى) من قيمة القرض الإسمية البالغة ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك (٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى) وبلغ حجم المبلغ الذى يسدد على ثلاثين سنة حوالى ١٩٨,٠٠٠,٠٠٠ فرنك . وقد تم ذلك بسعر فائدة ١١ ٪ واستهلاك على القيمة الإسمية للقرض ورسم سنوى يبلغ ٢٦٤,٠٠٠ جنيه على الخزانة المصرية ، وقد اعتبر كولكهون – الذى ساعد فى المفاوضات على القرض – هذا أمرا بسيطا جدا ، حيث إن الفائدة المستحقة على المال تتراوح بين ١٢ و ١٥ ٪ وكان قد حبذ عقد قرض قدره ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك يسدد على خمسين عاما قائلا : إنه يقدر دخل مصر بمبلغ ٣,٥٨٠,٠٠٠جنيه سنويا، والمصروفات العادية للحكومة بمبلغ ٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيه سنويا ، فيكون الفائض السنوى ٩٨٠,٠٠٠ جنيه وهو مبلغ أكثر من كاف لتسديد مثل هذا القرض ، وإنه مع حسن الإدارة فى المستقبل فإن تسديد القرض الذى تم التعاقد عليه فعلا لن يمثل عبئا خطيرا ، على أن مثل تلك الإدارة لم تكن تلوح فى الأفق ! .

فهذه كلها إذن كانت عمليات احتيال ربوية صرفة لأننا تسلمنا ٥٣,٥٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسى سددناها فى النهاية ١٩٨,٠٠٠,٠٠٠ غير ما تحملته الخزانة المصرية ، أى سعر الفائدة هنا كان يزيد فى الواقع على ٤٠٠ فى المائة ، وتلك الصفقة الخاسرة التى سددت فى النهاية من دم الشعب المصرى ، وهى التى وصفها القنصل الإنجليزى كولكهون بأنها بسيطة جدا – وحق له ذلك – فهو شريك رابح فيها ، وهكذا كانت حكومته ، وإذا كان هذا الرجل قد قال إن الفائض السنوى للحكومة المصرية كان يبلغ ٩٨٠ ألف جنيه أى ما يقرب من المليون ، فلماذا لم ينصح أحد الباشا سعيد بألا يقترض مليما ويقوم بتنفيذ مشروعات المرافق والإصلاحات من ذلك الفائض سنة بعد أخرى ؟ لقد قدرت المبالغ الكلية التى أنفقت على المشروعات المصرية خلال عصرى سعيد وإسماعيل-أى من ١٨٥٤

إلى ١٨٧٩- بمبلغ ٤٠,٤٠٠,٠٠٠ جنيه ، حسابها كمايلى بحسب تقدير جون مارلو نفسه (ص ١٦٢ - ١٦٣) :

تكاليف حفر الترع	١٢,٦٠٠,٠٠٠
القناطر (الكبارى)	٢,٠٥٠,٠٠٠
مصانع السكر	٦,١٠٠,٠٠٠
أحواض السويس (مع العلم بأن أحواض السويس هذه لم يكن فيها أى فائدة لمصر والمصريين ، بل أنشئت من مال مصر لخدمة قناة السويس ، وكانت إذ ذاك شركة أجنبية دولية تخدم مصالح أوروبا فحسب) ..	١,٤٠٠,٠٠٠
ميناء الإسكندرية	٢,٥٤٠,٠٠٠
منشآت مياه الإسكندرية	,٣٠٠,٠٠٠
السكك الحديدية	١٣,٣٦١,٠٠٠
التلغرافات (وكانت خدماتها مقصورة على الأجانب والدول الأوروبية فى الواقع) ..	,٨٥٣,٠٠٠
المنارات	,١٨٠,٠٠٠
مصروفات متنوعة .	,٩٠٦,٠٠٠

وهذه المصروفات على المشروعات تمت كلها بالغش والرشوه والسرقة ، وإذا حسبنا ما أنفق على المشروعات فعلا وجدنا أنه لايزيد على نصف المبلغ أى عشرين مليونا والفائض السنوى من إيراد مصر خلال هذه المدة كان يبلغ حوالى مليون جنيه ومجموع هذا الفائض خلال عصرى سعيد وإسماعيل (٢٥ سنة) يبلغ على هذا ٢٥ مليون جنيه ، أى أنها كانت كافية - وتزيد - للإنفاق على المشروعات . فلماذا كان الاقتراض ؟ !

لأن الباشوين سعيدا وإسماعيل دخلا ميدان الربا والمعاملات الربوية وهى عمليات إجرامية تدخل فيها السرقة والنهب والغش والسياسة الاستعمارية والرشوة والدعارة وفساد الذمة وانعدام الضمير . وهذه كلها شرور تلازم الربا لأن المرابى

لا يمكن أن يكون إلا سكيرا عربيدا زانيا فاسدا منحط الأخلاق ، ولهذا فإن الله سبحانه يمحقه محقا ، ولا توجد فى كتاب الله كلمة إلا وهى حق خالص لا شك فيه ، وإذا كان الله يمحق الربا فإنه يستحق المحق فعلا .. وأبسط الدلائل على سوء ما وقعنا فيه أن اليابان عندما دخلت ميدان التطور والتقدم بعدنا بنحو نصف قرن ، كان دخلها القومى لا يزيد على ثلاثة ملايين من الجنيهات فى السنة ، فحسبت حسابها على أن تنفق ثلثى هذا المبلغ على نفقات إدارتها الداخلية ورواتب موظفيها ولا يزيد إنفاقها على المشروعات على فائض الإيراد دون اقتراض مليم ، ولم يسمح لأى مصرف أوروبى أو أمريكى أن يفتح فرعا فى اليابان بل رفض الميكادو التعامل بالربا أصلا ، وقال لمجلس الشوجن أى مجلس الأشراف والقادة العسكريين : إننا نفهم التعامل التجارى المستقيم ونعترف بأرباح التجارة الشريفة المعقولة . ولكننا لا نستدين مائة ين ونردها مائة وعشرين ، ولا نبيع من أرضنا قيراطا لأجنبى ولا نرهن من أرضنا شيئا ولا ننفق إلا على قدر إيرادنا ، وما نستطيع الإنفاق عليه من مالنا فعلناه وإلا فلا داعى له إطلاقا ، لأن هذه الأرض وخيراتها ليست أرضنا ولا خيراتنا بل هى ملك لشعب اليابان ، ونحن أمناء عليه ، فاعملوا حسابكم على هذا . . .

وبينما كان سعيد وإسماعيل يطلبان من لصوص التجار الأوربيين تزويدهما بالملابس المطرزة بالقصب والزراير المطلية بالذهب وصناديق الخمور ، وأطقم الطعام الخزفية وملابس الحرير للنسوان والمرايا العجيبة للقصور كان اليابانيون لا ينفقون إلا على الماكينات والقطارات والسفن وعلى تعليم شبابهم فى أوروبا كيف يفكون هذه الماكينات فأنفقوا عشر ما أنفقنا وكسبوا ألف ضعف ما كسبنا ، وهؤلاء يا ناس ليسوا بمسلمين ولا نزل عليهم كتاب من الله يحذرهم من الربا والخمر والميسر والأزلام ، ولكنهم ناس أهل عقل وذمة وديانتهم البوذية الشانتوية ديانة عقل وطهارة وذمة ، ونظافة ضمير ، وليس فى عقيدتهم بعث ولا حساب ولا ثواب ولا عقاب وإنما هم ناس عندهم عقل يعمل وضمير يحكم ، فأين وصلوا ؟ وأين وصلنا ؟ .

ولم يقتصر دخول عالم الاقتراض والربا على مصر وباشواتها ، بل عرفت ذلك أيضاً – ودون داع كذلك – بلاد إسلامية أخرى ، ودفعت نفس الثمن الباهظ ،

ففى الجزائر مثلا دخل الداى فى علاقات مالية مع مرابيين يهوديين فرنسيين ، كانا يقدمان له القروض فى مقابل صفقات من القمح . وكان الداى يتأخر فى الأداء أحيانا ، فكان اليهوديان يلجآن إلى القنصل الفرنسى الذى كان يتدخل دائما لصالح الربا وأهله، وهذا هو الوضع الطبيعى . لأن الربا والديون والاستعمار كانت كلها شيئا واحدا ، ثم إن الدولة الأوروبية كانت قد اتجهت إلى الاستعمار لوضع يدها على منابع المواد الخام وضمان أسواق واسعة لتصريف البضائع . ولم تكن التجارة الأوروبية فى أوائل القرن التاسع عشر لتقنع بالأرباح المعقولة ، بل اتجهت إلى التجارة الربوية أى إلى بيع المصنوعات بعشرة أمثال تكاليفها بما فى ذلك النقل ، فانجلترا مثلا بعد أن قضت على التمرد الكبير فى الهند سنة ١٨٥٨ ، وتبينت أن المقاومة الحقيقية للاستعمار البريطانى تمثلت فى مقاومة المسلمين له وخاصة سلاطين دلهى وحلفاؤهم رجال نظام حيدرأباد . استقر رأيهم على إعلان الحرب على الإسلام الهندى ، خاصة أن الإسلام يحرم الربا ويدينه ، فما زالت تؤيد الهندوكية والسيخ والروخيللا وما إليها من العبادات الوثنية حتى تمكنت من القضاء على المقاومة الإسلامية ، ولم ينفعها فى هذا المجال شىء كما نفعها الربا ، لأن نظام حيدرأباد ورجال دولته ظنوا أنهم ينفعون دولتهم إذا هم اقترضوا المال من المصارف الإنجليزية لتمويل الجيوش ، فخاب ظنهم لأن صناع السلاح وتجاره كانوا – ومازالوا – أحلاف المرابين والاستعماريين . والبندقية التى كان ثمنها إذ ذاك خمسة جنيهات انجليزية بيعت للمسلمين بخمسين مقترضة من بنك إنجليزى ، وفى وقت من الأوقات توقف بيع الذخيرة أصلا فأصبحت البنادق والمدافع بلا قيمة ، من ثم فقد انفتح الطريق أمام التدخل الاستعمارى دون مقاومة . ولو أن سلاطين دلهى تنبهوا للأمر وذكروا تحريم الإسلام للربا وفعلوا ما فعله اليابانيون واشتروا بمالهم مصانع السلاح لما حاق بهم البلاء ولاستطاعوا المحافظة على الهند بلدا إسلاميا عزيزا كريما .

وفى إيران إلى شرق الهند كانت دولة القاجاريين تعانى من تنافس الانجليز والروس على البلاد ، ولكن القاجاريين لم يكونوا إيرانيين بل كانوا أتراكا . فكان شأنهم مع شعب إيران شأن آل محمد على مع شعب مصر ، والشاه أحمد ميرزا آخر القاجاريين لم ينتبه إلى أن البترول الذى اكتشف فى غربى بلاده كان كفيلا

بتوفير أى مال يريده . فتسرع واقترض المال بالربا الفاحش ليبنى القصور ويرضى شهواته ويشترى السلاح ليذل شعبه ، فلجأ الإنجليز - طمعا فى السيطرة على ميادين النفط-إلى صول فى الفرقة الشمالية من الجيش الإيرانى يسمى محمد رضا ، وشجعوه على الهجوم على طهران والاستيلاء على العرش وإقامة الدولة التى سميت بالبهلوية على أنقاض الدولة القاجارية . ومن ذلك الحين إلى قيام الثورة الدينية الخمينية فى إيران كان أباطرة الأسرة البهلوية غارقين فى معاملات الغرب الربوية وما يتبعها من فساد وخمر وبهرج . وشاه إيران الأخير كان من أكابر المرابين ، وأمواله فى مصارف الغرب كانت تقرض المال لإيران نفسها بأفحش الربا ، وقد باع نفسه وضميره وقلبه فى سبيل المال ، فمحقه الله محقا ، وصارت به الأيام حتى وجد نفسه يدفع مئات الألوف مما جمع بالربا ليجد مكانا يموت فيه بعد عزله ، وآوته مصر وأتاحت له فرصة الموت - لا الحياة - فى سلام .

وفى كل حالة من هذه نجد البلاء كله جاء من أن بعض أولياء الأمر من المسلمين غفلوا عن أن الله سبحانه عندما حرم الربا كان يريد لعباده المسلمين أن ينجوا بأنفسهم من لعنة الربا وتوابعه من الخمر والميسر والفساد وما يتبع ذلك كله من ذل واستعمار .

والله سبحانه وتعالى عندما حرم الربا رسم للمسلمين شرعة تعامل مالى سليم من شأنه أن يبارك كل مال لهم ، ويجعل مكاسبهم حلالا تطيب بإخراج الصدقات ، والله جل جلاله يمحق الربا ، ويربى الصدقات .





الفصل الخامس

قيـــام دولـــة الربـــــا



آيات « الربا » في القرآن الكريم درسها وفسرها أدق تفسير شيوخنا الأجلاء من أهل الفقه والفتوى ، ولكنهم لم يدرسوها من حيث مغازيها ومراميها التاريخية ، وهذا هو الذى نتولاه في هذه الدراسة ، وبالله التوفيق .

ولكى يتبين الأمر على وجهه ، أضرب مثلا بهذا السؤال الذى تلقيته في ثلاث رسائل مما يتفضل به القراء في مجال الحوار بين الكاتب والقارىء ، وكل مقال أو كتاب ذى قيمة إنما هو فى الحقيقة حوار بين من يكتب ومن يقرأ ، والكاتب لا يكون كاتبا صادقا إلا إذا كان قارئا صادقا ، وكذلك القارىء اللبيب لابد أن يكون فى الوقت نفسه كاتبا مجيدا .

أما السؤال : فهو : « كيف تحرمون علينا الأرباح على ودائعنا فى المصارف وأنتم تعلمون أن قيمة العملة دائما فى نزول ، فإن الجنيه الذى أملكه اليوم ستهبط قوته الشرائية بعد عام ، أى أنه سيصبح أقل من جنيه، أى أننى سأخسر لو لم أتقاض على ودائعى ربحا لأعوض ولو جزءا من الخسارة » .

وسؤال القارىء بدا لى وجيها ، فرأيت أن آخذ فيه رأى فقيه صديق من أهل العلم والفهم ، فقال لى دون تردد : الربا محرم . كثيره حرام وقليله حرام ، وصاحبك لا تحل له الفائدة بحال ، واعتدل فى مجلسه ومضى يؤيد رأيه فقال : قال ابن حجر وقال الدار قطنى .. وروى الحافظ ابن عساكر بسنده حديث جابر ابن عبد الله الذى يقول ... إلى آخره ، ولم يقنعنى كلام الفقيه ، ولكن لأنه بدا لى وكأنه رد سابق التجهيز أو رد معلب كأنه سردين لا سبيل لى إلى نقده أو

مناقشته ، لأنه فقيه والغالبية العظمى من فقهائنا اختارت أن تقف بعلمها عند القرن التاسع الهجرى – الخامس عشر الميلادى على الأكثر ، ولهذا فإن صوتهم دائما هو صوت الماضى ، وليس بغريب ، والحالة هذه – أن معظم من يشهدون صلوات الجمع فى المساجد لا يستطيعون مغالبة النوم والخطيب يخطب ، وهم معذورون وهو أيضا معذور ، أما عذرهم فهو أن هذا الخطيب لا يخاطبهم ، بل يخاطب أجداد أجدادهم الذين عاشوا قبل الغزو العثمانى لمصر (٩٢٣ هـ – ١٥١٧ م) بقرنين ، وأما عذر الخطيب فهو أن هذه طبيعة تربيته وعمله،ليس عنده غير ما قال ، وإذا أردت أن تخرج عن هذا النطاق الفقهى ، فلابد أن تسأل فقيها له عقل الشيخ محمد عبده ولم يخلق الله سبحانه إلا محمد عبده واحدا .

وصادفنا فيمن استفتيناهم فى هذا الموضوع أستاذا مساعدا للتفسير فى إحدى الكليات الجامعية يؤلف لطلابه كتبا من النوع الذى يسمى بالكتب الجامعية أو النشر الجامعى ، ويتفق مع الناشر على أن تكون له ستون فى المائة من ثمن بيع الكتاب ، ويفرض الكتاب على الطلبة وهم ألوف بعد ألوف كل عام . وبتلك الصورة يبيع صاحبنا ألوف النسخ فى العام ، وكتبه بهذا ضياع أو عزب أو خطوط انفتاح . وهذه من أفحش صور المراباة ، لأننا – نحن الذين لنا صلة بصنعة النشر – نعلم أن أقصى ما كان يتقاضاه أديب مثل برنارد شو أو إيرنست همنجواى كان عشرة فى المائة أو خمسة عشر من ثمن الغلاف فكل ما فوق ذلك يحمله الناشر على القارىء ، وصاحبنا الأستاذ المساعد يرغم الناشر على سرقة تلاميذه ، والكتاب يتكلف فى الطباعة جنيها ، ولكن التلميذ يدفع فيه ستة ، ومثل هذا الأستاذ ينبغى أن يكون اسمه الشيخ ليفى آبفلباوم ، وقد كففنا عن سؤاله طبعا .

وعرضنا الموضوع على أستاذ اقتصاد جامعى فلم ير بأساً بأية نسبة من الربا مادام الأمر يتم بموافقة من المصرف أو استجابة لدعوة منه للإيداع عنده وقال : إن البنك لايرغمك على الإيداع عنده . بل هو ينشر إعلانات يدعوك فيها إلى الإيداع عنده ، ويعرض عليك نسبة الربح التى يعطيك إياها ، فليس هنا استغلال أو إرغام أو ظلم ، وقلنا له : ولكنك لا تعرف يا سيدى لماذا يعرض المصرف على المودعين عنده نسبا من الفائدة تصل إلى خمسة عشر فى المائة ، إنه يأخذ

مالك ويقرضه للمحتاجين والمعسرين بعشرين فى المائة وأكثر ، فأنت عندما تودع المال فيه فأنت شريك له فى الربا الفاحش .

فقال : هذا ليس شأنى بل هو شأن المصرف ، فإذا كانت فى ذلك مخالفة للشرع فإن المصرف نفسه هو المسئول ، أما أنا فما ذنبى ؟ . ولم نتعجب من هذا المنطق ، فهذا رجل درس الاقتصاد الغربى ، وكله قائم على الربا ، فلا سبيل إلى إقناعه بما سوى ذلك ، ومشكلته الأساسية هى أنه لا يفهم الطبيعة الربوية لكل الاقتصاد الغربى ، ولو أنه تتبع تاريخ الاقتصاد الغربى إلى أصوله وهى نفس أصول النظم المصرفية . لما عسر عليه أن يتبين أن أساسه كله الربا والمتاجرة العنيفة التى لاتعرف الرحمة أو الإنسانية ، وكذلك المتاجرة بالمال أى اعتباره سلعة تشترى وتباع ولا جناح فى الكسب منها . وهذا محرم فى الإسلام ، لأن فيه ربا أو شبهة ربا . قال رسول الله ﷺ «الذهب بالذهب مثلا بمثل ، والفضة بالفضة مثلا بمثل ، والتمر بالتمر مثلا بمثل ، والملح بالملح مثلا بمثل ، والشعير بالشعير مثلا بمثل ، فمن زاد او استزاد فقد أربى بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدا بيد ، وبيعوا الشعير بالتمر كيف شئتم يدا بيد »، والعبرة هنا هى فى قوله ﷺ يدا بيد أى فى الوقت نفسه لأن الوقت أو الأجل هو أساس الضرر فى الربا وهو علة تحريمه ، لأنه الربا المحرم فى الإسلام ، ولا خلاف بين علماء المسلمين على أن الزيادة فى الدين فى نظير الأجل ربا ينطبق عليه الحكم القرآنى ، لأن الإنسان لا يرضى بإرجاء السداد فى مقابل زيادة قدر الدين إلا إذا كان عاجزا عن الأداء فى الوقت الراهن ، فيضطر إلى قبول زيادة فى مبلغ الدين فى مقابل إمهاله ، ولهذا فإن الإسلام لا يحرم تأجيل الأداء إذا لم يكن ذلك فى مقابل زيادة مبلغ الدين . بل إن هذا مندوب ، وهو القرض الحسن . وقد كانت بعض أجيال السابقين علينا تودع أموالها فى المصارف وترفض أخذ الفائدة عليها ، وهذا كان خطأ لأن المصارف الأجنبية التى كانوا يتعاملون معها كانت تستغل هذا المال وتوظفه لمصالحها ، أوقد تقرضه للمحتاجين أي ترابى فيه ، إذن فما العمل ؟ هل نتوقف تماما عن الأعمال المصرفية أو المالية جملة ؟ تلك مشكلة كبرى عرضت للمسلمين حتى فى أيام الصحابة . ولأسامة بن زيد وعبد الله بن عباس وزيد بن أرقم وعبد الله بن زيد وغيرهم آراء فيها ، وذلك لقول النبى ﷺ فيما رواه البخارى وأحمد وغيرهما من المحدثين

أن النبى ﷺ قال : « إنما الربا فى النسيئة » ، أى لا ربا إلا فى تأجيل الأداء مقابل زيادة رأس الدين . وهذا هو المسمى ربا البيوع ، وهو مشكلة تحير فيها رجل من طبقة عمر بن الخطاب . فقد روى عنه أنه قال : « ثلاث وددت لو أن رسول الله كان عهد إلينا فيهن عهدا ننتهى إليه : الحد والكلالة وأبواب من الربا » .

وقد حسب بعض الفقهاء أن ربا البيوع لايكون إلا فى العروض أو الأصناف التى وردت فى الحديث الذى ذكرناه . وأن تبادل الشىء بمثله بالأجل جائز فيما عدا الأصناف الواردة فى الحديث ، وهؤلاء هم الظاهريون الذين لا يقرون القياس . أما بقية المذاهب وأصحابها فيرون أن ربا البيوع كله حرام ؛ لأنه مدخل إلى الاحتكار والإضرار بالناس برفع الأسعار عليهم دون وجه حق .

ولا أدخل بالقارىء إلى مسائل فقهية لا أجيز لنفسى أن أدخل فيها لقلة علمى بالفقه وأدواته ، ولكنى أقول هنا إن الله سبحانه حرم الربا لأنه استغلال لحاجات الناس ساعة الضيق أولا ، ثم لأنه كسب دون عمل ، فإن المرابى يحل لنفسه أن يدع أمواله تربو فى أموال الناس وهو قاعد مرتاح . وفى عصرنا هذا وهو عصر الربا المدمر الذى أصبحت فيه كل أنواع التبادل التجارى ربا قائمة على إذلال الناس ، فى عصرنا هذا ملايين يعيشون بهذه الصورة ، أى بدون جهد . إنما هى أموالهم تعمل وكل ما عليهم أن ينفقوا ناسين أنهم بذلك يستعبدون الناس ويستغلون جهودهم أو حاصلاتهم تحت ضغط الحاجة . أو خداعا لهم يدفعهم إلى شراء أشياء لا يحتاجون إليها فعلا ، كما رأينا فى ديون الخديو سعيد (سنضرب أمثلة أخرى لذلك) وكما نرى فى اندفاع بعض من حولنا فى شراء السيارات الغالية او إنفاق الأموال فى شراء بيوت وعقارات أو فنادق أو شركات هم فى الحقيقة عاجزون عن إدارتها ، فهم يشترونها ثم يعهدون فى إداراتها لنفس أصحابها القدامى ، أو استبدال إدارة بإدارة ليجدوا فى النهاية أنهم لم يشتروا إلا المتاعب ، ولم يخدموا إلا اللصوص ، وأعرف من هذه الحالات حالة موسر عربى اشترى فندقا صغيرا فى إحدى المدن الإيطالية ، والذين حسّنوا له الصفقة زينوا له أن يحول الفندق الصغير إلى فندق كبير ، ففعل وأنفق فى ذلك مالا كثيرا ليجد فى النهاية أنه مسروق ومنهوب . وقد حكى لى بعض من يعرفونه أنه قيل له : إن مدير الفندق

وجماعته يسرقونك فقال : أعرف ذلك ولكنهم ياسيدى كلهم لصوص ، وهذا المدير يعطينى شيئا من الربح على أى حال . فهو أحسن من غيره .

وأزيد فأقول . إنك لا تستطيع أن تنشىء اقتصادا إسلاميا صحيحا فى عالم كله ربا ، وأن الطريق السليم للمسلمين هو أن ينشئوا نظاما اقتصاديا كاملا جديدا مستقلا بنفسه لا يقوم على الربا ، وهذا ممكن لو فكرنا جادين وكنا راغبين فعلا فى ذلك ، ولكن المصيبة أننا – فى أعماق أنفسنا – غير راغبين أو عازمين على إقامة نظام اقتصادى إسلامى خالص ، ولو أردنا لفعلنا . فإن اليابان اقتدرت على ذلك ، فهى لم تقترض من الغرب ولا هى انخدعت بحيلة المصارف الغربية وإنما أخذت العلم الغربى وملكته وسيطرت عليه وأنشأت عليه صناعة يابانية وعلى أساس الصناعة اليابانية المتقنة أنشئوا اقتصادا يابانيا غير ربوى ومصارف يابانية لا تستعبد الناس بالمال ، فليس من الممكن لأى يابانى أن يقترض ويرهن داره أو مزرعته ولا يجوز له أن يبيع ملكه لكى يشترى تفاهات غربية ، وإنما الإنسان هناك محكوم فى تصرفاته المالية بجيرته وجهة عمله فموظف الحكومة أو الشركات إذا أراد الاقتراض لن يتيسر له ذلك إلا بإذن الجهة التى يعمل فيها ، وبعد سؤال أصحابه وجيرانه عن وجه الحاجة إلى الاقتراض ، فإذا أجازوا له الاقتراض تم ذلك من مصرف الشركة أو الجهة التى يعمل فيها بضمان عمله وسمعته ودون فائدة إلا نفقات المصرف نفسه . وهذا نظام ابتكره وطبقه أولئك الناس العقلاء الذين تنبهوا منذ الوهلة الأولى إلى أن الإنسان الغربى بطبعه إنسان أنانى متسلط،واسع الحيلة يغلب عليه حب المال والسيطرة والولع بابتزاز الفقراء والجهال والأغبياء ، وهذا أيضا هو الذى تنبه إليه وقاله كارل ماركس ، وجعل ينادى بأنه لا سعادة للأرض وأهلها إلا بإسقاط النظام الرأسمالى الربوى كله ، لأنه يقوم من بدايته إلى نهايته على نهب أموال العاملين واغتصاب خيرات المستعمرات وسرقة جهد العامل بأبخس الثمن .

***

وقبل أن أصل إلى الكلام على ما أراه من فكر اقتصادى إسلامى خالص أستأذن القارىء فى أن أدرس معه طبيعة الاقتصاد الربوى الغربى عن طريق الدراسة التاريخية ، فأنا لست اقتصاديا ولكنى مؤرخ عربى مسلم أسير فى طريق ابن

خلدون ، وابن خلدون فى مقدمته وتاريخه معا درس كل وجوه الحضارة دون أن يخرج عن نطاق مجاله الحقيقى وهو التاريخ .

فالنظام الاقتصادى (والاجتماعى) الغربى كله يقوم على البنوك ، والبنوك الغربية كلها تقوم على الربا أساسا ، فكيف حدث ذلك مع أن المسيحية أو قل كتابها وفقهاؤها لا يبيحون الربا ، أما اليهودية فتحرمه بين اليهود ، أى أن اليهودى لا يجوز له دينا أن يرابى على يهودى آخر ، ولكنهم لا يرون بأسا بأن يربى اليهودى ماله فى أموال كل من ليسوا على دينه . وكان اليهود فى العصور الوسطى مسيطرين على العمليات المصرفية فى الغرب حتى منتصف القرن الرابع عشر الميلادى ، لأن الكنيسة كانت تحرم الربا والتجارة فى المال . وجنى اليهود من ذلك مالا طائلا كانوا يخفونه فى مخابىء فى حاراتهم . ولما كانت الحكومات وأفراد الطبقات الغنية المسيطرة على بلاد الغرب فى حاجة دائمة إلى المال والاقتراض فقد كان اليهود يقرضونهم ما هم بحاجة إليه من أموال فى مقابل أرباح ربوية مرتفعة النسبة بضمان الأراضى أو القصور . وشيئا فشيئا تنبه اليهود إلى أن عمليات الإقراض الربوى للملوك والأقوياء يمكن أن تستخدم سلاحا لتغيير أوضاعهم المهينة فى الغرب ، فاتجهوا إلى السيطرة على الحكام ومصائر البشر عن طريق الإقراض بالربا ، واليهود كما نعلم هم أول من استخدم المال للسيطرة والقوة . وعن هذا الطريق وصلوا إلى مركز القوة الذى يحتلونه فى عالم اليوم ، بعد أن نجحوا فى أن يحولوا الاقتصاد العالمى إلى اقتصاد ربوى مشين لا يفيد منه فعلا إلا اليهود . والكثيرون جدا منا يتعجبون من السلطان الذى لا يصدق ما تمارسه إسرائيل على الولايات المتحدة ، ولكننا نجد هنا – فى دراستنا عن المجتمع الربوى – جانبا من الجوانب عن هذا السؤال ، وهو أن المال يحكم الأمريكيين والعقل الأمريكى بصورة لا يمكن أن نجدها فى أى مجتمع آخر . والبنوك تسيطر تماما على المال فى أمريكا ، واليهود يسيطرون على البنوك الأمريكية ، واليهود يرون ويشعرون أن إسرائيل هى رمز قوتهم ، وهى دولتهم التى يرتفع عليها علم دافيد ، وهى بالنسبة لهم مرفأ أمن وصلت إليه سفينتهم بعد أن خاضوا خلال تاريخهم كله بحارا من العواصف ، وكل شىء فى الدنيا يهون عليهم إلا إسرائيل ، تلك

الأرض التى لايشعرون أنهم غصبوها من أهلها ، ويريدون إخراجهم منها جميعا حتى تصير أرض اليهود دون غيرهم ، لأن تجاربهم التاريخية تقول لهم إن الدنيا كلها ظلمتهم وأهانتهم وسلبتهم حقوقهم ، وهذا التصور أو قل تلك الحالة النفسية تحول بينهم وبين أى شعور إنسانى نحو الفلسطينيين ، حتى اسم فلسطين – وهو اسم علم جغرافى لا دخل له فى الخلاف بين العرب واليهود – حتى هذا الاسم لا يطيقونه ويسمون فلسطين المحتلة أرض الجليل وسماريا . وهذا كله يعيننا على إدراك حقيقة العقدة الفلسطينية ، فهى – فى نهاية الأمر – لن تنحل الحل العربى إلا بانهيار النظام الرأسمالى الربوى الأمريكى كله بمصارفه وبمن فوقها من اليهود ، أى باختصار لن تنحل القضية الفلسطينية بالصورة العربية العادلة إلا إذا انهار البنيان المالى والاجتماعى – والسياسى بالتالى – للولايات المتحدة كلها . فما دامت هناك ولايات متحدة فهناك إسرائيل .

أقول إن اليهود ظلوا مسيطرين على أعمال الصيرفة .والإقراض بالربا كلها فى الغرب حتى نهاية القرن الثالث عشر الميلادى ، عندما دخلت جماعات من أهل التجارة، والمال فى الغرب سوق الصيرفة والربا .

وقبل أن انتقل إلى الكلام على بدايات النظام الربوى الرأسمالى وتطوره فى الغرب أريد أن أواصل كلامى عن الرأسمالية الأمريكية ، ولماذا سيطر عليها اليهود هذه السيطرة الشاملة فى حين أنهم لم يصلوا الى مثل هذا السلطان فى فرنسا أو انجلترا أو هولندا ، مع أن نسبة اليهود فى هذه الأخيرة أعلى بكثير من نسبتهم فى أمريكا . واليك القصة باختصار لكى تكون على بينة من أمرها .

★★★

لقد هاجرت جماعات من اليهود إلى أمريكا ضمن جموع المهاجرين التى انتقلت إليها من الغرب بعد استقلال الولايات المتحدة سنة ١٧٧٦ . وهذه الجماعات اليهودية القليلة تميزت عن غيرها بتماسك عنصرى لا نجده عند أى جماعات أخرى من جماعات المهاجرين إلى العالم الجديد ، فالمهاجرون الانجليز مثلا (بعد الاستقلال) كانوا يهاجرون إلى أرض يعتقدون أنها أرضهم لأن الذين أنشئوها إنجليز ، فهى دولة أنجلو سكسونية بالأصل واللغة والتقاليد ، فكان

المهاجرون الانجليز ينتشرون فى نواحى البلاد دون تماسك عنصرى ، وكذلك كان الأيرلنديون والألمان والفرنسيون والإيطاليون والبولنديون وغيرهم كلهم كانوا يهاجرون إلى هناك طلبا لفرص الغنى وجمع المال ، فتفرقوا جماعات صغيرة فى كل ناحية . أما اليهود فقد تركزوا منذ البداية فى نيويورك . وإلى جاليتهم هناك كانت تهاجر جماعات اليهود من كل نواحى أوروبا . حقا إنهم ظلوا أقلية فى أمريكا ولكنهم كانوا دائما أكثرية فى نيويورك .

هناك تنبه اليهود إلى أنهم يعيشون فى مجتمع جديد أكبر أحلامه الغنى والمال ، وأن الشيء الأكبر الذى كان يحتاج إليه المهاجر هو رأس المال الذى يبدأ به ، فالمهاجرون كلهم فقراء لا يملكون الا القوة البدنية وإرادة الغنى والذكاء . والأرض شاسعة مليئة بالخيرات . وأى شاب أو رجل طموح كان يمكنه أن يحصل على ألف فدان أو أكثر إذا أراد دون مقابل تقريبا ، فالأرض كلها كانت للهنود الحمر ، ولكن الحكومة الاتحادية أباحت للمهاجرين الغربيين أن يستولوا عليها حتى لو كانت من الأراضى التى خصصتها الاتفاقيات للهنود المنهزمين ، وهذه الأراضى كانت قليلة الخصب ، ولكنها كانت كل ما رضى الغالب أن يتركه للمغلوب . تلك هى الأراضى المحجوزة للهنود Indian Reservations . ولكن المهاجرين طمعوا فيها واغتصبوا منها أجزاء شاسعة .تحت سمع الحكومة وبصرها ، ورفع الهنود قضايا وحكمت لهم المحكمة العليا بحقهم فيما غصب منهم . وعندما بلغ خبر حكم المحكمة العليا إلى الرئيس نشسترا آرثر (١٨٨١ – ١٨٨٣) قال غاضبا : إن المحكمة العليا تتحدانا فلتبحث عمن ينفذ لها هذا الحكم .

والغاصبون يحصلون على الأراضى دون مقابل ولكنهم فى حاجة إلى المال لتعميرها وزراعتها أو استخراج ما قد يكون فى باطنها . والحكومة الفدرالية كانت فقيرة وحكومات الولايات أفقر . هنا يتقدم المرابى اليهودى بالمال للإقراض ، وسعر الفائدة هنا لا يهم ، لأنه مهما بلغ فلن يعدل جزءا من خيرات الأرض . واستقدم يهود نيويورك الأموال من يهود أوروبا . والحكومة كانت تحدد أعلى سعر للفائدة بعشرة فى المائة على الأكثر ، ولكن المرابى اليهودى يوقع مع المدين عقودا خفية تصل بالأرباح إلى ١٨ بل إلى ٢٥ فى المائة سنويا . وفى الغالب ينجح المستدين فى استغلال أرضه ويسدد الدين بأرباحه ويأخذ ألف فدان أخرى

ويقترض . وتقدر قيمة الأموال اليهودية التى تسربت إلى أمريكا من أوروبا حتى ١٨٤٠ بمائة ألف جنيه انجليزى ذهبى . وهذه الأموال قدرت فى سنة ١٨٦٥ بأربعة آلاف مليون جنيه . ومئات البنوك اليهودية انتشرت فى طول البلاد وعرضها وحققت أرباحا كبرى صبت كلها فى بنوك يهود نيويورك .

وفى الوقت نفسه وجه اليهود أبناءهم لدراسة القانون والاقتصاد فاندفعوا إليها فى تيار جارف لأن المرابى يعتمد فى عصرنا هذا على المحامى . والقانون الأمريكى سليم وشامل ولكن الوظيفة الحقيقية للمحامى الأمريكى هى العثور على الثغرات التى ينفذ منها ليهدم القانون أو إحداث ثغرات فى حيث لا ثغرات . ولهذا فإن مهنة المحاماة فى أمريكا مهنة تلاعب وحيلة وتمثيل وخطابة . وحوالى سنة ١٩٠٠ كانت نسبة اليهود فى كليات الحقوق والاقتصاد فى أمريكا ١٢ ٪ فى حين أن نسبتهم إلى السكان كانت أقل من نصف فى المائة . والمتخرجون من اليهود أخذوا أماكنهم فى إدارات القضاء ودرجاته العليا وأنشئوا فى الوقت نفسه المكاتب القانونية وهى شركات محامين تجد فى الواحد منها عشرة محامين وأكثر . وشيئا فشيئا اشتهر يهود أمريكا بقدراتهم القضائية ومهاراتهم فى المحاماة ورأس المال اليهودى وراء ذلك كله ، يدفع القانونى اليهودى فى سلك القضاة حتى يصل به إلى أعلى الدرجات ويعين الشبان على فتح المكاتب وإنشاء الشركات القانونية أو مكاتب المحامين المشتركة وكاتب اليوميات الأمريكى المشهور دولتر ليبمان حكى فى إحدى يومياته قصة رجل دخل فى قضية مع مكتب محامين يهود وبدلا من أن يكسب قضيته خسر كل أمواله وباع متجره وبيته ، وختم يوميته قائلا : لقد مسحوه من الكرة الأرضية حتى أبعد نقطة فى جوفها . وتقدم بنصيحة لقرائه خلاصتها أن رئيس الولايات المتحدة نفسه لو دخل فى نزاع قانونى حول ١٠٠٠ دولار مع مكتب محاماة يهودى لخسر الرئاسة .

هل عرفت الآن جانبا من سر القوة الرهيبة التى يمارسها اليهود فى الولايات المتحدة ؟ وهل فهمت أن الربا فى النهاية هو أساس تلك القوة ؟ وهل عرفت أين قامت فى البداية دولة الربا ؟.



الفصل السادس

لهــــذا غرقنـــــا
فــى طوفــان الربـــا



لم يكن ماقلته عن سيطرة اليهود على عالم المال فى أمريكا استطرادا خارجا عن صميم موضوعنا وهو الربا ، وإنما هو جزء من تاريخ تطور العمل المصرفى الربوى ، فإن تجارة المال-أى شراء المال وبيعه-كانت معروفة فى الدنيا كلها من قديم الزمان ، وكانت لها تنظيمات وقوانين وأصول فى الدولة الرومانية ، وعلى تجارة المال قامت أصلا قوة دولة فينيقيا القديمة فيما يعرف اليوم بلبنان ، وظهرت قوة المال والمتاجرة فيه بصورة واضحة جدا فى قرطاجنة ، وهى مؤسسة تجارية مالية ، أنشأها تجار الفينيقيين إلى الشمال الغربى من موضع مدينة تونس الحالية ، وهى اليوم ضاحية بحرية من ضواحى تونس العاصمة ، تعرف بالاسم الذى أعطاها الفرنسيون إياه فى عصر الاستعمار وهو قرطاج ، ولابد من تصحيحه ورده إلى اسمه الأصلى ، ثم المعرب وهو قرطاجنة وهو تعريب « كارتاجينا » وهى ، منشأة تجارية تحولت بقوة الربح الفاحش ـ وهو الربا الفاحش-إلى قوة سياسية .

وكانت قرطاجنة تتاجر فى كل شيء بمهارة بالغة ، وتحيل أرباحها إلى ذهب تدخره وتخزنه فى مستودعات تحت الأرض ، ومنه تشترى عبيدا وتستأجر مقاتلين مرتزقة بالبر والبحر لحماية نفسها ، وسيطرت بقوة المال على تجارة البحر المتوسط ، ومدت سلطانها السياسى على صقلية ، وفى صقلية اصطدمت بالدولة الرومانية التى كانت فى عصر توسعها الضخم السريع أمام الجمهورية ، فبدأ مايعرف بالحروب البونية ، التى استمرت نحو ثلاثة قرون ، وانتهت بتخريب قرطاجنة سنة (١٤٦) قبل الميلاد على يد القائد سيبيون الأفريقى . ودخل الرومان

قرطاجنة،وخربوها،ونهبوا الذهب والفضة المخزونين فيها ، وهذا مصير مال الربا دائما أبدا ينتقل من ظالم لظالم ، وتلك كانت أول حرب رأسمالية يعرفها التاريخ ، وقد كتب تاريخ تلك الحرب الأستاذ الدكتور الفيلسوف توفيق الطويل ، فى كتاب ممتع ظهر فى أواخر الثلاثينيات من هذا القرن ، أيام كانت الكتب الجيدة سمة من سمات الحياة الثقافية المصرية .

وقد وقفت عند الحروب البونية ؛ لأننا اليوم نشهد صراعا ماليا شبيها بذلك ، فقد انتهى بالنسبة للعالم كله عصر الاستعمار السياسى العسكرى ، ودخلنا فى عصر الاستعمار الاقتصادى والمالى ، ونحن-أهل العالم الثالث فى نهاية التحليل-مستعمرة لأهل العالم الأول ، (عالم الرأسمالية) ، ومطمع لأهل العالم الثانى (عالم الشيوعية) والاثنان يتصارعان على رقابنا ، ولن نفلت منهما إلا إذا أقمنا اقتصادا سليما غير رأسمالى وغير ربوى ، يقوم على إنتاج صناعى وزراعى جيد ومتين ، يستطيع أن يثبت للمنافسة فى السوق العالمية ، فنربى بذلك رأسمال قومى ، نتحرر به من الاستعمار الرأسمالى الغربى من ناحية ، ومن الخوف من الاستعمار الشيوعى ، الذى يقوم على القوة العسكرية ، من ناحية أخرى .

وأحب أن أنبه إلى أننا إذا لم نفعل ذلك فلا خلاص لنا من الاستعمار قط . وقد آتى الله بعض دولنا العربية ثروة بترولية وغازية من وراء العقول ، وكان فى استطاعتنا أن نستخدم هذه الثروة استخداما عربيا ، يقوم على استغلال مواردنا البترولية المالية ، ومواردنا البشرية المتزايدة فى بعض بلادنا مثل مصر ، ومواردنا الأرضية الشاسعة فى بلد مثل السودان ، وإقامة صناعات وزراعات عربية قوية ، تستطيع المنافسة فى السوق العالمية ، فتكون هذه الصناعات وماتفيئه علينا من ثروات صك تحريرنا - نحن العرب جميعا - من الاستعمار الرأسمالى الغربى الربوى ، ومن الخوف من تهديد الاستعمار العسكرى ، ولكننا نحن العرب أعداء أنفسنا .

والشيطان دائما يلقى العداوة والبغضاء فى قلوبنا تجاه بعضنا البعض ، فأودعنا حصائل بترولنا وغازنا فى مصارف الغرب خاصة الولايات المتحدة ، فجعلنا زمام أمورنا بيد غيرنا ، والأمريكيون الذين استخرجوا نفطنا ، أخذوه معهم إلى بلادهم

وأعطونا مكانه ورقا أخضر يسمى الدولار ، ونحن اليوم لانستطيع حتى سحب أرصدتنا من مصارف الولايات المتحدة ، التى يسيطر عليها اليهود أنصار إسرائيل ، واليهود الذى استولوا على أموالنا ، تجمعوا بعد ذلك ليأخذوا ثأرهم من كسرنا أنفهم بوقوفنا صفا واحدا أثناء حرب (١٩٧٣) ومابعدها ، ورفعنا سعر النفط إلى المستوى الذى يستحقه ، فقرروا أولا تحطيم هيئة الأوبك ومايتفرع منها من الأوابك ، حتى هبطت الأوبك من عرشها وأصبحت اليوم تدافع عن حصتها فى سوق النفط العالمية وهى الثلث ، فأصبحنا فى الدنيا عزيز القوم الذى ذل ، واستحق الرحمة ، ودخل بلد بترولى عظيم – وهو العراق – فى حرب مدمرة لامعنى لها مع بلد إسلامى بترولى آخر .والعراق ، الذى كان يخطو بنهضته الاقتصادية والعمرانية بخطوات جبارة فى أواخر السبعينيات أحرق أمواله وأموال إخوانه العرب فى حرب الخليج التى لن ينتصر فيها أحد من الجانبين أبدا ، وإنما هى ستتصفى وتتوقف من تلقاء نفسها ، عندما تأتى على ثروات العراق وإيران ، وجانب كبير من المال العربى ، وفى النهاية سنرتد جميعنا إلى دركات العالم الثالث ، وتزداد قبضة الغرب الرأسمالى الربوى على أعناقنا . والأمل الأكبر الذى كنا نرجوه من وراء أموال النفط يتلاشى الآن فعلا ويا ويل العرب من العرب ! ولاحول ولاقوة إلا بالله .



يعرفون صاحب المصرف الربوى (ذى بانكير) بأنه الرجل الذى يتاجر فى الديون (The Banker has heen described as dealer in debts) والديون دائما ناشئة عن متاعب الناس ؛ لأن أحدا لايستدين إلا إذا كان متعبا بصورة ما ، وإذن فالمصرفى أو رجل البنك هو الرجل الذى يعيش على متاعب الناس ، ولا أظن أن هذا عمل يجلب المسرة أو السعادة ، ولكى أزيدك علما بحقيقة المصارف الربوية وطبيعتها ، أنقل لك بقية وصف عمل البنوك من المرجع الانجليزى الذى أعتمد عليه هنا ، وهو من أبسط كتب الصيرفة وأكثرها رواجا (عنوانه : مبادىء الصيرفة بقلم هـ . هاروجيت) قال بعد العبارة السالفة الذكر : على خلاف الأعمال الأخرى . نجد أن الصيرفى (والبانكير) ، يملك موجودات قليلة ذات طبيعة ملموسة (يقصد أنه يعتمد على رأس مال قليل) ، وموارده تتكون فى الغالب

من الديون التى يقرضها للأفراد ، أو الهيئات ، أو المؤسسات ، أو الحكومات ، ولابد أن تكون لديه في الوقت نفسه مبالغ ضخمة من المال ، هى الودائع الجارية ، أو التى تودع لديه بآجال ، والودائع الجارية لابد أن تدفع نقدا ، إذا ماطلبت ، حتى لو كانت هناك فترة سماح أو إمهال للدفع يحددها القانون ، فهى فى كل حالة واجبة الدفع إذا ماطلبها المودع . وإذن فموجودات البنك كلها لابد أن تكون محتملة الأداء، من الناحية النظرية على الأقل ، ولكن الذى يحدث فى الواقع ، هو أن تكون المطلوبات من البنك فى كل يوم قليلة نسبيا ، ولكن من الأساسى أن تكون موارد البنك وموجوداته كافية بالوفاء بأى طلب للدفع يقدم إليه من عملائه ، والمشكلة الرئيسية التى تواجه المصرف بصورة دائمة ، هى أن تكون موجوداته كافية لكل مطالب مودعيه » .

وخلاصة هذا الكلام ، هى أن أعمال البنوك الغربية الطراز كلها ربوية مركبة ، ونحن عندما نقلناها عن الغرب أضفنا إليها طباعنا ونقائصنا ، فنحن فى مجموعنا ناس لانضبط ولاندقق ، ونحن نسير في كل أعمالنا على قواعد مدمرة ، مثل « كله زى بعضه » أو « ياسيدى ماتدقش » أو قاعدة « معلهش » ، التى اشتهر أمرها فى الآفاق ونحن نحسب أنفسنا أذكياء وفهلويين ، ونحن فى الحقيقة من (أعبط) الناس ، وباستثناء أهل دمياط ، وأهل أسوان ، فنحن فى الجملة ناس غير تجار ولانحسن التجارة ، وكلنا نريد أن نكسب ولا أحد منا يحتمل الخسارة ، والنتيجة أننا نخسر على طول الخط . ربما لأننا-في صميم أنفسنا-فلاحون ، والفلاح متواكل بطبعه وكسول بالخلقة ، فهو لايعمل إلا الحد الأدنى ، وهو لايعمل إلا مرغما ، ومادام يتحصل له مايسد جوعه فهو راض ، ومع ذلك فالفلاح أشد فهما مما يخطر على بالك ، والذين عاشوا فى الريف يعرفون انقضاض الفلاحين على الطعام فى الولائم ، وتراميهم على أى طعام لايؤدون ثمنه . وهم أضن الناس بالمال ، وأطمعهم فيه ، وأكبر مؤرخى الرومان وهو تيتوس ليفيوس قال : إن الفلاح المصرى أضن أهل الأرض بالمال وأعدمهم أداء للضرائب ، وإنك مهما فعلت به فلن تأخذ منه إلا مايريد هو أن يعطيك إياه وما أقله . وإذا أنت حسبت أن منظر بيت الفلاح وخلوه من أى شىء له قيمة راجع إلى فقره ، فأنت واهم ، بل هو نتيجة مكره ودهائه ، وقد تعود على العيش فى هذا الوكر من الطين الذى

لا يرضى بالسكن فيه ضبع ، لكيلا يحصل منه أحد - حاكما أو غير حاكم - على شيء ، وماذا عساك تأخذ من بيت كاب من الطين ، وليس فيه شيء يمكن أن يسمى أثاثا ، ومظهر الفقر هذا - الذى ارتضاه الفلاح أو أرغم عليه - هو الذى يجعله أبعد الناس عن طبيعة التاجر لأن التاجر "التاجر ؛ أى التاجر الذى يتاجر ويعرف أصول التجارة . ومثل هذا الطبع الفلاحى هو الفريسة الكبرى للمرابى ؛ لأن المرابى يدخل إليه من باب الطمع والكسب ، دون عمل أو بعمل قليل . وهذا الطمع الذى هو جزء من خلق الفلاحين كان المدخل الذى مكن للمرابين الأوروبيين من افتراس الفلاحين افتراسا فى القرن الماضى ، فقد اندفع من ملك منهم أرضا ، يترامون بين أيدى زبانية الربا طامعين فى الكسب أو المتاع ، وقد لاحظت الصين (أيام الكومنتانج أيام تشيانج كاى تشيك) سذاجة الفلاحين وانخداعهم بحيل المرابين لرهن أراضيهم ، فأصدرت قانونا يقضى بعدم قانونية أى رهن يوقع على أراضى الفلاحين فتوقف هذا البلاء . وجدير بالذكر أن هذا الطبع الفلاحى الذى يجعل الفلاح يعامل أى شيء يزاوله ، كأنه زراعة ، يلازم الكثيرين جدا منهم إذا دخلوا أى حرفة أخرى بعيدة جدا عن الزراعة ، كالطب والهندسة والتعليم، لايكاد ينجو من ذلك منهم إلا أبناء أثرياء الريف من أهل النعمة واليسار ، ممن تحصنهم النعمة من مساوىء الطمع ، فتجده طبيبا أو مهندسا أو قانونيا محترما مليء النفس . والطب مثلا عند هؤلاء علم وفن لازراعة وحراثة . والمرضى بين يديه بشر يستحقون الرفق والرحمة ، لامحاصيل للحصد وكفى ، ولهذا فإنك تستطيع أن تقول : إن غالبية أهل الجشع من الحرفيين ، هم من نبات تلك الطبقات ، التى تأصلت فى نفوسهم طبيعة الفقر « القرارى » - كما نقول - لأن الفقر هنا لايكون فقر مال بل فقر روح أيضا .

والطبيب فى هذه الحالة ينظر إلى مرضاه ، على أنهم محاصيل يحصدهم حصدا . وكذلك المهندس الذى يدفعه الجشع من الحقل إلى الكلية ، تجده يمارس مايقوم به من عمل دون نظر إلى إتقان ولامراعاة رحمة ولاصبر .

والغرض الأخير هو تحصيل المال . وهذا الطراز من الناس ، هو الذى يدخل سلك التعليم بطبع الفلاح ، فتجده يعتبر التدريس - بل الأستاذية - زراعة والتلاميذ

محاصيل يحصدهم حصدا ، عن طريق ضرائب الكتب المفروضة بأسعار عالية ، والدروس الخصوصية إلى هذه من الشرور ، التى استشرت بيننا،وسببها أنك أخرجت الطبيب من حيث لاينبغى أن يخرج الطبيب ، والأستاذ من حيث لايخرج إلا المتسول ، وكل هذه شرور ترجع أولياتها إلى قلب الأوضاع ، وفتح أبواب الجامعات دون قيد أو شرط ، فاجتاحتها تلك الأصناف من البشر ، وعندما تعرف أن الجامعات فى البلاد المتقدمة – التى تفهم – لاتقدم التعليم الجامعى فيها إلا لمن يصلح له عن موهبة رفيعة ، عند الشاب فيعان بالمنح ، وإما مقابل رسوم عالية ، كأنها الأسوار فلا يستبى حماها كل من هب ودب ، وهذه الأمم تعرف أن لكل شىء ملاكا لا يتخطى وحدودا لابد أن تراعى .



ولأننا لم نعرف هذه الحدود ، فاننا لانستطيع حتى تقليم أظافر البنوك الربوية فتعصف بنا عصفا ، وتلك هى نقطة الخطورة التى لابد أن أنبه إليها فى هذه الأحاديث عن الربا . وفى القرن الماضى عصفت بنا ونهبتنا وأسلمتنا للاستعمار البنوك والنظم الأجنبية . وفى عصرناهذا تنزل بنا مصارفنا ونظمنا الربوية مثل هذا الأذى ، لأننا فى أيامنا هذه لانتحفظ فى الديون ، وقد قلت فى هذه الأحاديث أكثر من مرة إن الأمر لايقتصر على معاملات البنوك المصرفية ، بل يشمل نظام التعامل فى العصر كله ، فالمصانع لاتقنع إلا بالربح الربوى الفاحش ، وشركات الطيران تتقاضاك حوالى نصف دولار عن الكيلو متر الواحد ، فتدفع فى المسافة من القاهرة إلى لندن حوالى (٦٠٠) دولار فى الدرجة العادية ، ودولارين فى الدرجة الأولى ، وهى مضطرة إلى ذلك ، لأن شركات صناعة الطائرات تبيع الطائرة اليوم بما بين عشرين وخمسة وعشرين مليونا من الدولارات ، مع أن تكاليف صنعها بخامتها وكل الفن والصنعة والأجهزة التى فيها ، لاتزيد على مليونين ، فهى رابحة لو باعت الطائرة بستة أو سبعة ملايين مع ربح وفير جدا ، ولكنها لا ترضى إلا بأربعة أضعاف ذلك وربما أكثر . وهذه معاملة ربوية فاحشة وهو ظلم فادح ، ولكن الأفدح من ذلك هو أن ترفع سلطات مطارنا رسم المغادرة إلى نحو عشرين جنيها ، بعد أن كانت جنيها ثم اثنين ثم ثلاثة ، وهذه الزيادة دون مقابل أصلا يعود عليك بشىء مسافرا كنت أم مودعا ، فمطارنا خال من أية بهجة أو راحة ،

وتخرج منه فى الليل إلى ميدان فسيح قروى لا يضيئه مصباح جميل ، ولاتجد فيه لافتات محترمة تدلك على طريقك ، بل ولانظاما معقولا لمواصلات المطار ، بل أنت متروك للذئاب . فلا فرار منها ولا فرار من رسم المغادرة ، وضرائب التذاكر الباهظة ، وهذا هو الربا الأفحش من الفاحش ، لأنه أخذ مال دون مقابل ، وذلك مظهر من مظاهر العقلية الزراعية الفلاحية . والحصيد هنا هم نحن الذين تعاملنا بعض جهات الحكومة وكأننا محاصيل . وفوق كل الضرائب التي تجبى ، طالبونى فى إحدى المصالح باثنتى عشرة ورقة دمغة « فئة » عشرين قرشا دون أدنى مبرر ، ولو كانت هذه الضريبة فى مقابل رفع مستوى الخدمة لقلنا سمعنا وأطعنا ، ولكن الموظفة المعصوبة الرأس ، التى تقف أمامى بوجه حديدى ، زادته رذالة الزوج وبلاوى الأيام صلابة تطلبها إلىّ ، وأطيع وأخرج النقود فتقول : إن بائعة الطوابع فى الحوش ، وأهبط لأجد امرأة بملاءة لف على الأرض وحولها أطفال ، وورقة الدمغة بعشرين قرشا ، ولكنها تبيعها بخمسة وعشرين وهذا ربا فوق أفحش الربا . وتلك المرأة تعتبرنا مزرعة . وهى تتقاضانى جنيها فوق ثمن أوراق الدمغة ، وهى منبطحة وسط عفاريتها كالجاموس ، وأصعد لأجد المرأة الحديدية «محتاسة» فى عملها ، وتناولنى استمارة (بعشرين قرشا) ، وتكتب اسمى فى أعلاها وتقول لى : أكمل الاستمارة وألصق الطوابع هنا ، وأنظر إلى اسمى فلا أستطيع قراءته ، فأنا إما حسن موسى أو حسين مرسى أو حنين جرجس ، والحقيقة أننى أصبحت لاشىء أمام شابة شمطاء ، تخرجت فى كلية التجارة دون أن تنجح فى الإعدادية . صدق أو لاتصدق .

★ ★ ★

والحقيقة أننا ضعفنا وفقدنا توازننا فى هذا العالم الربوى العنيف ولم يعد لنا من نجاة إلا إذا تخلصنا منه ودخلنا فى نظام تعاملى غير ربوى ؛ لكى ننقذ أموالنا ونستعيد توازننا . فنحن فعلا نعيش فى عالم فقدنا فيه التوازن . فكل منا يسرق الآخر بل ينهبه ، وكلنا فى النهاية وفى حقيقة الأمر مفلسون ، الغنى مالا مفلس أخلاقا ، والفقير مالا ضائع منهوب ومتسول بلا أمل . والسبب فى ذلك أننا دخلنا عالما لانفهمه ولن نفهمه . والنظام الربوى قد ينجو من بعض شروره أهل الغرب ، لأنهم نشئوا فيه فهم محصنون – إلى حد ما – ضده ، أما نحن فلا حصانة لنا

على الإطلاق . ولهذا فنحن فى ضياع ورءوسنا يحطمها صداع لايرحم ، وينطبق علينا هنا قول الله تعالى فى سورة البقرة ﴿ **الذين يأكلون الربا لايقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ماسلف وأمره إلى الله . ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون * يمحق الله الربا ويربى الصدقات والله لايحب كل كفار أثيم** ﴾ .

فهل من طريق للعودة والنجاة ·

بلى ! ومهما ينزل بالإنسان من ، ء ، فان ربك عنده ألف مفتاح للرحمة لمن آمن وصدق ، وألقى السمع وهو شهيد .



الفصل السابع

الذين ساروا فى طريق الربا والذين استمسكوا بالعـــروة الوثقى



كان يستوقف نظرى وأنا فى أسبانيا أن أجد البنوك وفروعها تحتل الغالبية العظمى من أركان الشوارع الكبرى فى العاصمة وغيرها . فحيثما تلفت رأيت بنكا ، ومن عشرين سنة قبل أن يجتاح الدنيا شر جرائم السطو ، كنت تستطيع أن ترى زحام الناس داخل هذه المصارف ، أما اليوم فأنت لاترى شيئا داخل البنوك فى أوروبا ، فقد أصبحت فى الواقع حصونا من الزجاج والألومنيوم ، وأجهزة الإنذار والأمان ، لأن المال الحرام يثير – فيما يبدو – شهوات أبناء الحرام .

ومشاهد البنوك هذه نلقاها كذلك فى فرنسا وإيطاليا . وبصورة أقل فى بريطانيا وألمانيا . والذى أعرفه أن الصناعة والتجارة فى أسبانيا قائمة أساسا على المصارف ، فالبضائع ترسل من المصنع ، ومعها حزمة مما نسميه نحن بالكمبيالات ، ويسمونها هناك بالليتراس ، ويوقعها التاجر كلها ، ويأخذها الصانع ويودعها مصرفه ، والمصرف يقوم بالتحصيل . أما البيع نقدا فنادر ، والمطالبة المالية ترسل وعليها ربح ستة شهور (فى حدود عشرة فى المائة) ، فأنت فى ذلك البلد تأكل ربا ولاتتعامل إلا بالربا ولافكاك فهذا نظام .

ونحن لم نصل بعد إلى هذا المستوى الربوى ، لا لأننا لانريد ، بل لأن المطالبات المالية ليست لها هذه القوة عندنا ، والتاجر عندنا يتراخى فى الأداء شهورا دون أن يصيبه شر ، والدائن مرغم على الانتظار حتى تطلع روحه مرتين ، وهذا من أكبر أسباب ركود الأعمال فى مصر : لقد استأنسوا القانون ووضعوا الأحكام ، ونحن ياأخى قوم عجب : لانسير إلا عوجا ولانكف عن الشكوى من اعوجاج الآخرين .

وإذا كنا نريد الخروج من قبضة هذا العالم الربوى ، فذلك ممكن لأن الدين رسم لنا الطريق ، ولكن علينا أولا أن نصحح نفوسنا وعقولنا ، ونؤمن بأن الطريق المستقيمة موجودة ، ولكن السير فيها لايتيسر إلا لذوى الاستقامة ، فإن الطريق لاتستقيم أبدا إذا كان الماشى عليها أعوج . وعندما آن الأوان ، وشاءت قدرة الله أن تبدىء عصرا جديدا فى تاريخ البشر ، أرسل الله محمدا صلوات الله عليه بنور الهدى ودين الحق ، ومافى كتاب الله كلمة إلا وهى حق ونور وخير للناس ، وفى سورة آل عمران آيات بينات لو قرأناها قراءة فهم وعملنا بما فيها ، لما انتكس حالنا إلى مانحن فيه ، ولايتسع المجال هنا لإيراد تلك الآيات كلها ، ولكنى أسألك أن تفتح المصحف الذى تحفظه فى دارك ، وتعتبره زينة وتحفة ، فأنت تحفظه فى علب القطيفة المحلاة بالذهب ، ولو وعيته فى صدرك كان منهاجا لحياتك ونعمة عليك وبركة ، فلهذا أنزله الله على نبيه ، ولهذا أبلغك إياه النبى فاقرأ هداك الله ابتداء من الآية المائة من سورة آل عمران ، وقف عند الآية (١١٨) واقرأ : ﴿ **يأيها الذين آمنوا لاتتخذوا بطانة من دونكم لايألونكم خبالا ودوا ماعنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وماتخفى صدورهم أكبر قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون * هاأنتم أولاء تحبونهم ولايحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله وإذا لقوكم قالوا آمنا وإذا خلوا عضوا عليكم الأنامل ..** ﴾ ولنذكر هنا أن التحذير من التعامل مع كل من ليسوا على الدين ليس مطلقا بل من « طائفة » منهم فحسب ، لأن منهم الكثيرين أهل صدق ومروءة . فهؤلاء منا وعلينا ، وخاصة من كانوا من أبناء وطننا،فهؤلاء إخوتنا وشركاؤنا فى الوطن ، وقسماؤنا فى الخير والشر . ولكن الكلام هنا على الأغراب عنا وعن وطننا ، ممن يهمهم - بل من صالحهم - أن نكون فى حالة سيئة لتتأكد سعادتهم ويستمر رخاؤهم ، وأى صالح لهم فى أن نتخلص من متاعبنا ونحل مشاكلنا وننطلق فى طريقنا لندركهم ؟: إن متاعبنا وتأخرنا رأسمالهم ، ولقد رأيت بعض مافعلوه بنا فى القرن الماضى ، فلماذا يتغير حالهم معنا اليوم ؟ وأنا أفتح جريدة يوم (٨٥/١٢/٢٦) وأقرأ تحت عنوان « أسرار مذهلة يكشف عنها تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ، عن دور المكاتب الاستشارية الأمريكية فى الصرف الصحى بالإسكندرية ، وأقرأ أن المكتب الاستشارى الأمريكى W. W. E. G. أضاف حوالى (٨٧٣) مليون جنيه على التكلفة المقدرة للصرف فى الصحراء ، وخصم مبلغ (٥٣) مليون جنيه من تكلفة

الصرف فى البحر .. وذلك لكَى نأخذ بما فيه صالح الأمريكيين من الصرف فى البحر ، وصدقنى إننى لا ألومهم فى ذلك ، فهم ليسوا مكلفين بخدمة مصالح مصر ، بل بخدمة أنفسهم وبلادهم ، وماالذى يرغمهم على أن يخلصوا لنا ؟ ولماذا يوفرون لنا الأموال وهى كلها قروض منهم بالفائدة العالية ؟ وماأكثر ماأسأل نفسى ، هل اتعظنا من تجارب القرن الماضى ؟ هل فهمنا أن القروض الخارجية لاتأتينا بخير أبدا ؟ وأى مشروع لايتم إلا بقرض خارجى لسنا فى الحقيقة بحاجة إليه ، وهو لن يعود علينا بخير فى النهاية ، وإلا فلماذا حرم الله علينا التعامل بالربا كل هذا التحريم ؟، ولو كانت هناك مواقف يجوز فيها التعامل بالربا ومواقف لايجوز لبينها الله فى كتابه ، لأن التشريع القرآنى محكم .

لقد حرم الله الربا تحريما واضحا فى ثلاثة مواضع من القرآن الكريم:الأول فى الآية (٣٩) من سورة الروم : ﴿ **وماآتيتم من ربا ليربو فى أموال الناس فلا يربو عند الله وماآتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون** ﴾ وفى هذه الآية وجه واضح من وجوه تحريم الربا ، وهو زيادة حجم القرض فى مقابل الأجل ، لأن الذى يقرضك مائة ليأخذها مائة وعشرة بعد عام مثلا ، يأخذ هذه الزيادة من جهدك وتعبك وهو قاعد مستريح ، فهو يربى ماله فى مالك أى أن الدائن يستغل جهد المدين دون وجه حق . وفى العصر الحديث ابتكروا الربح المركب . فجعلوا الزيادة أو الفائدة تنضم إلى رأس المال ، وتربح هى الأخرى كأنها قرض . وماهي بقرض . وزادوا فى ذلك وأسرفوا حتى أصبح رأس الدين يتضاعف فى خمس سنوات . فإذا كان الدين ألف جنيه أصبح ألفين فى نهاية سنوات خمس ، وهذان الألفان يربحان مرة أخرى ، فتتضاعف الألف وتصبح أربعة آلاف فى نهاية سبع سنوات ونصف ، وتصبح ثمانية الاف فى نهاية عشر سنوات . وهنا تتبين لنا بشاعة الربا ، فإن الله سبحانه يحرم الأشياء بسبب أضرارها المتراكمة ، فلو أن شأن الإنسان مع الخمر شربة ثم تنتهى ، لما كان للتحريم كل هذه الدوافع ، وإنما التحريم جاء من أن الإنسان إذا شرب مرة عاد إلى الشراب مرة بعد أخرى ، حتى يصبح عادة وإدمانا وهنا يبين الضرر . وهنا تتضح لنا حكمة التحريم كاملة ، وسنقص عليك بعد قليل قصة دين آخر من ديون مصر فى القرن الماضى ، تضاعف رأس الدين فيه فوق الأضعاف العشرة فى سنتين ، وزاد فى

هذا البلاء أن الدين كان برهن مرفق من مرافق البلد ، فلما عجزت الدولة عن الدفع ، تملك الدائنون المرفق وتحكموا فى أرزاق الخلق واستذلوهم .

ومن أعاجيب خنوعنا للفكر الربوى بكل مساوئه – أن لوائح حكومتنا تبيح استعباد الناس أو قهرهم ونهب أموالهم بسبب المال ، وانظر مثلا كيف يكون للحكومة عندك عشرون جنيها ،فتستبيح بيع بيت المواطن وإلقاءه فى الطريق فى مقابل عشرين جنيها ، وفى مأموريات الضرائب إدارات تسمى إدارات الحجز ، وظيفتها الحجز على سكن المواطن المتأخر عن الدفع ، وبيع أثاث بيته أو بيع البيت نفسه ، إذا كان مملوكا للمواطن ، وهم ينسون أن البيت فى هذه الحالة لايكون ملك المدين وحده بل ملكه وملك امرأته وأولاده ، فإذا جاز عقاب المدين المماطل ، فكيف يجوز عقاب امرأته وأولاده ؟ لقد أنساهم الفكر الربوى قول الله تعالى : ﴿ **ولاتزر وازرة وزر أخرى** ﴾ فاطر – آية ١٨ ، وإذا كان الله سبحانه قد حرم الربا رحمة بالناس ورفقا ، فإنه – ولاشك – لايبيح عقاب الطفل بذنب أبيه ، ولايأخذ المرأة بجريرة زوجها .

ولو كنا نفكر تفكيرا إسلاميا لحذفنا كل عقوبات الحجز على البيوت والعقار بسبب الدين : لأن كرامة الإنسان-أو قل إنسانيته-فوق كل مال ، ومع ذلك فإن الذين يرسلون لك خطابات التهديد بالحجز والبيع ، هم أنفسهم يستنكرون ماكان بعض الملاك الزراعيين يلجئون إليه من بيع بقرة الفلاح أو جاموسته فى سداد الإيجار ، ويرون أن ذلك كان منتهى قلة الإنسانية ، ويقولون : كان إقطاعا غاشما مع أنه-مهما بلغ-لايصل إلى إقطاع الحكومة ، التى تستبيح مصادرة بيت الأسرة فى مال متأخر ، مع أن الحكومة لن تفلس إذا أنت لم تدفع لها دينها ، ولكن مالك الأرض قد يخرب ملكه إذا لم يسدد له المؤاجرون الإيجار .

وأقلام القضايا التى لاعمل لها إلا الحجز على أموال المواطنين ، هى فى حقيقتها إدارات جهنمية أسوأ من أكثر البنوك الربوية جشعا ، ولاأنسى قصة واحد من أصحابى اشترى سكنا عليه سلفة عقارية ، قدرها ألفان وثمانمائة جنيه ، وقام بسدادها مع أرباحها ، فدفع ثلاثة آلاف وخمسمائة ، وشطب الدين فى الشهر العقارى ، وبعد عشر سنوات يصله خطاب من إدارة التنفيذ فى البنك ، تطالبه بأداء هذا الدين مع أرباحه المركبة لعشر سنوات ، أى قرابة ستة آلاف وثمانمائة جنيه ،

والخطاب يسمى إعذارا ، ومعناه تهديد بالحجز والبيع ، وبعد لأى استطاع صاحبى إثبات أنه سدد الدين مع أرباحه من سنوات ، ولم يكلفوا خاطرهم بالاعتذار ، بل كل ماسمحت به قلوبهم الربوية أن قالوا : حدث لبس بخصوص المطالبة التى أرسلناها إليك بتاريخ كذا ، ورقم كذا فنرجو اعتبار هذا الخطاب كأن لم يكن . ياسبحان الله ! يكونون على وشك أن يخربوا بيته ، ثم يقولون : إن الأمر كله كان لبسا وذلك لأن قلوبهم تحجرت ، وعقولهم قد غشيتها غاشية الربا ، فلم ترض بالاعتذار ، أو بكلمة ترضية ،كبرياء منها وعتوا .



وهذه العقلية الربوية القاسية هى التى تجعلنا نرى الآن بلادا مدينة بألف بليون دولار ، وأخرى بثمانمائة ألف مليون ! وهذا كله كذب واحتيال ، لأن هذه الألف بليون إذا فحصتها وجدتها لاتزيد فى حقيقتها على ألفى مليون أو ثلاثة ، والباقى أرباح ومصاريف وخدمة دين ، وما إلى ذلك من وجوه السرقة . وعندما خرجت المكسيك من ثورتها فى أواسط الثلاثينيات من هذا القرن ، أعلنت سقوط كل ديونها لأنها كلها ديون ربوية ، وأرباح مركبة ، واحتيالات شريرة ، ثبت أن المكسيك دفعت من أرباح الدين أضعاف رءوس الأموال والمصاريف ، والهيئات الدائنة استعادت رءوس أموالها أضعافا مضاعفة فبماذا تطالب ؟ بأموال النهب والاحتيال التى جعلوها اليوم قانونا ؟ ومن نحو عام قال فيدل كاسترو : إن أمريكا اللاتينية المدينة من حقها أن تقول : إنها دفعت ديونها أضعافا ، وتطلب التحقيق فيما أخذت وماأعطت ، ليتضح أنها لم تأخذ ربع مادفعت . وجدير بالملاحظة أن جماعة الماليين الكبار الدائنين اجتمعت فى جنيف من نحو ستة شهور ؛ لتتدارس أمور تلك الدول الغارقة فى الدين ، وبدلا من أن تقرر التوقف عن إقراضها حتى تسدد ماعليها ، قررت فتح اعتمادات جديدة لإقراض البلاد نفسها ؛ لكى تستطيع التغلب على مصاعبها المالية وسداد ديونها ، والحقيقة أن أولئك الماليين ، يعلمون علم اليقين أن تلك البلاد المدينة سددت قدر ماستدانت أربع مرات أو خمسا ، وأن ماتطالب به لصوصية ، ولهذا : فهى تعرض فتح الباب للاقتراض من جديد ، حتى تزداد البلاد المدينة غرقا فى الدين ، ونحن فى مصر فى الموقف نفسه،فإن مبالغ الديون الضخمة التى يقولون : إنهم يدينوننا بها إنما هى أرباح أرباح .

وقصارى جهدنا اليوم أن نسدد الفوائد ومن عشر سنوات ، ونحن نسدد الفوائد والديون مع ذلك تزداد ، ولو أن القائمين على أمور المال عندنا – فى مجموعهم – رجال مال فعلاء أو لو أن وهم الربا غير مسيطر على عقولهم ، لتخلصنا من الديون اكتفاء بما دفعنا من أرباح ، فنحن نحرق أنفسنا لكى يزداد المرابون غنى . وقد قرأت فى إحدى المجلات الألمانية أن رجلا من أولئك المرابين – ويسمونهم بانكيرز – زار كوريا ونزل فى فندق يتقاضى مائة وخمسين دولارا فى الليلة ، وأهلك الناس بمطالبه وقال : إن مثلى متعود على مستوى أعلى من هذا فى الخدمة ، فجن جنون مدير قسم الخدمة فى الفندق وقال له : وما هو ياسيدى هذا المستوى الرفيع من الخدمة الذى تعودت عليه ؟ لقد نمت فى جناح لايوجد فى الأرض أكثر منه جمالا وترفا ، وطلبت أطراف ألسنة العصافير فى طعامك ، وأتيناك بها وشربت خمرا زجاجته بسبعين دولارا وطلبت أفلاماً قذرة (بورنو) وأتيناك بها ، وهذا أقصى مانستطيع حيالك ، أما مالم أستطع أن أوافيك به فهى امرأة تدفىء عظامك الباردة ، فما زال عندى من الكرامة مايمنعنى من موافاتك بمثل هذا الطلب ، فلتذهب إلى الشيطان أيها السيد ؛ فإنك عجوز وقح لاتستحى ، وهذه استقالتى بين يدى مدير الفندق . وبهت هذا العجوز الذى يرى نفسه فوق مستوى البشر ، وطلب مدير الفندق ولكن مدير الفندق قال : آسف ياسيدى فإن مدير الخدمة عندى لم يخطىء فى حقك بل أنت أخطأت فى حقنا كلنا فتفضل بمغادرة فندقنا ، فهذا فندق محترم وليس ماخورا مبتذلا . .

وهذا [illegible] صاحب الربا [illegible] ! فكل عيشه حرام وهو لايشعر ، بل هو يرى أن يستذل كرامات الناس ، وهو فى واقع الأمر أذل من خنزير . وهذه هى العقلية الربوية المجردة من الإنسانية والكرامة .

واقرأ السطور التالية عن رجل حسب أنه يفيد من القروض والديون ، فوجد فى النهاية أنه باع نفسه للشيطان فعلا ، وحاول بعد أن اكتشف حقيقة مافعله بنفسه أن يتخلص من الشيطان ، فانتزعه الشيطان من ملكه وألقى به إلى المنفى . هذا الرجل هو إسماعيل باشا خديو مصر من (١٨٦٣ إلى ١٨٧٩) . فقد تولى هذا الرجل أمر بلد طيب فياض بالخير ، وشعب كريم عانى من الظلم مئات السنين ، وكان فى أشد الحاجة إلى حاكم عاقل عطوف يحس – ولو نصف إحساس –

بمسؤليته عن شعبه . وشعب مصر شعب فى جملته طيب القلب ، نزاع إلى الخير مقبل على العمل إذا أحس أن عمله سيعود بالخير عليه وعلى أولاده ، المصرى يحب أولاده حبا عميقا جدا ، حتى لتستطيع القول إن المصرى لايولد ليعيش بل يولد لينجب أولادا يعيش لتربيتهم ثم يموت . وكانت مصر أيام اسماعيل مصدرا عظيما للخير والمال ، فقد كانت – باستثناء الولايات المتحدة – أعظم بلد زراعى فى الدنيا ، وأرضها الطيبة كانت تخرج مقادير هائلة من المحصولات التى تدر المال : القمح والقطن والقصب والبصل والكتان ، لأن معظم البلاد الزراعية المعروفة اليوم فى أفريقية وأمريكا الوسطى والجنوبية ، لم تكن قد دخلت ميدان الإنتاج الزراعى الضخم ، فكانت محاصيل مصر أغلى المحاصيل فى الدنيا ، ولو أن اسماعيل تنبه إلى هذه الحقائق ، واعتمد على شعبه وأنصفه ، وعدل فى حكمه وتعاون معه ، لأصبح-دون شك-من أقوى حكام الدنيا فى عصره ، ولاستطاع أن ينهض بجيش بلاده ، ويعتمد على ولاء هذا الجيش فى الاستقلال عن الدولة العثمانية ، التى حصل ثعالب رجالها على نحو ستين مليون جنيه ذهبى ، من مال مصر مابين جزية ظالمة لامحل لها ولامعنى ، وَرِشًا وهدايا بلا نهاية ، وليت هذه الأموال صارت للشعب التركى ، فهو – مهما كان – شعب شهم موهوب مخلص للإسلام ، ولكن لصوص باشوات الدولة ، وكبار موظفيها استأثروا بهذا المال ، ولم ينفعوا الشعب التركى منه بشىء .

والشعب التركى الذى كان يعمل وينتج ويشقى ، فى سهول الأناضول وهضابه وجباله ، كان لايقل تعاسة عن الشعب المصرى . وقد تعودنا أن نقول : إن الأتراك سرقونا وظلمونا ونهبونا وهذا خطأ بالغ وتضليل مصدره الأوروبيون، والحقيقة أن الشعبين – التركى والمصرى – كانا معا ضحية عصابة من المحتالين والفاسدين ، مابين أتراك زيوف وأفاقين محتالين مجرمين من الأوروبيين ، وعلى رأس أولئك المحتالين كان رجال البنوك . وجدير بالذكر هنا أن كل العمليات المصرفية الحديثة كانت فى بداًيات أمرها فى الغرب والولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر ، وفى كل مصائبنا المالية لاتجد ذكرا لبنك انجلترا أو بنك فرنسا أو بنك الولايات المتحدة . إنما نحن هنا دائما مع أفاقين فى ثياب رجال مال ، ونصابين فى مظاهر رجال الأعمال ، وأنت تجد نفسك تقرأ أخبار ديون مصر فى القرن الماضى مع

أوبنهايم (العم وابن أخيه) وشابير وشركاه ، وألبرتى وشركاه ، وساكس ماينجن وتشارلس جوسن ، وإدوارد فرولنج ، وهذه كلها كانت أسماء مشبوهة ، معظم أصحابها كانوا يهودا ، خرجوا من حارات فيينا وفرانكفورت ووارسو ، لاصطياد المال بأى ثمن ، ووجدوا فى مصر مرتعا خصيبا ، لأن ولى النعم - أو قل ولى المصائب - فيها كان رجلا من طرازهم ، إلا أنه كان غبيا قليل العلم لايحسن قراءة كشف حساب أو كتابة خطاب ، وكان مفتونا بمظاهر الحياة الغربية . يعتقد أن مجالسته لأولئك المحتالين تعطيه شرفا وقيمة ، وتجعله يبدو فى نظر الغرب رجلا مستنيرا ، وكان يطرب إذ يقول : إن بلادى قطعة من أوروبا ! وهى عبارة سخيفة تدل على جهل تام بأوروبا ودعائم حضارتها ، وهو لم يسأل نفسه قط : ومالضرر فى أن تظل مصر كما خلقها الله قطعة من أفريقيا وجزءا من عالمها العربى ؟

وفى النهاية ، عندما تنكر الأوروبيون لإسماعيل ، بعد أن أكلوه لحما ولفظوه عظما ، وبعد أن وقعت الفأس فى الرأس ، وأحس أن أوروبا أخذت منه كل ماعنده ، ولم يبق لديه مايؤخذ ، ارتد إلى شعب مصر ، ولعب لعبة مجلس شورى النواب ، أو مجلس الأعيان ، لكى يوهم الغرب بأنه رجل ديموقراطى . وقد اعتبر إسماعيل هذا المجلس ورقة يلعب بها ، ولكن شعب مصر تلقفها وأخذها مأخذ الجد ، وعرف كيف يجعل منها بداية لتاريخه القومى فى العصر الحديث . ومن مجلس شورى النواب ، وعلى الزمن الطويل - تخلصت مصر من الاحتلال الإنجليزى ، ومن ثعالب الأجانب ، وصندوق الدين ، ومعرة الامتيازات الأجنبية ثم - فى النهاية - من أسرة محمد على ، الذى حسبت فيه مصر طوق نجاة ، فأبى واستكبر وظل يعتبر نفسه تركيا ، وعلى آثاره سار أولاده ، فكان لابد أن يتخلص منهم شعب مصر ؛ لكى يجد طريقه فى الحياة .

★ ★ ★

والسبب ؟

الربا ، فإن أولاد محمد على غرقوا فى بحر الربا ، وبدلا من الالتفات إلى الفلاحين والأرض ، والانتفاع بهذين الكنزين لتبلغ البلاد أوجا لايخطر لهم على بال التفتوا إلى المرابين ، وثقوا فيهم وتعاملوا معهم ورهنوا لهم الأراضى . وموارد

الدخل كالجمارك ، وإيرادات الدلتا ! لقد استبدل أولئك السادة الحرام بالحلال ، والخبيث بالطيب ، والضلال بالهدى ، فإنهم عندما دخلوا عالم الربا ، دخلوا أيضا عالم الخمر وعالم الفساد ، لأن أبواب الشر أوان مستطرقة ، وأبسط مظاهر ذلك أنك تجد جميع أولئك الذين جمعوا الأموال من غير وجهها ، فى أيامنا هذه ينشئون فى بيوتهم البارات ، ويقيمون حفلات الرقص ، ويطلقون الحبل على الغارب للزوجات والبنات .

وأختتم هذا القول بالإشارة إلى ملك عربى معاصر ، سار فى الطريق السوى ، فلقى من عون الله وتوفيقه وخيره فوق الذى أمل . هذا الملك هو عبد العزيز آل سعود ، الذى خرج من ملجئه فى الكويت مع أربعين رجلا فحسب ، وفى قلبه إيمان بالله – والإسلام يهد الجبال – وثقة فى شعبه العربى ، مكنت له من أن ينشىء المملكة السعودية المعاصرة : لم يأمن يوما لرجل من غير دينه ، ولا هو تعامل يوما مع مراب أو بنك ربوى ، ولا هو تخلى يوما عن جادة الإسلام وصراطه المستقيم ، فانظر كيف كان توفيق الله إياه ، وكيف كان كرمه معه ! لقد رزقه الله وأوسع عليه . فجعل مارزقه الله خيرا على أهل بلده وعلى المسلمين أجمعين ، وأنت اليوم إذ تذهب إلى الحجاز حاجا أو معتمرا ، يمتلىء قلبك ببهاء الحرمين ، وتسعد نفسك بما يحيط بك من الأمان ، وترى خيرات الدنيا حيثما ألقيت ببصرك ، فاذكر أن هذه كلها ثمرات جهد رجل اعتصم بحبل الله فعصمه الله واستمسك بالعروة الوثقى ففتح الله عليه ، فجعله الله مثالا للحاكم المسلم : كيف يكون وبركة على كل مسلم حيث كان .





الفصل الثامن

البحث عن أسلوب إنسانى غير ربوى لتثمير المال



قضيت معظم سنة (١٩٥٠) أستاذاً زائراً في جامعة ييل في مدينة نيوهيفن في الولايات المتحدة . ولأول وصولي واستقراري قالت لي زوج أستاذي رالف تيرنر : أين تودع مالك ؟

قلت : في البيت ، إنه كما تعلمين مبلغ صغير . المنحة كلها عشرة آلاف دولار ، أنفقنا منها في السفر وبعض شئون البيت نحو الألفين .

قالت : فالباقي ثمانية آلاف وهو مبلغ صغير فعلا ، ولكن لماذا تتركه في البيت . إن أخي يدير مصرفاً صغيراً متخصصاً في الإيداعات الصغيرة . وأنصحك بأن تذهب إليه بنقودك من الغد ، فسيدلك على طريقة تحفظ بها هذا المبلغ في أمان ، مع طريقة لتنميته بعض الشيء .

ومن الغد كنت في مكتب الرجل . وجدت أن أخته قد أبلغته بأمري فاستقبلني الرجل حفياً ، كأنني سأودع عنده ألف ألف . وأحالني إلى أحد المسئولين في المصرف ، واسمه « فرند شب فاند » أي مال الصداقة ، ويرمزون له بحرفي F. F. ، وفي حديثي مع الرجل ، عرفت أنهم فرقة من البروتستانتية ، تؤمن بما قاله مارتن لوثر في شأن المال ، فقد كان مارتن لوثر يرى تحريم الربا ، ويرى أن الأرباح المركبة سرقة ، ويرى أن المال كله لله ، وأن الإنسان فيه مرتفق أي منتفع على مذهب الإمام الشافعي ، الذي كان يقول : إن المال كله لله في أيدي العباد ، ومهما ملك ابن آدم من مال فهو من الله وعائد إلى الله ، والله محاسبه على مافعل به ، وأموالكم أمانات ونعمة في الدنيا ، فلا تجعلوها نقمة عليكم في الآخرة .

قال الرجل : نحن لسنا بنكا بالمعنى المعروف ، إنما نحن خزانة أصدقاء ، كل عملائنا ناس لايملكون أكثر مما تملك ، وهم يودعون المال عندنا ، ويصبحون بذلك شركاء لنا ، ونحن نستثمر المال المودع عندنا ، فى وجوه يرضى عنها الله فيباركها ، ونحن نعطيك على قدر مانكسب . والكثيرون من مودعينا يموتون دون وريث ، ونحن نوقف هذه الأموال التى تتبقى عندنا دون وريث ، لمعاونة عملائنا بقروض صغيرة دون فائدة ، فنحن نقرض لترميم البيوت ، وإنشاء مشروعات صغيرة يتعيشون منها . وإذا غلق الدين على واحد منهم ، وعجز عن السداد أحلنا الأمر إلى مجلس الأصدقاء ، فإذا اتضح أن المال نفد منه لغير ذنب جناه ، أمهلناه إلى ميسرة . وصدق أو لاتصدق : لم يضع علينا من دين الصداقة هذا إلا نحو أربعين حالة من ثلاثة آلاف .

وأودعت المال القليل عندهم ، فوجدت أنه ينمو ويزيد . ويقول لى الصراف يوما : إننى أراك دائما سائرا فى الطريق ، ألا سيارة لك ؟!

– لا والله ، ولم يبق من مقامى هنا إلا أربعة أشهر ، وهى لاتستحق سيارة قال : إن لنا مخزنا كبيراً جنوبى البلدة . هناك ، نودع مايخلفه الأعضاء لنا من ماعون البيت والسيارات ، ولك أن تذهب إلى هناك فستجد فى الفناء سيارات مستعملة فخذ منها واحدة ، واستعملها فترة مقامك دون مقابل . وهناك كذلك ثلاجات وغسالات وأفران وسخانات ومراوح وأشياء أخرى كثيرة ، ولك أن تأخذ منها ماتريد لفترة لاتزيد على ستة أشهر ، على أن تعيده لنا في نفس الحالة التى أخذته عليها .

وذهبت وأخذت سيارة وجهاز تدفئة وأشياء أخرى صغيرة . ووجدت عندهم غرفة حافلة بالكتب تأخذ منها ماتريد مما تمس إليه حاجتك فعلا ، ولك أن تعيده أو لا تعيده ، فالأمر فى هذا كله متروك لضميرك ، وتلك المكتبة دائما فى زيادة ؛ لأن معظم الأعضاء إذا اشتروا كتابا وقرءوه ولم تعد بهم حاجة إليه وهبوه للمكتبة .

وقلت لنفسى :– وأنا عائد إلى بيتى ذات يوم فى السيارة التى أعارنى إياها البنك : أليس هذا التصرف فى المال إسلاميا ؟ ناس يدخلونك معهم شريكا بما يتيسر لك ، ويشركونك فى الربح والمسئولية . والخسارة معهم مستبعدة لأنهم

لايميلون إلى المغامرة بالمال ، ولايدخلون فى عملية مالية غير مأمونة العواقب ، وهم يرون أن المال ينبغى أن يستخدم استخداما فاضلا ، فقد كان أحد عملائهم يملك ملهى ليليا ، وعندما مات أوصى للبنك بالملهى ؛ لينفقوا من إيراده على المسنين المرضى ، لأنه هو نفسه أصابته علل كثيرة عانى منها على الكبر . فاستشاروا المساهمين والمودعين فى الموضوع ، فكانت الغالبية ضد الاستمرار فى إدارة النادى الليلى ، فباعوه بمبلغ طائل ، واشتروا بالثمن أرضا على البحيرة أنشئوا فيها منتجعا للمسنين ، وجعلوا المنتجع دار حضانة للأطفال ، والمسنون وجدوا العناية بالأطفال تسلية ومتعة وإزجاء فراغ ، وتقاضوا على ذلك أجرا . وهذا المنتجع أصبح اليوم يدر من الربح أضعاف ماكان يمكن أن يدره الملهى الليلى . إن هؤلاء الناس يتمتعون بما اشتهر به الأمريكيون من حسن إدارة الأعمال . خذ مثلا مسألة النظافة وخدمة المكاتب ، فكلها هنا بيد أرامل من المودعات وغيرهن يحتجن إلى العمل ، إما حاجة مال وإما حاجة تسلية . ومبنى البنك عشرة أدوار ، ومديرة الخدمة والنظافة فى كل دور سيدة من الأرامل أو المسنات المودعات ، فما لها يكسب فى البنك ، وهى فى الوقت نفسه تستغل فيه فضل وقتها ونشاطها ، بل هنا إدارة صغيرة للعناية بالمرضى من المودعين فى بيوتهم ، وتقوم بذلك سيدات من المودعات لقاء أجر طبعا . وهنا كذلك قسم استشارة طبية ، فيه أطباء يكشفون على المودع ، ويوجهونه الوجهة الصحيحة للعلاج .

هذه كلها وجوه جميلة من وجوه استخدام المال وتثميره فى جوانب الخير بعيدا عن الربا ، وأنا برأسمالى الضئيل مشمول معهم برعاية إنسانية وصحية لاتقدر بمال ، ولدى منهم سيارة طيبة جداً ، تنتظرنى خلف البيت أذهب بها مع أسرتى يوم الأحد إلى مقهى ومطعم لهم على البحيرة يسمى سفن روكس ، فنجد أنفسنا بين أصدقاء ومعارف ، وابنتى الصغيرة تجد أطفالا كثيرين تلعب معهم ولعبا كثيرة ، وهناك سيدات من المودعات وظيفتهن رعاية الأطفال بأجر أو بدون أجر ، وفى كل عام يتوفى من عملاء البنك ناس دون ورثة مخلفين مالهم للبنك ، تعبيراً عن شكرهم وإيمانهم بفكرة استخدام المال للخير .

طبعاً ، كل هذا النجاح يعتمد على حسن الإدارة ، فهؤلاء ناس يعرفون كيف يديرون الأعمال ، وهو أمر ينقصنا مع الأسف الشديد ، فنحن – لاأدرى لماذا –

لانحسن الإدارة ، أو لا نحسنها هذه الأيام،كان جيل أبى يحسن الإدارة،وإدارات الحكومة كانت معهم أفضل ألف مرة مما هى عليه اليوم . وكلما كثرت كليات التجارة ومعاهدها عندنا زادت خيبتنا الإدارية .. ومتخرجات مدرسة السكرتارية فى زيورخ – ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد الإعدادية – يعرفن من شئون إدارة الأعمال أضعاف مايعرفه حملة البكالوريوس عندنا ، والواحدة منهن لايتجاوز عمرها العشرين عاماً ، وهى مع ذلك تدير محلا « يحتاس » فيه عشرة بالبكالوريس عندنا . فكلهن يجدن الآلة الكاتبة واستخدام الإلكترونيات . وفى مدخل مطارنا مكتب للاستعلامات ، يعمل فيه نحو عشرة ، وفى أى وقت تمر عليه لاتجد فيه موظفين ولاإستعلامات ، وعندك فى مبنى محطة زيوريخ مكتب استعلامات لشركة الطيران السويسرية ، تعمل فيه امرأتان تقومان لك بكل استعلام ، وحجز فى ثوان ، والإبتسامة لاتفارق الوجه . وفى المركز الرئيسى لأحد بنوكنا الكبرى قاعة هائلة تغص بالنساء كأنها ملجأ عوانس . وأقف ذات مرة أطلب خدمة . وتمر دقائق والنسوان فى حديث بعضهن مع بعض ، وأنادى إحداهن فتقبل متأففة وأقول لها : إننى أريد طلب تحويل . وتقول إن طلبات التحويل انتهت ونحن فى انتظار دفاتر جديدة ، وأرجوها أن تكتب الطلب على الماكينة لأنها تعرف صيغته ، والموظفة المحترمة التى تزن ضعف الوزن وتقف أمامك مدثرة من الرأس إلى القدم ، كأنها زكيبة مشحونة على جمرك السبتية ، تناولنى ثلاث ورقات ودبوسا وقطعتين من ورق الكربون وتقول لى : اكتب طلب التحويل بأى كلام تريد ، وتمضى لكى تستكمل التهام ساندويتش بطاطس بالفرن فيما أظن ويجيئها الفراش بكوب شاى ، تحس من بعيد أنه غسل فى جردل مسح بلاط ، وهذه ياسيدى إدارة بنوك ! وهذا البنك بدلاً من أن يتقن الإدارة ، يملأ الصحف إعلانات عن ودائع ذات سحب ، وودائع دولارية ، وأخرى ذات جوائز ، وثالثة ذات حواجز ، بالخط العريض يكتبون لك سعر الفائدة ١١ $^{٧/٨}$ ، وفى آخر السنة تجد أن الهيصة كلها انتهت إلى سبعة أثمان ، والعمل كله ربا وإقراض على المكشوف بأسعار تدعو إلى الكسوف لمؤسسات قطاع عام ، مثقلة بموظفات من طراز زكائب جمرك السبتية المشار إليها أعلاه . والواحدة منهن تجىء إلى المكتب لتأكل وتعود إلى البيت ، لتنجب وتنام وتسوِّد عيشة بعلها الشهيد ، ولها ياسيدى حق من الحوافز والعلاوات والمكافآت معلوم شبيه بحق السائل والمحروم . والمحروم فى كل حالة هو أنا

وأنت ، ومن يبتليه القدر بحاجة بين أيديهن . وهكذا تكون إدارة الأعمال وخدمة مصالح الجماهير ، وإذا لم يعجبك فعندك ألف حائط تخبط فيه رأسك . وهذا حق من حقوقك ، والإدارة على هذا النحو حرام ، وهى أسوأ من الربا ، فهى إهدار لأموال الناس وكراماتهم دون رحمة .

★ ★ ★

فلننظر إذن إلى تشريع الإسلام فى شأن إدارة المال . ومرجعنا فى ذلك هو القرآن . والقرآن فى كل تشريعه يضرب المثل وعلينا القياس والتطبيق ، لأن منهج الله سبحانه فى توجيه المؤمنين يكتفى بالإشارة أو المثل الواحد ، ويترك لعقلك وضميرك مجالا واسعا للتصرف فى النطاق المرسوم لك ، ولو شاء الله سبحانه أن يضع تشريعا لكل حالة لفعل ، وهو فيما يتعلق بالحيوان الأعجم ركب فى طبعه غريزة تقوده وتوجهه فى كل حالة ، وهو يتكفل برزق الدابة لأنها دابة ﴿ **وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها** ﴾ – سورة هود ٦/١١ . أما نحن فقد أهدانا المنهج والطريق القويم وهو القرآن ، ووكلنا بعد ذلك إلى عقولنا . قال سبحانه فى سورة البلد : ﴿ **ألم نجعل له عينين * ولسانا وشفتين * وهديناه النجدين * فلا اقتحم العقبة * وماأدراك ماالعقبة * فك رقبة * أو إطعام فى يوم ذى مسغبة * يتيما ذا مقربة * أو مسكينا ذا متربة** ﴾ ٩٠ / ٨ : ١٦ لقد أعطاك العقل والقرآن وأمامك النجدان أو الطريقان : طريق الخير وطريق الشر ، طريق السعادة وطريق الشقاء . فهلا عرفت طريق الخير بعقلك ، فتقتحم عقبة السعادة ، وهى إطعام الفقير ، وعون المحتاج وإطعام الجائع يوم الجوع ، وتحرير العبد والأسير ؟

لقد اختار الله من شئون المال موضوعات شتى منها الديْن ، فانظر كيف أحكم سبحانه تشريع الدين ، ودقق فى أمره ليكون ذلك مثلا لنا فى الدقة والإحكام فى كل تعامل له صفة التعاقد ، كالبيع والشراء والحلف وعقد الزواج . فلنورد آية الدين وهى أيضا آية حث على كتابة كل شيء وإذا كانت فاتحة سورة اقرأ ، هى آية القراءة فإن آية الدَّين هى آية الكتابة ، وهى حث صريح على ضرورة كتابة المعاملات ، وإذا أنت تأملتها مليا تجد أنها حث لكل مسلم على ضرورة معرفة الكتابة . قال سبحانه فى الآية (٢٨٢) من سورة البقرة ، وهى أطول آيات القرآن وأكثرها تفصيلا وفى الآية التالية لها :

﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُم كَاتِبُ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللهُ فَلْيَكْتُب وَلْيُمْلِلِ الَّذِى عَلَيْهِ الحَقُّ وليَتَّقِ الله رَبَّهُ وَلاَيَبْخَس مِنهُ شَيْئاً فَإِن كَانَ الَّذِى عَلَيْهِ الحَقُّ سَفِيهاً أَو ضَعِيفاً أَو لاَيَستَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِل وَلِيُّهُ بِالعَدْلِ وَاستَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِجَالِكُم فَإِن لَّم يَكُونَا رَجُلَينِ فَرَجُلٌ وَامرَأَتَانِ مِمَّن تَرضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحدَاهُمَا الأُخرَىٰ وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَآءُ إِذَا مَادُعُواْ وَلاَ تَسئَمُواْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَو كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ ذَٰلِكُم أَقسَطُ عِندَ اللهِ وَأَقوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدنَىٰ أَلاَّ تَرتَابُوا إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيسَ عَلَيكُم جُنَاحٌ أَلاَّ تَكْتُبُوهَا وَأَشهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعتُم وَلاَيُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلاَشَهِيدٌ وإِن تَفعَلُواْ فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُم وَاتَّقُواْ اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ وَاللهُ بِكُلِ شَيءٍ عَلِيمٌ * وَإِن كُنتُم عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَم تَجِدُوا كَاتِباً فَرِهَٰنٌ مَّقبُوضَةٌ فَإِن أَمِنَ بَعضُكُم بَعضاً فَلْيُؤَدِ الَّذِى اؤتُمِنَ أَمَٰنَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللهَ رَبَّهُ وَلاَتَكتُمُواْ الشَّهَٰدَةَ وَمَن يَكتُمهَا فَإِنَّهُ ءَاثِمٌ قَلبُهُ وَاللهُ بِمَا تَعمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ ٢٨٢، ٢٨٣

فهذه ثلاثة وعشرون حكما فى موضع الدين ، شرعها الله ضبطا للمعاملات وحفظا لحقوق الناس . والتقى وخشية الله ومراعاته هنا جزء من العقد . وعند الإملاء على الكاتب ، يقوم المدين بالإملاء لأنه لن يزيد على نفسه ، ثم إن الله يأمره بأن يتقيه سبحانه ولاينقص من قدره شيئا . وحتى السفيه يحفظ الله حقه ، وحكمه حكم الضعيف ، كالمريض الذى لايستطيع الإملاء أو القاصر الذى لايحسنه . وعلى وليه أن يكتب أو يملل بالعدل . والعدل هنا معناه الدقة .

وهذا معنى من معانى العدل فى القرآن ، نجده موضحا فى مثل قوله تعالى : ﴿ **وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لامبدل لكلماته** ﴾ الأنعام ١١٥ فالعدل هنا هو الدقة التامة والإحكام البالغ ولاتبديل لكلمات الله . والشهادة واجبة مع الكتابة ؛ لأن العنصر الإنسانى أساس فى كل تشريع إسلامى . فالكاتب ينبغى أن يكون من أهل الإتقان والدقة ، وهو مصون لايجوز الإضرار به وكذلك الشاهد . وإذا لم يكن هناك شاهدان فشاهد وامرأتان ، لا لأن المرأة أقل ذكاء من الرجل بل ، لأن النساء إذا

حضرن مجلس الإملاء والشهادة ، لم يندسسن بين الرجال ، بل هن دائماً على مسافة من الرجال ، ولهذا يخشى ألا تسمع إحداهما حق السمع فتذكرها الأخرى . وكل تزوير أو تغيير فى الكتابة أو إساءة للشهادة فسوق ، وهو العصيان والخروج عن أمر الله .

وإنما أوقفنا الله هذه الوقفة الطويلة عند أمر الدين ، تنبيها منه سبحانه إلى أهمية المال ، وتعلق قلوب الناس به ، ووجوب الدقة فى التعامل به صونا لعلاقات الناس بعضهم ببعض ، وقد لاحظنا أن الآيات لاتزال تنبه إلى أهمية الجانب الخلقى فى المعاملات المالية ، فلا بد من الإيمان والذمة والضمير ، ومراعاة الله سبحانه فى كل تعامل بالمال ، ومهما يبلغ الناس من الضبط فى التعامل بالمال ، فإنه لايصح إلا مع الذمة والأمانة وسلامة الضمير .



ولقد كتب الشيخ الجليل محمد أبو زهرة رسالة لطيفة فى تحريم الربا ، بين فيها أن كل زيادة فى رأس الدين فى نظير الأجل ربا ، وهو هنا على حق ، وهو على حق أيضاً عندما يقول : إن الأساس الذى يقبله الإسلام للتنظيم الاقتصادى هو الأساس التعاونى ، أى أن المسلم الذى يريد أن ينجو من شر الربا ، يستطيع أن يستثمر ماله فى شركة أو جمعية تعاونية ، أى فى هيئة تقوم بتثمير الأموال فى وجوه مشروعة على أساس الاشتراك فى الربح والخسارة ، وهذا مذهب حسن ، وهو الذى تقوم عليه نظرية البنوك الإسلامية ، وقد أثبتت التجارب أن المساهمين والمودعين فى المصارف الإسلامية ، يحققون من الأرباح أكثر مما يحقق المساهمون أو المودعون فى البنوك الربوية ، والسبب فى ذلك هو أن البنك الربوى يقوم أساساً على تحقيق الربح بأى طريق ، فلا إنسانية هنا ولاضمير ولارحمة ، وقد قلت لك إن عماد المؤسسات الربوية جميعاً هى إدارات القضايا أو الشئون القانونية ، التى لاتتورع عن خراب البيوت فى سبيل أقل دين ، وقد ضربت لك مثل المصرف الذى رد المدين إليه دينه مع أرباح شائنة ، ثم عادت إدارة الشئون القانونية ومايتبعها من إدارة التنفيذ تطالب بالدين مع أرباحه المركبة لمدة عشر

سنوات ، وألفان وستمائة جنيه أصبحت ستة آلاف وثمانمائة ، والمطالبة أتت للمدين فى صورة إعذار أى مقدمة إنذار بالحجز ، ولولا أن الرجل كان يحتفظ بكل أوراقه سليمة وأتاهم بكل إثباتات السداد لخربوا بيته ، ولقد عملت فى مطلع حياتى مترجما من الفرنسية فى بنك التسليف الزراعى ، وكان إذ ذاك بنكا ربويا دوليا ، وكل ميزاته كانت أنه يقرض بسعر فائدة قليل ، وكنت أعرف رئيس قلم القضايا فى هذا البنك وكان يزهو بنفسه ويقول : إننا لانخسر قضية أبدا ، لأننا نرفع القضايا على فلاح فقير مفلس يأتى بمحام « كحيان » لايساوى ثلاثة تعريفة ، ونحن نواجهه بجيش من المحامين والإداريين وظيفتهم الأساسية كسب القضايا ، وهذا كان كلامه وأمثال أقلام القضايا هذه كانت تدمر بيوت المصريين ، حتى ألغيت الامتيازات والمحاكم المختلطة ، والفلاح المسكين المدين ، كان يذهب إلى المحكمة ليحضر قضيته ، وقضيته يصدر فيها الحكم وتضيع أرضه وهو لايدرى ، ولم أقل ماقلت عن الإدارات القانونية فى البنوك لومًا لمن يعملون فيها ، بل إن العيب الأكبر فى روح القوانين التى يتعلمونها فى كليات الحقوق ونصوصها ، فأساسها كلها القانونان المدنيان الفرنسى والبلجيكى ، وهما قانونان يجعلان المال والمادة أساس كل قيمة ، فالإنسانية والشرف والضمير تجىء فيها بعد المال أو الضرر المادى ، فلو أن رجلا اعتدى على حريم رجل آخر ، فلا سبيل إلى مقاضاته إلا إذا تقدم المعتدى عليه بشكوى ، فإذا لم يشك فلا سبيل على الزانى والزانية ، وإذا رفع المعتدى عليه شكوى إلى السلطات ، ثم تنازل عنها سقطت القضية ، لأن الأساس فى التشريع هنا هو الضرر المادى الذى يعترف به المعتدى عليه ، ولو أنك قلت لإنسان : أنت جاهل ! أنت جاهل ! فلا جناح عليك لأن أى إنسان منا لايسلم أن يكون جاهلا بشىء أو بأشياء ، فلا ضرر فى هذه الحالة ، أما إذا قلت لمهندس مثلا : أنت جاهل بالهندسة فهنا يكون وجه للمقاضاة ، لأنك هاجمت الرجل فى مصدر رزقه ، وهنا قد يصيبه ضرر يقتضى منك التعويض أو الاعتذار أو مايشاء المعتدى عليه . والوظيفة الأساسية للمحامين فى التنظيم القانونى الغربى ، هى التماس الثغرات فى القانون ، والنفاذ منها لأكل حقوق الناس ، وفى أوروبا وأمريكا محامون ومكاتب متخصصة فى تخطى القانون ، ومن عجائب قضايا التضليل والنهب التى خسرناها فى القرن الماضى ، قضية مطالبة شركة قناة السويس بالحق فى ملكية الأراضى التى كانت ترويها ترعة

الإسماعيلية ، وترعة الإسماعيلية حفرت على نفقة الحكومة المصرية ، ولكنها بعد أن تمت ، زعم ديليسبس أنها ملك لشركة القناة وكذلك مياهها والأرض التى ترويها ، وطالب بوضع اليد على الأراضى وحق الشركة فى بيع الماء للفلاحين ، وهى مطالبة فادحة لاتصدر إلا عن رجل بلا ضمير مثل ديليسبس وإسماعيل باشا ، الذى كان الأوروبيون يتعاملون معه على أساس أنه رجل جاهل ساذج مزهو بنياشين الصفيح التى كانت على صدره ، ظن أنه يضع القضية فى يد أمينة إذ رضى بتحكيم إمبراطور فرنسا نابليون الثالث ، وكان رجلا سخيفا قاتل الرأى فى كل شىء ، وامرأته يوجينى كانت أسبانية غرناطية اسمها اويخينيا دى مونتيخو ، وكان هناك نسب يربطها بامرأة ديليسبس والامبراطور العظيم ، قضى بأن تدفع مصر لشركة القناة ثلاثة ملايين من الجنيهات ، تعويضا عن الأراضى التى ستتنازل عنها ، وبهذا الحكم الجائر يبلغ مجموع ماسرقه ديليسبس من أموال المصريين فى أيام اسماعيل ، ثمانية ملايين من الجنيهات .

والحقيقة هى أن المجال المتروك للأخلاقيات فى القوانين المدنية الغربية مجال ضيق جدا ، وأى محام ذكى لسن ماكر ، يلغى وجود الأخلاق تماما فى القانون ، ومن هنا فإن المعاملات على أساس القوانين الغربية ، لايمكن أن تكون إلا ربوية .. ولاسبيل لنا فى علاج هذا الشر إلا العودة -فيما يتعلق بالمعاملات المالية التى تعنينا هنا - إلى الأساس الإسلامى ، فكله أخلاق وإنسانية وخير ، وهذا الأساس يسمى الصدقات ومأأظن أن أحداً درس موضوع الصدقة والصدقات وفلسفتها . فلتكن الصدقة أساس البحث عن العلاج فى دراستنا هذه : الصدقة ومعانيها والصدقات وفلسفتها .





الفصل التاسع

الصدقة والصدقات
أساس إسلامي
لمعاملات سليمة فاضلة



بدأت فى الفصل السابق بحديث عن بنوك الصداقة ، وبينت كيف أن من الممكن أن يكون البنك مؤسسة إنسانية ، كيف يكون المال رابطة إنسانية ومركزا للتعاون والخير ، ففى خلال الفترة التى تعاملت فيها مع « الفرند شب فاند » لاأذكر أننى أخذت أرباحا تذكر ، ولكنى كسبت أضعاف ماكان من الممكن أن آخذ من الربح ، وأذكر أننى كنت مرة فى نيويورك ، وأشتريت كتبا وأشياء لأولادى واحتجت إلى من ينقلها لى إلى نيوهيفن حيث كنت أقيم ، فاتصلت بالتليفون برئيسة فرع صغير من فروع البنك يسمى اليد المعينة (هلبنج هاند) لأسأل عن شركة نقل فى نيويورك يعرفها البنك لأحصل على سعر معقول .

فقالت السيدة : من أين تتكلم ؟ فأخبرتها . قالت : ابق مكانك خمس دقائق . أعطنى رقم تليفونك وسأتصل بك . وبعد ست دقائق اتصلت بى وقالت : إن السيد فلان عميلنا موجود الآن فى نيويورك ، وسيبارحها إلى هنا بعد ساعة ، فإن كنت تستطيع انتظار هذه الساعة حيث أنت ، فسأرجو أن يمر بك ليأخذك معه ! فنظرت فإذا أمام الدكان كافتيريا اسمها هرمان كورنر ، فقلت لها : سأنتظر فى الهرمان كورنر أمام بجبى ستورز فى الشارع الرابع عشر ، وماعلى العميل الذى ذكرت لى اسمه إلا أن يذكر اسمى لعاملة الخزانة ! وبعد أقل من ساعة مر بى الرجل وأخذنا الطرد وعدنا معا . وسعدت بالرحلة مع هذا الرجل ، وفى الطريق تغدينا فى محطة بنزين يملكها رجل من عملاء البنك ، وفى المحطة تعمل زوجة الرجل الذى حملنى وحمل متاعى ، والغداء كان عائليا وتكلف فيما أذكر فوق الدولار بقليل ، فانظر كم فائدة عادت على من نظام التعاون والصداقة ، الذى كان هذا

البنك ، يعمل به ، وهذا مثل من مئات من الأمثلة التى شعرت فيها أن المبلغ الصغير الذى أودعته فى هذا البنك كان عربون صداقة ومودة ورباطا عائليا بينى وبين عشرات الناس من عملاء البنك .

وقد ختمت بالإشارة إلى الصدقة والصدقات . والصدقة مفهوم إنسانى أوجده الإسلام بتشريعه البديع ، وقد تحدث عنها الفقهاء من زاوية الفقه وأفاضوا ، وأحب أن أضيف إلى ماقالوا مايخطر على بالى من المعانى الإنسانية والاجتماعية للصدقة ، وماسأقوله هنا جديد إذ هو وحى العصر وصداه ، وإذا نحن استثنينا الأوامر والنواهى الصريحة الواردة فى القرآن والحديث ، وخاصة مايتصل منها بالعبادات ، فإننى — عن نفسى — أفسر الإسلام تفسيراً عصريا ، أى يتفق مع طابع العصر ، فقد بلغنى — مثلا — أن قريبا لى متزوجا وله ثلاثة أولاد ، يريد أن يتخذ امرأة ثانية — فذهبت إليه وقلت : إننى أمنعك من هذا الزواج باسم امرأتك وأولادك .

— وهل الزواج الثانى حرام ؟!

— فى مثل حالتك وفى عصرنا هذا قد يكون حراما على كل رجل أو امرأة عندهما أولاد . فى العصور الماضية كانت الزوجة الثانية فما فوق ، مأكلا ومرتبة تنام عليها فى ركن من أركان الدار ولازيادة ، وحقوق الأولاد كانت لقمة العيش وهدمة على الجسد ، أما اليوم فهم تربية وتعليم ورعاية وإعداد للمستقبل . والزوجة اليوم مسئولية عائلية وإنسانية وقومية ، وبيتك كله ثلاث غرف وصالة ، والزوجة الجديدة تريد غرفة نوم جديدة ، لتكون لها مساحة خاصة بها تشعر فيها بكيانها ، وهذا حقها ، والمرأة اليوم غير المرأة بالأمس ، فأنت الآن ستجرم فى حق أولادك وامرأتك الأولى ، وفى غد تتبين أنك تجرم فى حق نفسك . فهل بعد هذا كله تسألنى : هل الزواج من امرأة ثانية حرام ؟ على أن الزواج الثانى اليوم حرام وألف حرام . إن الزمان يتغير ، وكل عصر له ظروف وأحكام ، وعندما نقول : إن الإسلام صالح لكل زمان ومكان فهذا حق ، ولكن الذى لايصلح لأى زمان وأى مكان هو الرجل الذى يفكر تفكيرك ، وهو تفكير غير إسلامى طبعا .

— والآن فلنتحدث عن الصدقة والصدقات . .

الصدقة من الصدق . ونقرأ فى لسان العرب لابن منظور : الصدق (بفتح

الصاد) الكامل من كل شيء . يقال رجل صدق وامرأة صدقة . قال ابن درستويه « وإنما هو بمنزلة قولك رجل صدق وامرأة صدق (بفتح الصاد) فالصدق (بكسر الصاد) هو الصدق بعينه ، والمعنى أنه يصدق فى وصفه من صلابة وقوة وجودة ، ومن هنا نعرف لماذا سميت الصدقة صدقة ، فهى مايخرج من المال لكى يصبح المال صادقا . والصدقة هى الزكاة ، ولكن الزكاة تطلق على القدر المطلوب إخراجه من المال لكى يزكو ، أى يطهر الباقى ، أما الصدقة فهى كل ماتجود به نفسك شاملا الزكاة وما فوقها ، فأنت تزكى مالك عندما تخرج الزكاة المقررة منه ولكنك تزكى نفسك ، أى تطهرها ، إذا أعطيت كل ماتجود به نفسك ، بل إن كل فعل خير يصدر عنك يمكن أن يكون صدقة ، فالكلمة الطيبة صدقة ، وردك التحية بأحسن منها صدقة ، وعطفك على اليتيم صدقة ، وزيارتك لأخيك المريض صدقة ، وابن منظور عندما قال فى اللسان ، والصدقة كل ماتصدقت به على الفقراء ، والصدقة ماأعطيته فى ذات الله للفقراء . والمتصدق الذى يعطى الصدقة ، والصدقة ماتصدقت به على مسكين ، يضيق من نطاق الصدقة ، فالصدقة قد تكون على الغنى كما تكون على الفقير ، لأنها – فى لبابها الإسلامى – كل تصرف عنك عن صدق ومحبة وإيمان نحو أخيك ، فلو أنك تعمل عند رجل غنى وتقوم بواجبك على أكمل وجه ، فأنت تتصدق عليه وعلى نفسك أيضا ، وانظر إلى قوله تعالى : ﴿ **والجروح قصاص ، فمن تصدق به فهو كفارة له** ﴾ (المائدة ٥/٤٥) أى أن أحدا من الناس إذا أصابك بجراحة – أى بجرح صغير أو كبير – فإن لك الحق فى أن تقتص لنفسك ، ولكنك إذا عفوت وتنازلت عن حقك فى القصاص ، جعله الله كفارة عن ذنوبك . وانظر إلى قول إخوة يوسف عليه السلام : ﴿ **قالوا يأيها العزيز مسنا وأهلنا الضر وجئنا ببضاعة مزجاة فأوف لنا الكيل وتصدق علينا إن الله يجزى المتصدقين** ﴾ (يوسف ١٢/٨٨) أى : أكرمنا وتفضل علينا . وفى سورة البقرة نقرأ : ﴿ **وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لاتظلمون ولاتظلمون * وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون** ﴾ (البقرة ٢/ ٢٧٩ ، ٢٨٠) أى أن صاحب الربا قبل أن يحرمه الإسلام إذا تصدق أى إذا تنازل عما بقى له من الربا ، كان ذلك خيرا له .. ومن جميل مانقرأ فى سورة المجادلة (٥٨/١٢) : ﴿ **يأيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدى نجواكم صدقة ذلك خير لكم وأطهر فإن لم تجدوا**

فإن الله غفور رحيم ﴾ لأن مناجاة الإنسان لرسول الله ﷺ فضل من الله عظيم ، فينبغي على المؤمن إذا أراد أن يناجي الرسول أن يطهر نفسه بشيء من الصدقة . وأبوبكر الصديق عندما أزمع الهجرة مع رسول الله ﷺ وسلم أخذ معه ماله كله لينفقه فى سبيل الله ، وقد قال هذا الإمام الغزالى فى إحياء علوم الدين ، وأضاف : إن خير المتصدقين عثمان بن عفان الذى أتى الرسول عند غزوة العسرة بعشرة آلاف دينار ومائة بعير .

* * *

وعندما ذكر الله سبحانه مصارف الزكوات سماها الصدقات ، لأن الزكاة هى القدر المفروض ، أما الصدقة فكل ماتخرجه من مالك ، تطهيراً لنفسك ، وتقربا إلى الله ، ومعاونة لإخوانك فى الدين . ولهذا فإن مصارف الصدقات تتضمن وجوها كثيرة من الخير للأمة فى مجموعها ، وعندما تقرأ آية الصدقات فى سورة التوبة (٩/٦٠) ينبغى أن نضيف لتفسيرها الفقهى معانيها الإنسانية والقومية ، فلنقرأها معا ؛ لنتنبه إلى هذه المعانى العظيمة .

﴿ **إنما الصدقات للفقراء والمساكين** ﴾ فأما الفقير فهو القليل المال ، وأما المسكين الضعيف فهو التعيس أو المريض أو القلق أو الخائف ، إنه المحروم من السعادة ، فقد يكون الإنسان غنياً ومسكيناً فى نفس الوقت ؛ لأنه يعانى مرضا يتعسه فهو يستحق الصدقة ، والصدقة قد تكون هنا العلاج ، وقد تكون الزيارة . وقد تكون الكلمة الطيبة ، وقد تكون الدواء النافع ، وكل هذه صدقات . (**والعاملين عليها**) وهم الذين يعملون فى تنظيم إخراج الزكوات أو الصدقات وتوجيهها فى مصارفها ، وهم العاملون فى خدمة الأمة بأى صورة من صورة الخدمة ، ومن هنا سمى حكام الولايات وكل الموظفين بالعمال ، عندما قامت الدولة الإسلامية ، وأخطأ المؤرخون القدامى ، فظنوا أن رسول الله ﷺ كان له عمال ؛ لأنهم تصوروه حاكما وحاشاه أن يكون كذلك ، فهو رسول الله ، وهو الشاهد والمبشر النذير والداعى إلى الله بإذنه وهو السراج المنير ، أما أن يكون رئيس دولة فحاشاه ، وهو أرفع من ذلك وأعز مقاماً ، أما عمال رسول الله فهم المشرفون على عملية أداء الناس للزكوات والصدقات ، وإرشادهم إلى مصارفها أو نسبها وما إلى ذلك . فهم معلمون وليسوا حكاما .

(**والمؤلفة قلوبهم**) وهنا أيضاً نجد أصحابنا القدامى ، يقصرون عبارة المؤلفة قلوبهم على ذلك النفر من العرب الذين دخلوا الإسلام يوم فتح مكة ، ويعتبرونه استئلافا لقلوبهم ، لأنهم كانوا يؤمنون بالمادة ، وقلوبهم كانت جامدة لايصل إليها الإيمان ، فيكون العطاء المادى سبيلا للنفاذ إلى القلوب المتحجرة . والمعنى أوسع من ذلك ، فالمؤلفة قلوبهم فى أيامنا هذه ، يكونون الوثنيين الذين ندعو للإسلام بينهم ، وننشىء لهم المدارس والمستشفيات ، ونقدم لهم العلاج ؛ ليروا أن الإسلام خير ، فإذا هم دخلوا فيه أحسوا بحلاوته وخيره ، ويستقر الإيمان فى نفوسهم . ومن عجب أن النصارى أدركوا هذا المعنى بعقولهم ، ونحن لم ندركه مع أنه وارد فى قرآننا ، وقد طبقه الرسول صلوات الله عليه . فأظهر للكفار من الإنسانية والمودة والكرم ماحببه إلى قلوبهم ، وأزال خوفهم من الإسلام ونبيه ، ونحن اليوم إذا أخرجنا الصدقات أى أنفقنا فى سبيل الله أموالا نستعين بها فى الدعوة الإسلامية ، فنحن فى تقديرى نفسر قوله تعالى : ﴿ والمؤلفة قلوبهم ﴾ أحسن تفسير .

★ ★ ★

﴿ **وفى الرقاب** ﴾ أى فى تحرير العبيد والأرقاء ، أيام كان هناك عبيد وأرقاء ، أما فى أيامنا هذه وحضارة الغرب تقول : إنه لارق ولا استعباد أو عبيد ، فما أكثر العبيد ! وماأحوج معظم البشرية اليوم إلى أن ننفق فيها مال الصدقات !

ونحن إذا ذهبنا اليوم إلى البلاد التى تسودها الوثنية ، فنحن نجد أنفسنا فى الحقيقة أمام جماعات من أرقاء الجهل والفقر والمرض ، وماأحوجهم إلى أن ننفق فيهم أموال الصدقات .

وفى بلادنا من الجهال الذين يملكون المال ولكنهم جهال بالحياة وشئونها ، فتكون الصدقة عليهم هى العلم وتنوير الأذهان ، ولقد رأينا فى (التلفاز) من أيام ناسا يسكنون خرائب أو بيوتا متداعية أو أكواخا لاماء فيها ولامرافق ، ومع ذلك فإن أحدهم عامل ميكانيكى يكسب فى الشهر مابين ستمائة وسبعمائة جنيه ، وآخر يعمل فى شركة طيران عربية يكسب مثل هذا القدر . وبقية سكان تلك الحالات البائسة يكسبون أكثر منى ومنك ، ولكن الذى ينقصهم هو العقل والتدبير والتعليم ،

فهؤلاء الناس لايعرفون شيئا اسمه تدبير المال ، وهم ينفقون كل مايصل إلى أيديهم ، وعلينا أن نعلمهم أن ادخار المال قوة وخير ، ومادمنا لانعلمهم تدبير المال وتدبير شئون حياتهم بالعقل والحكمة ، فسيظلون فقراء وجيوبهم غنية بالمال ، وهنا تكون الصدقة هى التعليم والتدريب والقيادة السليمة ، والغالبية العظمى من الفقراء فى بلاد الإسلام ، إنما هم فقراء علم وفكر ومعرفة ، وأعرف بعض هؤلاء ينفقون أكثر من مائة جنيه فى خروج ليلة يأخذون فيها نساءهم وأولادهم ويدخلون مسرحا أو سينما ، ولايرون فيه ولايسمعون إلا كل مايؤذى السمع ، ويخدش الحشمة ، وتذكرة الدخول هنا ياسيدى لاتتكلف أقل من خمسة عشر جنيها وتصل إلى ثلاثين ، وهم يأكلون فى أثناء الفرجة شطائر ومطاعم هم وأهلوهم لاتكلفهم أقل من عشرين أو ثلاثين جنيها ، ويعودون إلى بيوتهم فى تاكسى لكى يناموا خمسة فى حجرة ، ودورات المياه فى بيوتهم خربة ، وبعضهم يخوض الماء القذر إلى بيته ، والمال ملء جيوبه فأى ناس هم أحوج إلى الصدقة من هؤلاء ، والصدقة هنا هى العلِم والفهم وتشغيل الذهن .

(**والغارمين**) أى المثقلين بالدين ، وكل بلاد الإسلام اليوم غارمة غارقة فى الدين إلا بعض الدول التى أكرمها الله بشىء ، طارىء مثل النفط ، وأصحاب عائدات النفط الضخمة يكنزون أموالهم فى بلاد الربا ، ولو استخدموا نصيبا منها فى عون الغارمين من المسلمين فى عالمنا المعاصر ، لكانوا أقرب إلى روح الإسلام .

وإنه لمن العجيب أن تسمع أن بلدا إسلاميا عزيزا لاأريد ذكر اسمه هنا-مراعاة لشعور أهله ـ سيموت منهم فى الشهور القادمة مابين أربعة ملايين وخمسة من إخواننا المسلمين نتيجة للقحط وقلة الغذاء . والذين ينادون بضرورة تدبير المال لعونهم ليسوا مع الأسف الشديد من المسلمين ، بل من أهل الغرب الذين لم يقرءوا كتاب الله ولن يقرءوه ، أما نحن الذين نقرأ الكتاب ونفخر بالإسلام ، فإننا لانحس نعمته ، ولانفكر فى إخراج الصدقات واستخدامها لإنقاذ إخواننا من الغارمين . وبدلا من ذلك يستحب بعض أصحاب النفط من إخواننا المسلمين ، أن ينفقوا أموالهم فى أسلحة وأدوات إهلاك ودمار ، يضعونها فى أيدى مهاويس أو مجرمين ، يسعون إلى خراب الأرض وقتل الأبرياء ، ومن عجيب مانخجل له اليوم أن العرب

جميعاً أصبحوا مشبوهين فى كل مطارات الدنيا ، فما أتعسنا بعقولنا التى لاتفكر وقلوبنا التى لاتؤمن ، ومشاعرنا التى لاتحس !

﴿ وفى سبيل الله ﴾ وبالأمس كان الناس يحسبون أن الإنفاق فى سبيل الله هو إعطاء المتسول ، وليس فى الدنيا إنسان هو أقل استحقاقا للصدقه من محترف للتسول صفيق الوجه ، يقف على باب مسجد أو فى ركن شارع ، ومن أعجب من ترى من أصناف المتسولين ، من ينتظرون المصلين الخارجين من صلاة الجمعة ؛ ليطالبوهم بشىء فى سبيل الله .

إنهم لايصلون ولكنهم يزعمون أن لهم حقا فى أموال المصلين . وأغبى منهم هم المصلون الذين يعطونهم المال . يحسبون هذا العطاء إحسانا وهو إساءة وتشجيع على قلة الصلاة . وقد كان فى قريتنا متسول صفيق لحوح ، لايزال يجوب الحوارى متسولا وهو فى خرق بالية ، فدبرت مع اثنين من أصحابى .. أن نغسله بالماء والصابون إذا مر بنا ، وأمسكنا به وقيدنا يديه ، وأخذناه إلى فناء البيت ونزعنا عنه ملابسه ، وغسلناه غسلا جيدا بالماء والصابون ، وهو يستغيث كأنه يضرب ، ثم أعطيناه ثوبا نظيفا وقلنا له : هذا هو الإحسان الذى تحتاج إليه ، ومن الآن ابحث لك عن عمل ، وإن لم تجد فلدينا لك ألف عمل ، وإياك أن نراك بعد اليوم متسولا فى أسمال بالية ، وحرضنا عليه أهل القرية ، فانضموا إلينا فى هذا النوع من الصدقة ، وقد أقلع الرجل عن التسول ، وصار يعمل عند الناس فى الحقول ، ولكنه لم يكف ساعة عن الدعاء علينا ، لأننا فيما قال خربنا بيته وقطعنا رزقه .

﴿ وابن السبيل ﴾ وهذا مصطلح قرآنى كان عظيم البركة على أمة الإسلام ، وأثره فى تاريخنا الحضارى عظيم ، فإن ابن السبيل هو الأخ المسلم المسافر الغريب الذى يحتاج إلى العون والإيواء والأنس وهو فى سفره الطويل ، وإذا أنت قرأت رحلة ابن بطوطة ، فلتعلم أن العمل الحضارى العظيم ماكان ليتم لولا عناية الله بابن السبيل ، وحثنا علىّ أن يكون له نصيب من أموال الصدقات ، فإن الناس فى نواحى عالم الإسلام كله أكثروا من بناء التكايا والخانات وأسبلة الماء لابن السبيل وفتحوا المساجد بالليل لإيواء ابن السبيل ، وابن بطوطة خرج من بلده طنجة

وطاف بعالم الإسلام كله خمسا وعشرين سنة وتزيد ، يدرس أحوال عالم الإسلام بعد انحسار أخطار الصليبيين والتتار والمغول ، ثم جلس بعد عودته إلى وطنه ، فكتب لنا تقريرا عن عالم الإسلام ، يعد من أبدع آثارنا العلمية والفكرية سماه « تحفة النظار » .. وهو رحلة ابن بطوطة ، ونرى من خلال كلامه كيف تلقاه المسلمون فى كل مكان حل به بالإكرام ، لأنه ابن سبيل ، وهو لم يتسول طعامه أو مقامه قط ، لأن ابن السبيل لايمكن أن يكون متسولا . وإنما هو ضيف أمة الإسلام كلها . والله سبحانه وتعالى ، عندما جعل لابن السبيل حقا معلوما فى أموالنا قد أيقظ فى قلوبنا عاطفة الأخوة الإسلامية ، أشعرنا بأن المسلم المسافر الغريب له علينا حق الرعاية ، والكثيرون جدا من رجال قوافل الحج ، التى لم تتوقف قط على مدى التاريخ ،كانوا – إذا حاجهم الطعام – وجدوا الطعام والمأوى عند إخوانهم المسلمين ، لأن الله حث على إيواء الغريب المنقطع على الطريق . .

﴿ فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾

أجل هذا فرض علينا ، وماأروعه من فرض ، إنه فرض إنسانية وفرض أخوة وفرض حضارة ، فرض فيه توجيه رفيع لاستثمار المال فى أحسن وجوهه ، لأن الله يربى هذه الصدقات كلها ، أى يبارك فيها ويزيدها ، ونحن إذا تصرفنا فى المال على ضوء هذا التوجيه الكريم ، أى إذا اعتبرنا فوائض أموالنا كلها صدقات وأنفقناها فى مصارف الصدقات وعلى فلسفتها ، حلت علينا البركات وكنا أغنى أهل الأرض جميعا . .



والقرآن حافل بالآيات التى تحض المؤمنين على الإنفاق فى سبيل الله ، وليس المراد هنا أن تفرق مالك على الناس وتقعد بعد ذلك فقيراً ، وإنما المراد أن تفهم أن إنفاق فائض المال فى وجوه الخير يزيده بركة ، وإذا كانت كل إيداعات البنوك فوائض أموال فمن عجب أن نودعها فى البنوك الربوية لكى يمحقها الله محقا ، ولانستخدمها فى الصدقات ليربيها الله . ولقد طالما تحيرت فى قول الله تعالى فى سورة الإنسان (٧٦/٨) **﴿ ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا ﴾** وكنت أقول فى نفسى : فأما المسكين فقد عرفناه ، وأما اليتيم فلا يجهل

أمره أحد ، فمن ياترى هو الأسير ؟ أهو أسير الحرب فحسب ؟ وهانحن أولاء فى أيامنا وليس هناك أسرى ، فكيف يوصى الله بإنفاق المال على فئة انقطعت بتطور الزمان ، وكل أحكام الله لها صفة الدوام ، فلا بد أن يكون للأسير معنى أو معان أخرى غير أسير الحرب ، حتى اهتديت إلى أننا جميعا أسرى أصناف شتى من المتاعب ، فهناك أسير المرض ، وأسير الخوف،وأسير الظلم ، وأسير الهموم ، وأسير الجهل ، وكلنا على هذا المعنى أسرى على صورة أو أخرى ، ولكننا لهذا لنا نصيب فى الصدقات ، فإذا كنا كلنا نؤتى الصدقات فكلنا نستحقها ، ويكون مال المسلمين كله مالا واحدا ، أو هو مال الله يعطى منه من يشاء ، وليس لصاحبه فى الحقيقة منه إلا حق الانتفاع ، وهذه هى فلسفة المال فى الإسلام ، وهى أيضا فلسفة الصدقة والصدقات .

* * *

وإذا ذكرنا أن مصدر الكسب المشروع الوحيد هو العمل ، وأن كلا منا يستطيع -إذا شاء ، واستخدم عقله-أن يكسب فوق حاجته ، تبينا أن أمة الإسلام إذا عملت ماأمرها الله به ، وهو العمل الصالح ،-تبينا أن أمتنا تستطيع أن تكون من أغنى الأمم إذا شاءت . لأن المعنى الحقيقى للغنى ليس الثراء ، وملك الأموال الضخمة والعقار الكثير ، لأن معناه الحقيقى هو الاستغناء بكسبك عن الحاجة ومسألة الناس ، فأنت لو لم تكسب إلا مايسد حاجاتك وحاجات أهلك فأنت غنى عن أموال الآخرين . وأى إنسان عاقل يملك حرفة ، يستطيع أن يكسب شيئا فوق حاجاته ، وهذا الفضل إذا هو استثمره على معنى الصدقة وفلسفة الصدقات زاد وربا . وقد قضيت سنوات من عمرى فى بلد لايملك من موراد الثروة إلا العمل وإرادة الكسب من الوجه الحلال . وهذا البلد هو سويسرا ، وهو لايملك معادن ولامزارع واسعة . وأرضه كلها جبال وهضاب ووهاد ، ولو كان السويسريون أفقر خلق الله لقام لهم عذر بفقر بلادهم ، ولكنهم آمنوا بثلاثة أشياء : الدين . فهم من أكثر أمم الأرض تمسكا بأديانهم وأخلاقياتهم ، حتى إن علم بلادهم ، يحمل رسم الصليب ، وهم يؤمنون بالعلم ، وأنا لاأعرف من أهل الأرض شعبا هو أصدق وأصح علما من السويسريين ، ولقد درست فى بلادهم فوجدت أنهم يقصدون دائما إلى العلم النافع الصحيح ، وهم لايعرفون نصف العلم ولاربعه ، وإنما العلم عندهم هو العلم الكامل ، ويهمهم

العلم الصغير ، كالكتابة على الآلة الكاتبة ، كما يهمهم العلم الرفيع ، كالأدوية والكيميائيات والتكنولوجيا العالية . والمهم عندهم هو أن يكون علمك بما تعلم صحيحا لازيفا ، وسكرتيرة المدير الكبير التى تكتب له على الماكينة ، وترد على مكالماته، وترتب له أوراقه تتقاضى ثلث راتبه ، مادامت محسنة متقنة مواظبة . ويهمهم آخر الأمر العمل ، والعمل عندهم هو العمل الكامل المتقن ، العمل الذى يؤدى بضمير سليم ، والشيء الذى لايعرفه الكثيرون عن السويسريين ، هو أنهم يجرون فى التصرف فى المال فيما بينهم على فلسفة الصدقة والصدقات ، مع أنهم من أكبر صيارفة الدنيا !



الفصل العاشر

نظامنا المصرفى كله فى حاجة إلى إعادة إنشاء



في حديثي عن الصدقة والصدقات بينت صورة من صور وظيفة المال في المجتمع الإسلامي ، فإن المال - إسلاميا - لايمكن أن يكون غاية في ذاته - وإنما هو وسيلة لتحقيق المنافع للناس ، وهذا يلفت نظرنا إلى ناحية من نواحي حكمة الله في تحريم الربا ، لأنك إذا استعملت مالك استعمالا ربويا ، أي إذا أقرضته للمحتاج في نظير فائدة ، أي نسبة مئوية من المال المقرض يؤديها المدين ، فأنت تستغل حاجة المحتاج وتستحل ماله وجهده وأنت قاعد مرتاح ، وهذا في ذاته عمل غير أخلاقي ، فإن الأمر هنا لايقف عند استحلال مال الغير ، بل يتعداه إلى الإذلال لأن المرابي لابد أن يرتهن شيئا يملكه المدين ضمانا لوفاء دينه .

فإذا هو لم يرد الدين في وقته مع أرباحه أضيفت هذه الأرباح إلى رأس الدين ، وحسبت عليها أرباح ، وإذا استمر عجز المدين عن الدفع استمرت زيادة رأس الدين حتى تصبح أضعاف الدين نفسه ، وفي النهاية يلجأ الدائن إلى الاستيلاء على الشيء المرهون وفاء لدينه ، أو بيعه بيعا جبريا للحصول على ماله ، وفي هذه الحالة نجد العقار الذي يبلغ ثمنه عشرة آلاف جنيه مثلا يباع بخمسة يستولي الدائن منها على أربعة آلاف ولايبقى للمدين إلا ألف جنيه هي على وجه التقريب قيمة المال الذي اقترض . وقد رأينا في حياتنا أمثلة كثيرة من ذلك ، أوضحها وأبشعها ماحدث للبلاد الإسلامية التي وقعت فريسة الديون في القرن الماضي ، وقد انتهى الأمر في معظم الحالات باحتلال أراضيها واستغلالها لمصلحة الشعب المستعمر الدائن ، وإذا نحن قدرنا مجموع ما اقترضته مصر في القرن الماضي بخمسة وثمانين مليونا من الجنيهات تبينا أن أولياء الأمور في مصر باعوها للإنجليز وحلفائهم بهذا الثمن البخس ، واللورد كرومر يفخر في كتابه « مصر الحديثة »

بأنه استطاع خلال السنوات التى حكم مصر فيها (١٨٨٢ - ١٩٠٦) أن يصلح مالية مصر ويمكنها من سداد ديونها ، وهو ينسى أن متوسط قيمة إنتاج مصر الزراعى خلال المدة التى حكمها - وهى أربع وعشرون سنة - بلغ فى مجموعه مائة وعشرين مليونا ، لأن مصر بعد الاحتلال البريطانى واستقرار الأحوال فيها بعد القضاء على الثورة العرابية ، أصبحت تنتج ماقيمته عشرة ملايين من الجنيهات فى السنة ، وكانت إنجلترا وشركاؤها فى الاحتلال يشترون هذا الانتاج بنصف ثمنه أى بخمسة ملايين من الجنيهات فى السنة ، ومعنى ذلك أنهم كانوا يسرقون نصف إنتاج مصر أى خمسة ملايين من الجنيهات فى السنة ، أما الخمسة الباقية فكنا ندفع منها مليونا فى السنة مرتبات موظفين إنجليز وغير إنجليز كانوا يعملون فى الإدارة المصرية ، ومليونا آخر نصيب مصر فى نفقات جيش الإحتلال (!) وكنا نشترى كل حاجتنا من البضائع المصنعة من أوربا بما يعادل مليونين فى السنة فلا يبقى لنا بعد العناء إلا مليونا من الجنيهات كانوا ينفقون منها مائتى ألف جنيه مرتبات الموظفين المصريين وثلاثمائة ألف على المرافق والمنشآت ، والأسرة المالكة كانت تكلفنا مائة ألف مخصصات ورواتب ، وكانوا يدفعون للدولة العثمانية أربعين ألف جنيه جزية سنوية (!) ولايبقى لمصر بعد ذلك إلا نحو أربعمائة ألف جنيه مدخرات توضع فى البنك الأهلى الذى كان فرعا من بنك انجلترا وبنك إنجلترا ، يستعمله فى خدمة الاقتصاد الانجليزى ، ومع ذلك النهب كله افتخر اللورد كرومر علينا بعد عزله بهذه الأربعمائة ألف جنيه التى زعم فى مقال طويل نشره فى مجلة « سفير البريطانية » أنه دبرها لنا وأغنانا بها !

وهذا مجرد مثال واحد من الخراب الذى ينشأ عن الربا فى المجال الواسع أى مجال الدول ..

أما خرابه على النطاق الفردى فلا أظن أن واحدا منا لايعرف حالات كثيرة من بيوت انهدمت تحت معول الدين ، وأنا شخصيا أعرف خمس حالات على الأقل من أبناء قريتنا وبعض أقاربنا اقترضوا من البنوك الأجنبية مبالغ فى حدود أربعمائة جنيه أو خمسمائة ، وانتهى الأمر ببيع أراضيهم التى ورثوها أو بيوتهم التى كانوا يسكنون فيها وأفلسوا تماما وانتهوا إلى صفوف الفقراء المعدمين ، وفى حالة

منها بيعت أراضى المدين وأخرج من بيته وأصبح فى عداد المعدمين ، وكان لابد أن يخرج من القرية بعد هذه الفضيحة ، فتربص بالدائن الذى خرب بيته وهجم عليه وأطلق يديه على رقبته ، ولم يدعها حتى خر المرابى ميتا . ومن غرائب مايذكرون أن أحدا من الناس لم يتقدم لإنقاذ المرابى من يد المدين الذى خرج عن وعيه إنما هم أحاطوا بالاثنين وجعلوا يصيحون بالمدين المفلس الذى فقد وعيه : حرام عليك يابهجت راح تودى نفسك فى داهية من أجل كلب ! وبعد أن ارتمى المرابى على الأرض جثة هامدة هرب بهجت وقضى خمس عشرة سنة مختبئا فى بيوت الناس فى المنصورة ، ولا الحكومة جدت فى طلبه ولاأحد من الناس وشى به ! وفى ذات مرة عرف ابن الدائن المرابى القتيل أن بهجت يعمل فى مصنع ألبان تحت اسم مستعار ويجلس فى المقهى بعد الخروج من المصنع فذهب وأتى برجال الشرطة ودلهم عليه ليقبضوا عليه ، فقال الضابط وكيف أعرف أن هذا بهجت ؟ ائتنى بالدليل أولا ، ثم تقدم من بهجت وفتح له علبة سجائره وقال له : تفضل سيجارة ياأخ عباس !

وقد بلغ من تأثرنا بنظام البنوك الربوية أن معظم الرسائل التى وصلتنى تتساءل عما إذا كان من الممكن إنشاء بنك غير ربوى . وفى مناقشة مع رجل من رجال الاقتصاد قال الرجل إن الربا محرم إذا أخذناه على وجه الإرغام أى إذا نحن استغللنا حاجة أحد من الناس إلى المال فأقرضناه بالربا ، أما إذا نحن أودعنا مالنا فى بنك ربوى يعلن أنه مستعد لأن يدفع لمودعيه كذا فى المائة فلا ضير فى ذلك ، لأن البنك هنا يعطينا جزءا مما يربح طواعية منه ، بل هو يشكرنا على ذلك . وأنا من ناحية المبدأ حر فى فهمى للدين ، ومادام الله سبحانه قد حرم الربا إطلاقا فهو حرام إطلاقا ، والبنك الذى يعلن أنه سيعطيك عشرة فى المائة فى السنة ربحا على مالك سيعطيك فعلا هذه النسبة طواعية ومن غير إكراه منك له ، ولكنك لاتعلم من أين يعطيك هذا الربح ، والذى أعلمه وأستطيع قوله على قدر علمى هو أن الجانب الأعظم من أرباح البنوك العاملة فى مصر اليوم تأتى فى الغالب من القروض التى تأخذها مؤسسات القطاع العام ، وتسعون فى المائة منها لاتحقق أرباحا ، وهى مرغمة مع ذلك على دفع رواتب موظفيها وإعطائهم علاوات وحوافز (لكى تخسر أكثر) وهى كذلك لاتستطيع أن تفصل موظفا أو توقف له علاوة ، وعليها

-إلى جانب ذلك-أن تستوظف كل من تطلب إليها الدولة توظيفه سواء عن طريق القوى العاملة أو من تشاء الدولة توظيفه عندها من الضباط المحالين على التقاعد ، وهؤلاء جميعا يعينون على وظائف عالية ذات مرتبات ضخمة وامتيازات وسيارات . وهم يشغلون وظائف لاخبرة لهم فيها ، والنتيجة هي سوء الإدارة وتزايد الخسائر ، وفى مقابل ذلك تسمح الحكومة لهذه الشركات بأن تسحب المرتبات كل شهر من المصارف على المفتوح ، والمصارف تقرضها مبالغ المرتبات لأن فى ذلك ضمانا للأمن ، والبنوك .. فى هذه الحالة تتقاضى أرباحا عالية تصل إلى ١٥ فى المائة ، والحكومة تسدد مبالغ الأرباح ، ويظل أصل الدين يتراكم على المؤسسة والحكومة هى التى ترغم البنوك على دفع هذه القروض وبالأسعار العالية وتدفع الأرباح . وهذه عمليات ربوية ولاشك .

وإلى جانب ذلك فهناك شركات القطاع الخاص ، والكثير منها مؤسسات على غير أساس مالى سليم . ومعظمها ينتج أشياء كمالية ولكنها مطلوبة فى السوق ، أو أساسية يضطر الناس إلى شرائها بالسعر الذى تقرره الشركات لشدة الحاجة إليها وخلو السوق من منافس لها ، فهى تستدين من البنك بسعر متوسطه ١٥ فى المائة ، وتبيع منتجاتها بربح يصل إلى مائة فى المائة من التكاليف ، فهى تكسب والبنوك تكسب والخاسر الوحيد هو الجمهور . وهذا كله ربا فاحش نمارسه دون أن نحس ، والمدين الخاسر هنا هو الشعب ، وهو الذى يسدد الأرباح .

وهذه كلها عمليات مالية وصناعية غير سليمة ، ولكنها شائعة ، أما شركات القطاع الخاص فالقليل منها ثابت ومضمون ، وفى حالات كثيرة جدا تقوم الشركة وتنشر الإعلانات الواسعة وتستمر فى السوق سنوات قليلة ، فإذا أحس أصحابها أنهم ربحوا أضعاف ماستثمروه فى إنشائها أقفلوها بحجة انعدام قطع الغيار أو صعوبة الحصول على العمالة المدربة بأجور معقولة . وفى كثير من الحالات يكون أصحابها على حق فيما يتصل بالعمالة . لأن قانون العمل الفردى عندنا قانون مجحف بالعمل مضر بالإنتاج ، فهو قانون يضمن للعامل راتبه أو أجره وعلاواته وحوافزه ولكنه لايلزمه بالقيام بواجبه ، وإذا كانت المؤسسات لاتستطيع فصل عامل أو إنقاص راتبه يوما ، فإن العامل يستطيع أن يتلاعب ويتراخى ويتغيب كيف شاء ، وله أيضا أن يترك العمل فى المؤسسة ويعرضها للخسائر الجسيمة دون أن يخشى أى عقاب .

ونتيجة لتلك الأوضاع غير السليمة كلها تعيش البنوك الربوية رغم هشاشة بنيانها الفنى واضطراب إداراتها ، وهى تعيش لأنها ربوية ، ومادامت هناك شركات قطاع عام عاجزة عن دفع رواتب موظفيها ، ومادامت هناك شركات قطاع خاص تبيع إنتاجها السيىء بالسعر الذى تحدد فستعيش هذه البنوك وتحقق أرباحا طائلة ، ونحن فى بلد لايحقق تسعون فى المائة من سكانه دخولا تكفى حاجاتهم الضرورية ، ولكن نسبة الذين يحصلون على رواتب ومكافآت وامتيازات تصل إلى عشرة آلاف جنيه فى الشهر تزيد على نسبة أمثالهم فى بلد مثل فرنسا أو ألمانيا .

وكل هذا ناتج عن الربا ، فلولا أن البنوك تعيش على قروض تقدمها لشركات قطاع عام عاجزة عن كسب رواتب موظفيها ، ولولا أن هناك شركات قطاع خاص شيطانية الإنشاء والعمل والإنتاج تعتمد فى قيامها أصلا على القروض من البنوك ، لما عاش من هذه البنوك واحد ، لأنها فى الحقيقة ليست بنوكا بل هى مؤسسات إقراض ربوى فاحش قامت لتكمل دائرة اقتصادية سيئة . والكثير منها بنوك شخصية تعتمد فى حياتها على معاملات مع أفراد معينين ، ودفاترها لهذا لايمكن أن تكون سليمة ، فهى بنوك ملاكى إذا استقام هذا التعبير مثل البنك الذى افتتحه أحد الأخوة العرب فى مصر ـ ولاغرابة والحالة هذه-أن نجد بنكا منها يختلس منه أحد عملائه عشرة ملايين من الجنيهات دون أن يتأثر البنك ، لأن الأعمال فى هذه البنوك سرية شريرة لايعلم بها إلا أصحابها والكثير منها يقرض لناس معينين ملايين الجنيهات دون ضمان .

وهذا كله يبين لك خطورة المعاملات الربوية على بلادنا ، فنحن أساسا لسنا رجال أعمال ولانتميز بكفاءة إدارية ممتازة ومعظم إدارتنا سيئة أو فاسدة ولهذا فإننا نسيىء استخدام نظم الربا ، في حين أن الأوربيين يعرفون كيف يستخدمونها لأنهم بطبعهم يحسنون إدارة الأعمال والمنشآت ، ويعرفون كيف ينشئون الشركات التى تنتج الإنتاج الجيد وتعيش . وإدارات الشركات فى أوربا وأمريكا أدق وأضبط من إدارات الحكومة . والدنيا كلها تعيش على إنتاج الشركات الغربية ، وأضرب لك أمثلة واضحة من شركات السيارات والماكينات التى تعد من أعمدة الحضارة الراهنة . ويكفى أن نذكر أن مئات الطائرات التى تملأ الفضاء وتكون أكبر وسيلة للاتصال فى عالمنا المعاصر ، كل هذه من إنتاج ثلاث شركات

أمريكية وشركتين إنجليزيتين وشركة فرنسية ألمانية إيطالية . ولو توقف العمل فيها يوما واحدا لاضطربت أمور الدنيا ، فتصور لو كانت هذه الشركات تدار على الطريقة المصرية !

وفى الولايات المتحدة نحو عشرين شركة فنادق يملك بعضها مابين ٢٠٠ و ٢٥٠ فندقا فى شتى نواحى العالم ، والمديرون يديرون هذه الشركات من مراكزها فى أمريكا وأوروبا إدارة ناجحة رابحة ، ونحن لدينا شركة فنادق واحدة غلبانة تملك نحو عشرة فنادق ، كلها خاسرة سيئة الإدارة .



والسبب الأكبر فى هذه الفوضى المالية والإدارية يرجع إلى أمرين ، أولهما قانون العمل الفردى ، وثانيهما البنوك الربوية . فأما قانون العمل الفردى فلا دخل له فى موضوع هذه الدراسة ، ومع ذلك فقد سبق أن أشرت إليه ، وأما البنوك الربوية فهى صميم موضوعنا هنا . وهذه البنوك والمؤسسات الربوية لاتكف عن إطلاق الشائعات حول البنوك الإسلامية تشكك فى سلامتها وإدارتها بل فى إسلاميتها أو قدرتها على الثبات ، وهذه كلها تدبيرات وأعمال غير أخلاقية .

ولكى أدلك على أن مؤسسات المعاملات الإسلامية يمكن أن تكون ناجحة ومربحة فعلا آتيك هنا بفقرات من نشرة أذاعها أخيرا واحد من أكبر البنوك السويسرية وهو اتحاد البنوك السويسرية (يونيون دى بانك سويس U. B. S وبالألمانية شفايتشر بانك فارآين) . والبنك يقول فيها فى أسلوبه العربى الركيك مترجما عن الإنجليزية : « للإبقاء على متطلبات العدد المتزايد من المستثمرين المسلمين ابتكر يونيون بانك أوف سوتسرلاند صندوق الاستثمار الإسلامى (يو - بى - اس) بالإنجليزية The U B S Islamic Investment Pool » عبر هذا الصندوق تتاح لعملائنا فرصة المساهمة فى استثمارات تتم وفقا لمبادىء الشريعة الإسلامية » وتحت عنوان « طريقة المساهمة » تقول النشرة : « يساهم العميل بشراء وحدات سهمية مع غيره من المستثمرين فى صندوق مشترك يتعهده يو - بى - اس بإدارته وفقا لمبادىء الشريعة الإسلامية » .

وتحت عنوان : « أنواع الاستثمارات » نقرأ : « لايحق لمصرفنا الاستثمار فى عمليات بفائدة معينة . ولافى أى نوع من الاستثمارات التى تقدم عائدات مضمونة سلفا ، كما لايجوز الاستثمار فى صناعات مخالفة للدين الإسلامى كصناعات الكحول والأسلحة والكازينوهات (صالات القمار) إلخ . لذا فسيكون منهج استثماراتنا الرئيسى كالآتى : الأسهم القابلة للتداول أو غيرها من الوحدات السهمية المتداولة فى شركات موافق عليها وسندات حق الشراء لمثل تلك الوحدات والمؤسسات الاستثمارية القابضة للأسهم والعقارات والمعادن الثمينة مثل الذهب وشراء السلع المختلفة وتداول العقارات » .

وإلى هنا أقف بالنقل من نشرة ذلك البنك لأقول : إن مجرد تفكير بنك أوربى كبير مثل هذا له خبرة مالية بالاستثمارات العالمية فى إنشاء فرع للمعاملات الإسلامية يدل بوضوح على أن مؤسسات المعاملات الإسلامية عملية مربحة . ولابد أن تكون مربحة مادامت تجرى على الأساس الإسلامى المبين فى القرآن والسنة . وبطبيعة الحال لم يدخل هذا البنك سوق المعاملات الإسلامية حبا فى الإسلام أو خدمة لأهله ، وإنما هو يدخل فيه حبا لبلاده سويسرا ورغبة فى الاستيلاء على أكبر قدر من أموال العرب والمسلمين . وهو لم يفتح هذا الصندوق لصغار المودعين ، فإن الحد الأدنى للإيداع فيه سهم واحد ، وقيمة هذا السهم مائة ألف دولار أمريكى ، وهو مبلغ ضخم لايقدر عليه كل الناس . وهذا هو المنتظر من بنك ضخم كهذا ، فهو يدخل ميدان المعاملات الإسلامية ليعمل « على تقيل » .

وهدفه الأول والأخير هو وضع اليد على أكبر قدر يمكنه الحصول عليه من أموال المسلمين واستثمارها – على الأساس الإسلامى كما يقول – ليخدم بذلك المصالح المالية لسويسرا وأوربا ، ولابد كذلك أن هذا البنك قد قام بدراسات مستفيضة قبل أن يتخذ هذا القرار .

وإذا كان هذا هو موقف بنك من أكبر البنوك الأوروبية من المعاملات الإسلامية ، فكيف نشك فيها نحن . ونقول إن أعمالها أعمال ربوية تحت شعار إسلامى ؟

أليس الأولى بنا أن نستثمر نحن أموالنا فى بلادنا ولصالح أوطاننا .بدلاً من تركها للآخرين يستغلونها لصالح بلادهم ؟

★ ★ ★

حقيقة أن تجربة المؤسسات الإسلامية تجربة جديدة علينا ، ونحن مازلنا فى بدايات التجربة . وهذا كلام الدكتور أحمد عبد العزيز النجار مبتكر البنوك الإسلامية وأكبر داعية لها . فهو يقول إن مؤسسات المعاملات الإسلامية لم تبدأ بعد ، وهو على حق ، والذى يريد أن يقوله هو أن هذه المؤسسات ولدت فعلا وأصحابها يجربون ويدرسون ولابد أن يصلوا إلى نتائج باهرة مع الزمن . ولكنها جريمة فى حق بلادنا واقتصادها أن نجىء اليوم ونهاجم مؤسسات المعاملات الإسلامية ونحذر الناس منها ، بل هناك من يحذرون حكومتنا منها ويزعمون أنها ضارة بالمصالح القومية العربية والإسلامية . ومما يؤسف له فعلا أن يجىء هذا الهجوم من ناحية رجال المؤسسات المصرفية الربوية التى عرفناك بأمرها ومصادر أموالها وطرقها فى تحقيق الأرباح التى تعلن عنها . وقد استثنينا من هذه البنوك أربعة فحسب غير البنك المركزى .

وتختلف مصارفنا المالية فى جملتها عن بنوك العالم المتقدم بأنها جامدة غير متطورة ، فتسعون فى المائة من عملها هو الإقراض بالربا ، بينما تجد المصارف الغربية – فى أوروبا وأمريكا – تقدم لعملائها وللمجتمع أيضا خدمات متعددة غير الإقراض بالربا ، فمن المستحيل هنا أن تجد إنسانا فى البنك الذى تتعامل معه تعرض عليه مشكلة مالية تواجهك وتجد لها حلا ، بينما لايخلو بنك – أو فرع بنك – فى الغرب من إدارة أو موظف على الأقل وظيفته الاستماع للمشاكل المالية للعملاء ومعاونتهم على حلها . وهذه الإدارة تسمى « خدمة العملاء » (كلاينت سيرفيس) وهذه الإدارة تأخذ مشاكل العملاء مأخذ الجد وتعمل على حلها بروح الإنصاف دون نظر خاص لمصالح البنك . وأنا شخصيا عندما كنت فى مدريد كنت أتصل بإدارة خدمة العملاء فى البنك الذى كنا نتعامل معه لأستشيره فى المسائل المالية التى تعرض لى ، وفى كثير من الأحيان كانوا يرسلون لى موظفا متخصصا ليناقش الموضوع معى ، أما هنا فلا أثر لهذا التعاون بين البنك والعملاء

إلا فيما يحدث بين المصارف الشيطانية وعملائها من علاقات خاصة يتضح مع الزمن أنها ضارة بمصالح البلاد .

والظاهرة الثانية فى بنوكنا هى قسوتنا مع العملاء الذين يتأخرون فى السداد حتى لو كان التأخر راجعا إلى ظروف قاهرة ، وهنا لارحمة ولا انسانية وأوراق العميل المسكين تحال إلى المفتى وهو هنا الإدارة القضائية ، وقد شهدنا من سنوات مأساة وقعت لسيدة أرملة على يد البنك الذى كان زوجها يتعامل معه ، ومات الزوج قبل أن يفى بثلاثة أقساط من الدين وطلبت الأرملة مهلة لتدبير أمرها فلم يسمع البنك لرجائها وبدأ فى اتخاذ الاجراءات القضائية ، بل طمع رجال إدارة القضايا فى اغتصاب البيت الذى تسكنه الأرملة ، وأحست السيدة أن محاميها يتراخى فى الدفاع عن حقوقها لأنه طمع فى أن يتزوج بها ليحصل على البيت ، ولجأت المسكينة إلينا ونحن جيرانها تطلب المشورة ، فأشرنا عليها بأن تبيع ماتملك من مصاغ وأثاث بيت لكى تحتفظ ببيتها ، وبقى عليها مائتا جنيه فتعاونا فى جمعها فيما بيننا وسددت السيدة الدين ، وكان من أعجب مارأيت أن رجال البنك يماطلون فى تسلم مابقى لهم من مال على أمل اغتصاب العقار لولا أننا هددناهم ، وهذه المآسى تحدث كل يوم من جانب بعض بنوكنا .

وأمر آخر شائع فى معظم هذه البنوك ، وهو قلة كفاية الموظفين وتأخر أساليب العمل فيها ، وهذا موضوع كبير نتناوله بالدراسة فى فصل قادم يرينا أن نظامنا المصرفى كله فى حاجة إلى علاج وتغيير ، والعلاج والتغيير لايكونان بإلغاء بنوك ربوية وإنشاء أخرى مثلها ، بل يكون بالتوسع فى المؤسسات المصرفية الإسلامية .





الفصل الحادى عشر

آفـــاق شاسعـــــة
لــنشاط المــؤسسات
الماليـــة الإسلاميـــة



لأمر ماأشعر بشيء فى نفسى من عبارة بنوك إسلامية ، أن تكون إسلامية ، لأن « البنك » الذى اقتبسنا فكرته وأسلوب عمله وطبيعته من الغرب ، وظيفته الرئيسية هى الاقراض بالربا ، وكلما كان الربا أضخم وأفحش كان البنك أقوى . وقد سبق أن ذكرت أن التعريف المتفق عليه فى الغرب لرجل المصارف أو البانكير ، هو أنه الرجل الذى يتعامل فى الديون .

ونتيجة لذلك لايمكن للمؤسسات المصرفية الإسلامية أن تسمى بنوكا ، لأنها لاتتعامل فى الديون الربوية . ولهذا فإننى أقترح أن تعاد تسميتها كلها بالمؤسسات المالية الإسلامية،أو أى تعبير فى هذا المعنى .

لهذا فإننى أقترح على سمو الأمير محمد الفيصل وهو الراعى الأكبر للمؤسسات المالية الإسلامية ، وعلى الدكتور أحمد عبد العزيز النجار – الداعية الأكبر لتلك المؤسسات ، وهو، دون شك،عبقرية مالية عالمية – أن ينظرا فى تسمية جديدة لهذه المؤسسات ، لأننا فى الحقيقة على أبواب انقلاب – أو اعتدال بتعبير أصح – مالى اقتصادى شامل سوف يغير صورة بلادنا العربية والإسلامية تغييرا تاما ، وأفصل فى هذا الفصل والذى يليه كيف تستطيع المؤسسات المالية الإسلامية أن تفعل ذلك .

★ ★ ★

وقد نبهنى زميلى الأستاذ محسن حسنين ، إلى ظواهر جديدة خطرة ظهرت فى أسواق المال عندنا ، فقد تفطن بعض الأذكياء إلى أن المصريين بطبعهم

لايتمتعون بنصيب كبير من الذكاء أو حسن التصرف فى شئون المال والأعمال ، وأن المصرى « العبيط » بطبعه مستعد أن يقاتل فى سبيل جنيه . ولكنه - وبكل سذاجة - يعطى مدخراته إلى إنسان يزعم له أنه صاحب مايسمى بشركة توظيف أموال أو موظف فيها يعده بأن يعطيه عما يودع لديه من أموال أرباحا سنوية تصل إلى ما بين ثلاثين وخمسة وثلاثين فى المائة ، ومع أن إعطاء مثل هذه النسب من الأرباح غير معقول لأن صاحب هذه الشركة العجيبة إذا كان سيعطيك هذه النسبة فلا بد أنه هو نفسه يربح مثل ذلك على الأقل ، ومعنى ذلك أنه - أو شركته - يوظف ماله فى أعمال تربح سبعين فى المائة أو أكثر ، وهذا غير ممكن فى الممارسات المالية القانونية ، ولكن المصرى طماع ، خاصة أن معظم المودعين فى هذه المؤسسات يكونون فى العادة من أوساط الناس أو من دونهم ممن أتيحت لهم الفرصة لكسب مبالغ كبيرة نسبية من المال ويريدون أن يضاعفوها بسرعة ، والسبب الرئيسى فى ظهور هذه الشركات الوهمية هو أن الحرفيين ارتفعت أجورهم أو أتعابهم بصورة غير عادية فى الآونة الأخيرة ، وهم بطبعهم ليسوا على علم يذكر ، هذا بالاضافة إلى أن فرص العمل فى البلاد العربية أتاحت للكثيرين جدا الفرصة لادخار مبالغ لابأس بها من المال ويريدون توظيفها .

ومن الواضح أن توظيف المال بهذه الصورة فيه مخاطرة بلا شك ، فإن المواطن العادى لايستطيع شيئا حيال هذه الشركة إذا أضاعت ماله ، حقا إنه يستطيع أن يلجأ إلى القضاء ، ولكنه فى هذه الحالة لن يصل إلى نتيجة إلا بعد وقت طويل نظرا لبطء المحاكم فى الفصل فى القضايا ، وربما كانت المحاكم معذورة لأننا من أكثر الناس ولعا برفع القضايا ، ولو نظرت فى تسعين فى المائة من القضايا المنظورة أمام المحاكم لتبينت أن معظمها واهى الأسباب أو واضح الادعاء ، والمحامون عندنا يشجعون الناس على رفع القضايا ، ومنهم من يؤكد لك أن قضيتك رابحة قبل أن تفرغ من كلامك .

وهذه الظاهرة تدل على أمرين : الأول هو فوضى سوق المال عندنا ، والثانى هو أن المال كثير فى البلد ، وهناك عدد ضخم من الناس يملك الملايين ، وهناك عدد كبير جدا من الحرفيين صغارا وكبارا يملكون مبالغ محترمة من المال ،

والحرفيون عندى يشملون السلم الحرفى كله من الأطباء إلى عامل البناء المبلط أو حامل قصعة الأسمنت ويقضى يومه صاعدا هابطا بها على سقالات خشبية خطرة ، وأظن أننى لا أبالغ - أو لا أفشى سرا - عندما أقول إن بعض أطبائنا يكسبون مابين ثلاثة وخمسة آلاف جنيه يوميا ، فى المتوسط ، والطبيب العادى الذى تطل لافتة عيادته من نافذة بيت متهالك فى حارة بير المش لايكسب أقل من مائة جنيه فى اليوم ، إذا كان باطنيا ، أما إذا كان جراحا فإنه لايكسب أقل من مائتين فى اليوم ، وتسعون فى المائة من المهندسين المعمار عندنا مقاولون ، وباستثناء المهندسين فى الحكومة ، وهؤلاء يدخلون فى زمرة الغلابة والمساكين ، باستثناء هؤلاء ونفر قليل من المهندسين رغم أنفهم - أى الذين أدخلهم أهلهم كلية الهندسة رغم إرادتهم - فإن بقية المهندسين عندنا أغنياء أو أغنياء كبار ، وفى نهاية سلم الحرفيين يقف صغار عمال البناء وصبيان الحرف : المبلط وحامل القصعة ، ولايقل أجر الواحد من هؤلاء عن عشرة جنيهات فى اليوم ، أما النجار والميكانكى والسباك والترزى والحلاق فدخلهم الشهرى يتراوح بين خمسمائة جنيه وألف أو مايزيد ، وعامل الفلاحة الذى يعمل باليومية (ولايشتغل قط أكثر من ساعتين فى اليوم) يأخذ ستة أو سبعة جنيهات أجرا فى اليوم ، وهو فى الغالب يأتيك بابن أو ابنين يتقاضى عن كل واحد منهما ثلاثة جنيهات فى اليوم ، وبعضهم يأتى بامرأته وبنت أو اثنتين من بناته أى أنه يأتى بعائلته كاملة ويتحصل على مابين خمسة وعشرين وثلاثين جنيها فى اليوم .

وهذا الطراز من الفلاحين لديهم فى البيت جهاز تليفزيون ملون وفيديو أحيانا ولكن سكنهم يخلو من دورة مياه .

البلد إذن حافل بالمال ولكن الذى ينقصنا هو سياسة مالية للاستفادة من هذه الأموال ، وهذا وجه من وجوه فوضى سوق المال عندنا .

وليس هذا أسوأ مافى الموضوع ، لأن أسوأ مافيه هو فقرنا المدقع فى رجال الاقتصاد الحقيقيين ، ولاتغرنك مجالس الإدارات أو من يعملون فيها فى البنوك والشركات ، فمعظم هؤلاء لايعرفون ألف باء الاقتصاد والإدارة ، والاقتصاديون

الحقيقيون عندنا أندر من الكبريت الأحمر ، وباستثناء عبد المنعم القيسونى ومصطفى خليل وحسن عباس زكى وزكى سعد وعدد قليل لاأذكره ، فإن بقية المهيمنين على سوق المال عندنا وخاصة المديرين وأعضاء مجالس الإدارات ، فلا تغرك مكانتهم أو سكرتارياتهم أو سياراتهم ، ولاتسل عن أموالهم الظاهرة والمستورة ، وغالبيتهم فى الحقيقة ناس على باب الله من ناحية الاقتصاد والإدارة ، والواحد منهم يحمل بكالوريوس تجارة هو فى الحقيقة نيشان صفيح على صدر من خشب فوقه رأس من حجر . ومسألة أخرى يفيض بها صدرى ، وأحب أن أفرج عن نفسى وأقولها .. هى أننا أصبحنا فعلا فيما يتصل بالاقتصاد ومؤسسات المال وراء الكثير من البلاد العربية بمراحل ، فالأعمال المالية فى السعودية وكل بلاد الخليج تدار بكفاية أعلى بكثير من مؤسساتنا المالية المثقلة بخريجى كليات التجارة ممن لايعرفون شيئا فوق أسس الحساب الأربعة وجدول الضرب ، والمسئولون عن البنوك هناك وموظفوها عارفون بعملهم ولهم كفايات إدارية حقيقية ، وهم يدخلون فى أعمال مالية دولية لايجرؤ رجل مال عندنا على الدخول فيها ، وقد حدثتك عن شركة فنادقنا الغلبانة العجرانة ، فأرجوك الآن أن تفتح مجلة تايم الأمريكية بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٨٦ صفحة ٣ لترى إعلانا بالألوان عن سلسلة فنادق جالف وهى من أجمل وأكفأ الفنادق العالمية ، وقد نزلت فى أحدها وأستطيع أن أقرر ذلك ، وهذه الشركة ملك لشركة طيران الخليج ، وهذه كلمة أهديها للسيد مدير شركة مصر للطيران دون أن أضيف حرفا . .

ويقول لى واحد من الذين لايزالون يعيشون فى عالم « مصر الرائدة » يقول : هذه المنشآت كلها يديرها أجانب .

وأقول له : ياسيدى هاتوا لنا أجانب يديرون شركاتنا ، لأن المهم أن تدار الشركة بكفاءة ، وأهم من ذلك أن تكسب هذه الشركات ، ومافرحتنا بالمدير المصرى الذى يكلفنا حوالى عشرة آلاف جنيه فى الشهر عدا السيارة والسائق وديكور المكتب والشقة الباهرة والطباخ والسواق بينما الشركة التى يديرها مدينة لشوشتها ، وعندما تتزوج بنت السيد المدير فإن حفل الزفاف لابد أن يقام فى فندق كبير ، وكل ذلك لم يأت من ريع عزبة أبى السيد المدير ، بل من مالى

ومالك ، والشركة مفلسة ورواتب الموظفين تسحب من البنك سلفة على المكشوف ، وكفاية بلاوى وبلاش كسوف .

* * *

وأنا أقول هذا الكلام حبا فى مصر وصدقا مع العرب والمسلمين أجمعين ، لأن مصر تعتبر فعلا ركنا هاما جدا من أركان عالم العرب والإسلام ، وإذا صحت مصر صح عالم العرب والإسلام ، وإذا مرضت مرض ، وكل العرب المخلصين حزانى بسبب مايجرى لنا ، ويرغبون فى أن تنتبه مصر إلى نفسها وتعود إلى الوقوف ، وأنا لاأقصد بمصر هنا الحكومة ، وإنما أقصد الشعب ، ومن شهور كثيرة أنا لاأتحدث عن الحكومة أو أنقد أحد رجالها ، لأننى أوجزت رأيى فى هذا الموضوع فى مقال شبهت فيه الجهاز الحكومى بخرطوم إطفاء الحريق « الدايب » أو موتور موتوسيكل يريد أن يجر كاميون ، والحكومة معذورة ، والوزراء فيما يقال لنا يقعون صرعى وفرائس المرض من كثرة العمل . وأحب أن أقول لهم : ولماذا التعب ؟ اقعدوا أيها السادة فى بيوتكم ونحن نرسل لكم رواتبكم ونكون كاسبين فى هذه الحالة !!

وهذا الكلام ليس خارجا عن موضوع كلامنا عن الربا بل هو صميمه .

لأن معظم مشاكلنا المالية آتية من البنوك الربوية وقلة كفايتها .

فإلى يومنا هذا ورغم كثرة البنوك عندنا ، فإن هذه المؤسسات منذ وفاة طلعت حرب لم تنشىء أو تساهم فى إنشاء أى صناعة أساسية ، وطلعت حرب فى رأيى المتواضع هو الاقتصادى الحقيقى الوحيد الذى عرفته بلادنا ، فقد أنشأ نحو عشرين شركة أساسية من الغزل والنسيج إلى الطيران ، وبعده لم تفعل البنوك أكثر من إقراض الأموال لأى شركة يمكن أن تربح ، والشركات التى تساهم فى إنشائها تستطيع أن تسميها شركات حلاوة طحينية أو حلاوة سمسمية ، وهى لهذا السبب ليست ركنا من أركان حياتنا بل هى عبء علينا .

وهذا هو الفراغ الهائل الذى ينبغى أن تسده المؤسسات المالية الإسلامية ، لأنها تستطيع بطبيعتها القومية والأخلاقية أن تساهم فعلا فى بناء العالمين العربى

والإسلامى والخروج بهما من عنق الزجاجة .

وكيف . .

★ ★ ★

الجواب ياسيدى أن بلدا من البلاد لايمكن أن يكون مستقلا فعلا وقويا حقا إلا إذا توافرت له الأساسيات التالية على الأقل :

– أن يطعم نفسه بنفسه أى ينتج غذاءه ، ومادمت تستدين فى السنة ثلاثة الآف مليون جنيه لتأكل فإن رقبتك فى يد من يقرضك .

وقد تنبه إلى هذه الحقيقة الملكان عبد العزيز آل سعود وفيصل ابنه وبعدهما الملك فهد والسعودية اليوم تنتج طعامها وزيادة ودعك من«الكلمنجية»الذين يقولون لك : ولكنهم ياسيدى يكلفون فدان القمح الذى يزرعونه أضعاف قيمة ماينتج ، وجوابى فليكن ، المهم أنهم ينتجون طعامهم ، والمال الذى ينفقونه مالهم،وهم عندما ينفقونه فى إنتاج طعامهم يؤكدون استقلال بلادهم ، ولايستطيع أحد أن يفرض عليهم شيئا لأن أحدا لايستطيع تجويعهم وهم ينفقون اليوم كثيرا لأنهم فى مراحل الاستصلاح والإنشاء ولن يدوم هذا الإنفاق مع الزمن .

– أن تكون لديه المصانع الأساسية لقيام صناعة قومية ، وأساس ذلك صناعة الموتور والدينامو ، وأسبانيا التى يقولون إنها من أفقر بلاد أوروبا ، لديها نحو عشرين مصنع موتورات ، وهم يصنعون بأيديهم موتور الكاميون والجرار والقطار وموتور آلة التصوير وحجمه فى حجم عقلة الأصبع ، بل هم يصدرون الموتورات لأمثالنا .

– صناعة السلاح بكامل أنواعه والذخيرة بكل مستوياتها ، وهذه والحمد لله موجوده عندنا ومستواها عظيم جدا .

– صناعة القاطرات لأن القطار اليوم وسيلة المواصلات الكبرى ، ونحن أقدم بلد خارج أوروبا عرف سكة الحديد ، ولكننا إلى يومنا هذا لانصنع قطارا ، إننا نستورد كل الأجزاء الأساسية ونركبها هنا (تركيبا سيئا) ولكننا لانصنع المحرك سواء كان محرك بنزين أو فحم أو ديزل أو بخار .

– صناعة السفن سواء أكانت سفن نقل بضائع أم ركاب أم سفن صيد ، لأن ثلث غذاء البشرية من البحر ، ونحن مع الأسف رغم أننا نشترى مراكب الصيد وأدواته عجزنا عن إنشاء شركة صيد سمك واحدة ناجحة .

– صناعة نسيج كاملة ، وهذه لدينا ولكن مستواها فى هبوط ، لأن مستوى العاملين فيها من المهندسين إلى العمال فى حالة لاتسر ، والإدارة « شوربة » ، وقد سبق أن أشرت إلى أننا لم نتخلص بعد من عقدة العقلية الزراعية .

– أن يكون فى البلد جهاز تعليمى صحيح فعال ، ومن المؤسف أننا فى عصر الاحتلال وقبل الثورة المباركة كنا ندير مدارسنا القليلة بكفاية عامة ، ومدرسة المعلمين العليا أخرجت مربين وعلماء تعجز جامعاتنا اليوم عن إخراج أمثالهم ، بل إن مدارسنا كانت لاتعجبنا فأنشأنا جهازا تعليميا هائلا يسمى الجمعية الخيرية الإسلامية ، كانت هيئة أهلية ولكن مدرسيها كانوا أساتذة ، وكان للجمعية الخيرية فى تاريخنا الفكرى من الأثر ما لايقل عما كان لجامعة القاهرة أيام عزها من ثلاثين سنة ، أما اليوم ولدينا آلاف المدارس فإن الجهل أصبح طبقات بعضها فوق بعض ، وكلما زاد عدد الجامعات عندنا انخفض مستوى التعليم الجامعى ، وفى سنة ١٩٥٦ أنشأت مشروع الألف كتاب ووجدت من العلماء والمؤلفين والمترجمين كبارا وصغارا ما مكننى من إخراج حوالى ٤٠٠ كتاب عظيم القيمة فى سنتين ، ولكى أدلك على كفاية رجال العلم الذين تفضلوا بمشاركتى فى هذا المشروع أقول لك إن الكاتب الأمريكى المعروف جيمى أورويل أخرج كتابه الخالد « ١٩٨٤ » سنة ١٩٤٨ وترجمناه نحن وظهر فى سلسلتنا سنة ١٩٥٦ أى بعد ثمانى سنوات من تأليفه ، وكانت ترجمتنا العربية رابع ترجمة لهذا الكتاب بعد الفرنسية والألمانية والإيطالية . وهذا يدلك على أننا كنا فى طليعة العصر علما ، وجدير بالذكر أن ترجمة ذلك الكتاب وإخراجه فى سلسلة الألف كتاب كانا من الأسباب التى اضطرتنى إلى الاستقالة من إدارة الثقافة والعودة إلى الجامعة ، لأن بعض الوشاة ألقوا فى روع وزير التربية إذ ذاك السيد كمال الدين حسين صبحه الله بالخير ، أن هذا الكتاب غير أخلاقى وخطر ، ولابد من سحبه من السوق ولابد من مؤخذاتى على إخراجه ، واستدعانى الوزير وعاتبنى أشد العتاب على إخراج ذلك الكتاب ، ولم أفهم لماذا أستحق اللوم وأنا أضع بلادى فى طليعة بلاد العالم

فكريا ، ومن يومها استقر فى ذهنى أننى لايمكننى العمل مع هذه العقلية ، وبعد قليل تركت العمل فى الوزارة فعلا وعدت إلى مكانى فى الجامعة ، ولكنى -ومن تفضل بمعاونتى وتشجيعى وفى مقدمتهم الوزير الجليل الأستاذ أحمد نجيب هاشم ، والأخ العزيز أنيس منصور وكان أيامها شابا يتألق ذكاء ونشاطا ، وأخى الأستاذ مصطفى الشهابى-مد الله فى عمره – استطعنا أن نخرج فوق الأربعمائة كتاب فى عامين .

وقد تحدثت أكثر من مرة عن تدهور أجهزة التعليم عندنا ولكنى سأتناوله فيما بعد ، وأبين كيف أن مؤسسات المال الإسلامية تستطيع النهوض بها .

– أن تكون فى بلد صناعة ورق تسد كل حاجاته منه،لأن الورق أداة الثقافة والعلم الكبرى ، وليس هناك بلد محترم فى الدنيا لايصنع كل ما يحتاج إليه من أصناف الورق .

– وفى عصرنا هذا لابد أن تكون فى البلد صناعة كيمائيات وأدوية وافية بكل حاجاته ، لأن الصناعة تقوم أساسا على الكيمياء ، والصحة العامة لاتستقيم إلا بالأدوية ، وإلى جانب الكيمياء لابد من معاهد دراسات طبيعة وخاصة الكهرباء والمغناطيسية والألكترونيات بشتى أنواعها .

– ولابد كذلك من صناعة بلاستيك متطورة ، وهذه موجودة عندنا إلى حد لابأس به وإن كان ينقصها الكثير بل الكثير جدا .

ونحن نستطيع أن ننشىء فى بلادنا العربية والاسلامية ذلك كله ، ولكن يحول بيننا وبين ذلك ثلاث عقبات .

الأولى : هم السماسرة :

فكل صناعة من تلك التى ذكرتها يستورد بضاعتها وكلاء وسماسرة أقوياء جدا وخطرون جدا ، وهم يحاربون إنشاء أى صناعة منها فى بلادنا لأن ذلك يمنع مكاسبهم ، وكل أصحاب البلايين الذين تسمع عنهم ولاتراهم سماسرة يكسبون مئات الألوف من الاستيراد ويتقاضون الملايين من الشركات المنتجة الأجنبية لكى يحولوا دون إنشاء الصناعات عندنا ، والكثيرون منهم يتعاملون مع البنوك الربوية فى بلادنا ، بل بعضهم يملكها ، وفى عصر الانفتاح الذى نعيشه الآن (وقد أسأنا

استخدامه تماما) يعتمد كل بلد غربي مورد لأى صنف من هذه على بنك محلى يتبعه ، ولهذا ففى بلادنا اليوم بنوك أمريكية وإنجليزية وفرنسية وإيطالية وأسبانية ، واليابان تعتمد فى تعاملها معنا على بنوك أنشئت للتعامل مع الشرق الأقصى وهونج كونج ، وهذه البنوك المصرية ظاهرا الأجنبية باطنا تحارب الصناعات المحلية وتشكك فيها .

وقد جرى فى أحد المجالس نقاش حول صناعة الورق .

قلت : إن صناعة الورق صناعة استراتيجية مثل صناعة السلاح أى أننا لابد أن ننتج الورق فى بلادنا كما ننتج السلاح حتى لو كان الورق الذى سننتجه فى بلادنا أغلى من الورق الذى نستورده فإن الأمر يستحق ، لأننا لابد أن نملك صناعة ورق فى بلادنا .

فصاح رجل ضخم الجثة عالى الصوت : هل هذا معقول ياناس ؟ الورق نستورده بثلاثة أرباع تكاليف صناعته فى بلادنا ، هل نرمى بفلوسنا فى البحر ؟!

قلت : أولا يمكن أن يكون الورق المستورد أرخص من الورق المنتج محليا : وثانيا حتى لو كان أغلى فإن إنتاج الورق محليا ينبغى أن يكون جزءا من السياسة القومية لأن الورق سلاح العلم ، وهو مكمل لكل الصناعات المحلية لأنه أصلح مادة للتغليف وخصوصا الورق المقوى المسمى كارديورد .

وطالت المناقشة بينى وبينه ، وأخيرا همس فى أذنى صديق :

– هذا سمسار ورق وعضو فى لجنة استيراد الورق وربحه هو وحده من الاستيراد يصل إلى سبعة ملايين من الجنيهات فى السنة ، إنه هو وزملاءه مستعدون للقتل فى سبيل المحافظة على هذا الكوميسيون .

إذن فكيف نحصل على الأموال اللازمة لهذه الصناعات كلها على المدى الواسع ؟

هناك خطوتان للوصول إلى ذلك ، الأولى أن نعمم إنشاء المؤسسات المصرفية الاسلامية حتى لايخلو منها بلد اسلامى أو عربى ، وذلك لأن تلك المؤسسات ستنفذ خططها عن طريق شبكة أو أكثر من المنشآت المصرفية الاسلامية فى كل بلد عربى وإسلامى ، لأننا سنعمل على اساس أن العالم الإسلامى وطن واحد

متكامل اقتصاديا ، ومالا يوجد فى مصر يوجد فى السودان ومالا يوجد فى السودان يوجد فى سوريا ، وإذا كانت السياسة تعرف الحدود بين بلاد الوطن الإسلامى فإن الإسلام لا يعترف بهذه الحدود ، فالمسلمون أمة واحدة ، ومال المسلمين مال واحد .



الفصل الثانى عشر

نشر الوعى الادخارى
بـــاب واســـع
للنهـوض الاقتــصادى



أكمل حديثى عن شبكات مؤسسات المال الإسلامية لأفرغ بعد ذلك للكلام عن الادخار ، قلت إننا ينبغى أولاً أن ننشر المؤسسات المالية الإسلامية فى طول الوطن العربى والإسلامى وعرضه وأنا أعرف أن بيت المال الإسلامى له فروع فى بلاد عربية وإسلامية كثيرة ، وكذلك بنك فيصل ، ولكننى أريد أن يكون التوسع فى هذه المؤسسات قائماً على خطة ترمى إلى أنه ينبغى ألا تخلو مدينة عربية أو إسلامية كبيرة أو صغيرة من مؤسسة مالية حتى يتجمع المال فى أوعية عامة تغطى العالم الإســلامى كله ، وتستطيع بعد ذلك الانطلاق للعمل الكبير من قاعدة إسلامية شاملة .

وعندما نتحدث بعد قليل عن الادخار سنرى أنه لابد من إنشاء فروع للمؤسسات الإسلامية المالية فى كل قرية ، وفى كل حى من أحياء المدن لكى يتحقق الهدف الكبير المقصود ، والآن ننظر فى موضوع الادخار .

فى سنة ١٩٧٣ أصدر العالم الاسكتلندى آدم سميث Adam Samith كتابه المشهور « ثروة الأمم » الذى أصبح من يوم صدوره الأساس المتين الذى قام عليه علم الاقتصاد الحديث وآدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) لم يبدأ حياته العلمية اقتصاديا ، ولكنه بدأ فيلسوفاً أخلاقياً ، ثم اتجه شيئاً فشيئاً نحو الاقتصاد ، بعد اتصاله بجماعة من مفكرى عصره من بناة الفكر الأوربى الحديث من أمثال تورجو Turgot والآمبير D. Alambert وأندريه موريليه Andre Morelet وهلفيتيوس وفرانسوا كيساى Francioi Quesnay المفكر العظيم الذى أقام نظرية الفيزيو كرات التى تقول : إن الأرض وما يخرج منها هى أساس الاقتصاد كله ، وهؤلاء

الذين ذكرت يعتبرون فعلاً واضعى أساس قوة أوروبا ، وإذا أضفت إليهم .. فى ذلك العصر .. ديفيد هيوم وجون ستيوارت مل ومالهما من أثر فى تكوين الفكر الأوروبى تبينت الحقيقة الكبرى التى لا نريد أن نؤمن بها فى بلادنا ، وهى أن الفكر هو الذى يقود المجتمع ويبنى الحضارة ، ونحن مع الأسف نصر على التمسك بالقول إن قادة المجتمع هم السياسيون والعسكريون والإداريون ، ونحن فى المجالس المتخصصة ومجلس الثقافة فى مصر يبح صوتنا وتتحطم رءوسنا فى الحديث عن حلول لمشاكلنا ، ونرسل بالمذكرات والدراسات إلى رجال الدولة فلا يكلفون خواطرهم عناء قراءتها ، ويفضلون عليها المذكرات السطحية الخاوية التى يكتبونها هم ويرفعونها إلى الوزراء لتأخذ مكانها نحو التنفيذ ، وتنفق الدولة فى ذلك الأموال – ثم يتضح – بعد خسائر مالية فادحة وضياع وقت ثمين – أنها لا تساوى شيئاً ، وهكذا يضيع الوقت ويضيع المال ، ونحن مكاننا لانتقدم ، وعلى كثرة ما نسمع من كلام السياسيين والإداريين وأعضاء مجلس الشعب لم أجد إلا واحداً منهم فحسب يهتم بالفكر والمفكرين ، وهو السيد عبد المنعم عمارة محافظ الإسماعيلية فهو فعلا مفكر يعمل بفكره وقارىء حريص على مستواه الفكرى .
أقول : إن آدم سميث الذى درس وتكون فيلسوفاً أخلاقيا كتب كتاب ثروة الأمم الذى كان له أعظم الأثر فى تطوير الفكر الاقتصادى والعالمى ، وهو يفتتح الفصل الأول من كتابه وعنوانه « تقسيم العمل والقيمة والتوزيع » قائلا : « إن العمل السنوى هو الرصيد الذى يعتمد عليه الشعب أساساً فى الحصول على ضرورات حياته ووسائل رفاهيته » وبهذا وضع هذا الرجل يده على الأساس الحقيقى لثروة أى أمة ، ولكى أعرفك بقيمة هذه الحقيقة أقول لك إن كل دولنا من بعد عصر الراشدين كانت تقيم ثروتها على الضرائب ، أى على اغتصاب ثمرات عمل العاملين ، والدولة الرومانية التى يبالغ الغربيون فى تعظيمها – أقامت اقتصادها على الغزو والاستعمار ونهب الشعوب ، وعلى هذا الأساس أيضاً أقامت الدول الأوروبية اقتصادها فى العصر الحديث ، والمستعمرات كانت رأسمال أوروبا الاستعمارية ، ورخاء بريطانيا فى العصر الفيكتورى لم يقم على عمل الإنجليز بل على جهد العاملين فى مصر والهند وبقية بلاد أفريقيا وآسيا ، وإلى حين قريب كانت الولايات المتحدة تقيم اقتصادها على نهب بلاد أمريكا الجنوبية والوسطى ، ونحن مع الأسف نقيم اقتصادنا اليوم على الديون والقروض والمنح . وهذه الحقائق تكفى

لكى ترى كيف أن عبارة آدم سميث التى بها كتابه العظيم كانت تحدياً للفكر الاقتصادى والسياسى فى عصره ، وهذه الأفكار هى صميم ما أريد أن أقوله فى هذه المقالات .

ولكن الفصل الذى يهمنا من كلام آدم سميث بصورة أكبر هو الفصل الثانى ، وعنوانه : « رأس المال والادخار والاستثمار » وهو يتحدث فيه عن طبيعة رأس المال ، وتراكمه واستخدامه ، وهو لا يستخدم فى التعبير عن رأس المال لفظ Capital بل لفظ Stoch ، والـ « ستوك » عنده يشمل كل المال الدائر فى السوق : مال المنتج ومال المستهلك (أى الثروة القومية كلها) ولايدخل فى ذلك مال الدولة أو مال الخزانة ، لأن المفروض فى بلاد الغرب أن الدولة لا تملك من المال إلا القدر الذى تحتاج إليه لدفع رواتب الموظفين والإنفاق على بعض المرافق الرئيسية وعلى رأسها الجيش والأسطول ، والأمة هناك هى التى تملك معظم المرافق وتديرها بخلاف ما جرينا عليه نحن من أن الدولة تملك كل الثروة القومية ، وكل المرافق وكل شيء بما فى ذلك الشعب نفسه ، فهو فى العرف العام عندنا ملك للحكومة ، وحتى الفقهاء يقرون مبدأ أن المال كله مال الدولة (١) ، وإذا نظرت فى أحسن كتب الأموال عندنا وهو كتاب أبى عبيد القاسم بن سلام وجدته يبحث فى صنوف الأموال التى يليها الأئمة للرعية وأصولها فى الكتاب والسنة وليس فى الكتاب شيء عن الأموال التى تملكها الرعية ، لأن المفروض جدلاً – أن الرعية لا تملك مالاً بل الأمة نفسها رعية والرعية قطيع الغنم أو الجمال أو ما شئت من أصناف النعم ، وهى بهذه الصفة ملك الراعى ، وهذه مفاهيم بديهية عندنا ، وإن لم تكن إسلامية ، أما آدم سميث وجون ستيوارت مل فى كتابه أسس الاقتصاد السياسى Principles of political Economy وفرانسو كيسناى رائد الاقتصاديين الفرنسيين فإن الثروة القومية عندهم هى ثروة الأمم ، ويدخل فيها مال الحاكم والحكومة ، والحاكم والحكومة عندهم ملك للأمة أى أن الأمر هنا مختلف تماماً .

ورأس مال الأمة أو الـ « استوك » عند آدم سميث ينقسم إلى قسمين كبيرين : رأس المال الثابت كالأرض والانهار والمناجم والبحار ورأس المال الدائر Circulating Capital وهو غلاف الأرض وكل منقول ، ويدخل فى ذلك المال . والمال عند

آدم سميث هو عجلة التبادل .الكبرى ووسيلة التجارة الرئيسية ، والمال ينشأ ويتجمع أساساً من العمل والادخار والتراكم Accumulation أى تراكم المدخرات عاماً بعد عام حتى تصبح رءوس أموال ضخمة تقام بها المشروعات الخاصة والعامة ، وتزداد قوة وثباتاً بحسن الإدارة وبعد النظر والتدبير . وهنا أصل بالقارىء إلى لب الموضوع الذى أتحدث عنه لأننا لا نستطيع أن نقيم ثروة قومية إلا إذا كان لدى الشعب مال مدخر يمكن له من إنشاء المشروعات التى لا بد منها لشعب قوى مستقل ومالك لزمام مصائره .

وأتابع أفكار آدم سميث هنا لكى أفرغ بعد ذلك للكلام عن الادخار ، فأقول إن آدم سميث يتفق مع الفيزيوكراتس أى الطبيعيين على أن العمل الوحيد المنتج هو العمل الزراعى لأنه إنتاج القوت ، وهو متجدد عاماً بعد عام ، وكل عمل عدا العمل الزراعى غير منتج أو غير مثمر فى رأيهم ورأى آدم سميث ، وكان مثل هذا الكلام معقولا ومقبولاً فى عصره ، لأن الانقلاب الصناعى الذى نقل محور الإنتاج من الزراعة إلى الصناعة لم يكن قد بدأ بعد .

وآدم سميث يرى أن الادخار هو أساس ثروة الأمم . والادخار فى رأيه استثمار وكل مدخر هو مستثمر من تلقاء نفسه لأن الادخار هو ذلك الجزء من إنتاجك الذى تستطيع صيانته عن الإنفاق ، وهو يصبح ثروتك وعماد حياتك المادية مع التراكم والتضخم عاماً بعد عام ، وأنت تستطيع أن تنشىء به تجارة أو صناعة إذا نجحت فى تكبير حجمه بحسن التدبير ، وأنت تستطيع كذلك أن تشارك به مع غيرك فى إنشاء صناعة أو تجارة كبيرة . أما الجزء الذى تنفقه من كسبك فهو رأسمال هالك ، ولا يعتبر ثروة لك أو ثروة للأمة ، وهذه الأفكار قالها قبل ذلك بقليل الاقتصادى الفرنسى تورجو ، ولهذا فهى تسمى فى العادة أفكار تورجو سميث ، وهذه الأفكار تستنكر الإنفاق وتقول إنه تضييع للجهد والثروة والإنسان لهذا لابد أن ينفق أقل جزء مما يكسب ويدخر الباقى ، وهو يستطيع ادخاره بضائع وأشياء عينية كما يستطيع تحويله من خرافة إلى مال ، وهذا ضرورى أحيانا لأن البضائع قد تفسد أما المال فلا يفسد ، ولكنه هو نفسه لا قيمة له فى ذاته إلا انه وسيلة تعامل ، ومن هنا كان الاستكثار من المال خطأ فهو مجرد وسيلة وأنت إذا جعت وعندك مال الدنيا فإنك لا تستطيع أن تأكل المال ورغيف خبز فى هذه

الحالة خير من خزانة مال ، وآدم سميث يستنكر تثمير المال عن طريق إقراضه بالربا ، لأن الربا فى كل صوره استغلال لحاجات الناس . وهذا طبيعى لأن الإقراض بالربا وتثمير المال فى أموال الناس واستذلال الناس بالديون والسيطرة عليهم بتهديدهم ببيع المرهونات لاستيفاء الدين وأرباحه ، كل هذه أفكار يهودية ، وقد سبق أن **تكلمت** فى ذلك بما يغنى عن التكرار .

وهذه الأفكار كلها قريبة من الفكر الإسلامى فى شأن المال ، فإن المال — من وجهة النظر الإسلامية — لا قيمة له فى ذاته ، والقناطير المقنطرة من الذهب بلاء يفسد حياة الإنسان . وفى سورة الإسراء سلسلة ذهبية من الآيات المحكمات إذا أنت قرأتها بتدبر تبينت أن كل ما قاله آدم سميث وتورجو متضمن فيها بأبلغ أسلوب ، وهى فى مجموعها تكون جانباً رئيسياً من الفكر الاقتصادى الإسلامى ، وسأقبل بها الآن على نسق ابتداء من الآية ٢٦ وأرجوك أن تفسرها الآن تفسيراً جديداً على ضوء ما قدمت على ضوء روح عصرنا .

قال جل جلاله :

﴿ وَءَاتِ ذَا القُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالمِسكِينَ وَابنَ السَّبِيلِ وَلاَ تُبَذِر تَبذِيراً * إِنَّ المُبَذِرِينَ كَانُواْ إِخوَٰنَ الشَّيَٰطِينِ وَكَانَ الشَّيطَٰنُ لِرَبِهِ كَفوراً * وإِمَّا تُعرِضَنَّ عَنهُمُ ابتِغَآءَ رَحمةٍ مِن رَّبِكَ تَرجُوهَا فَقُل لَّهُم قَولاً مَّيسُوراً * وَلاَ تَجعَل يَدَكَ مَغلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِك وَلاَ تَبسُطهَا كُلَّ البَسطِ فَتَقعُدَ مَلُوماً مَّحسُوراً * إِنَّ ربَّكَ يَبسُطُ الرِزقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرَاً بَصِيراً * وَلاَ تَقتُلُواْ أَوْلَٰدَكُم خَشيَةَ إِملَٰقٍ نَّحنُ نَرزُقُهُم وَإِيَّاكُم إِنَّ قَتلَهُم كَانَ خِطئاً كَبِيراً * وَلاَ تَقرَبُواْ الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلاً * وَلاَ تَقتُلواْ النَّفسَ الَّتِى حَرَّمَ اللهُ إِلاَّ بِالحَقِ وَمَن قُتِلَ مَظلُوماً فَقَد جَعَلنَا لِوَلِيِّهِ سُلطَٰناً فَلاَ يُسرِف فِّي القَتلِ إِنَّهُ كَانَ مَنصُوراً * وَلاَ تَقرَبُواْ مَالَ اليَتِيمِ إِلاَّ بِالَّتِي هِىَ أَحسَنُ حَتَّىٰ يَبلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوفُواْ بِالعَهدِ إِنَّ العَهدَ كَانَ مَسئُولاً * وَأَوفُواْ الكَيلَ إِذَا كِلتُم وَزِنُواْ بِالقِسطَاسِ المُستَقِيمِ ذَٰلِكَ خَيرٌ وَأَحسَنُ تَأوِيلاً ﴾

الإسراء ١٧ / ٢٦ : ٣٥

وأنبهك هنا إلى أن الله سبحانه يورد بين آيات اقتصادية آيات أخرى أخلاقية مثل النهى عن الزنا ، وقتل الأولاد والنهى عن قتل النفس التى حرم الله إلا بالحق ، والحكمة فى ذلك هى أن سياسة المال فى الإسلام جانب من النظرية الأخلاقية الإسلامية العامة .

والآن ننتقل إلى الفقرة التالية من بحثنا هذا فأرجو أن تستحضر فى ذهنك كل ما قلته إلى الآن حتى نصل فى النهاية إلى النتائج التى نتوخاها من وراء هذه الدراسة .

* * *

ثروة الأمة إذن هى ثروة أفرادها وليست ثروة حكومتها . لأن الحكومة لا يحق لها-إسلاميا واقتصاديا - أن تملك من المال إلا ما تسير به أمورها من دفع رواتب الموظفين والإنفاق على الدفاع . وليس من حق الدولة أن تهيمن على كل المرافق لأن المرافق للشعب،وينبغى أن تترك للشعب ليديرها بما فيه صالحه لا بحسب ما يراه الحكام . لأن الحكام لا يعرفون إلا نادراً حاجات الشعب الحقيقية ، وهم نادراً ما يحسون إحساساً حقيقياً بمدى متاعب الشعب والأمة ، مادام رجال الحكومة أفراداً من الشعب ، فكيف ولماذا يكونون أفضل أو آمن من غيرهم لمجرد أنهم موظفون ؟ بل الحق أنهم خدم الشعب لا سادته ، واعتبار الشعب رعية والحكومة راعية مفهوم غير أخلاقى ، ومن ثم فهو ليس إسلاميا .

* * *

وثروة الأمة الحقيقية هى ثمرة عمل المواطنين . وأبرك العمل هو إنتاج الأمة لغذائها ، لأن ذلك ضمان استقلالها وأمنها على نفسها . ولا يجوز لأمة حريصة على استقلالها وأمنها وكرامة شعبها أن تستدين لتطعم ، فضلا عن الاستدانة بالربا . وبدلاً من أن تستدين لتعطى كل مواطن عشرة أرغفة فى اليوم لابد أن تقنع الشعب بأن يكتفى المواطن برغيفين أو حتى برغيف فى اليوم لكل فرد . لأن المواطن لن يموت جوعاً إذا هو اكتفى برغيفين أو رغيف واحد فى اليوم ، ولكنه سيموت إنسانيا وقوميا (وصحيا أيضا) إذا نحن اقترضنا بالدين لكى نضمن له عشرة أرغفة فى اليوم .

ومادامت الثروة كلها كسب الشعب فهو الوحيد الذى يقرر ما يدفعه الفرد من الضريبة . وهذا مبدأ كان ينبغى أن نكون السابقين إليه إذا كنا نفكر على هدى الكتاب والسنة ، ولكن الإنجليز سبقونا إليه وقالوا : لا ضرائب بدون تمثيل (برلماني).

ومادام المال كله مال الشعب فلا يجوز – إسلاميا وقوميا – مصادرته أو المساس به أو توجيه استخدامه من ناحية السلطة الحاكمة . وليس فى الدنيا دين أو عقيدة أمَّنت النفس والمال كما أمنهما الإسلام ، لأن تأمين المواطن على ثمرة كسبه هو الدافع الأساسى له إلى العمل ، فإذا لم يأمن المواطن على ماله أخفاه أو بدده أو تراخى أو توقف عن العمل فتتلاشى الثروة القومية . وهذا هو المعول الذى هدم الكيان الاقتصادى للعالم الإسلامى كله . والمصادرات وعدوان الحكام على أموال الناس هى السبب الأكبر فى فقر الشعوب الإسلامية بل إملاقها . وإلى مطلع العصر الحديث كانت شعوبنا كلها شعوباً مفلسة . حتى الحكومات التى بدأت غنية -كالعثمانيين- أفلست فى النهاية بسبب عدوانها المستمر على أموال المواطنين ، لأن الأمر انتهى إلى أن الحكومات لم تجد ما تعيش عليه : فلا ثروة قومية تفرض عليها ضرائب ولا مال يصادر . والسلطان المملوكى قبل الأخير ، وهو قنصوه الغورى كان سلطاناً مفلساً ، وقد وصفه السفير الأسبانى برو مارتيردى انجلاريا Peromartyrde Anglaria عندما لقيه قال إنه وجده جالساً على دكة خشب على بلاط قصره فى القلعة وعليه قفطان فقير من التيل .

فلكى تكون هناك ثروة قومية لابد أن يكون هناك أمان على النفس والمال . ولا سلطان للحكومة على شىء من مال الناس إلا بنص يضعه الشعب بنفسه . ومعظم ما نقاسيه اليوم من الفقر الاقتصادى ناتج من عدوان العصر الناصرى على الأموال والأنفس . وكل ما تم فى ذلك العصر من تأميمات ومصادرات كان عملاً غير إسلامى أو قومى . ومصر فى نهاية القرن التاسع عشر كان حكامها قد بددوا ثروتها وأغرقوها فى الديون . ومن بداية الاحتلال البريطانى إلى سنة ١٩١٣ كان الشعب المصرى قد سدد معظم ديونه واستعاد – عن طريق الشراء – كل شبر من الأرض استولى عليه الأجانب . وهذه السنة بالذات – بحسب ما قرأته فى مقال

لا أذكر عنوانه أو أسم كاتبه – ولا أذكر إلا أنه فرنسى نشر فى مجلة مصر المعاصرة L'Egypte Contemporalne كانت سنة استعادة الشعب المصرى لتوازنه المالي ورخائه الداخلى . ومن ١٩١٣ إلى ١٩٥٢ كنا قد أعدنا بناء اقتصادنا القومى وأنشأنا ثروة قومية جديدة ، وظهر فينا مزارعون عظماء أنشئوا ضياعا وأدخلوا زراعات ونهضوا بأخرى وبلغت صادراتنا الزراعية – بفضل هؤلاء – مبلغاً يزيد على عشرين مليون جنيه فى السنة ، ونشأ فينا اقتصاديون صناعيون وتجار مهرة واقتصاديون بارعون من أمثال طلعت حرب ومدحت يكن وفؤاد سلطان وأمين يحيى وسيد ياسين ، وعبد اللطيف أبو رجيلة وإبراهيم عامر ومحمود شكرى ومحمد فرغلى نهضوا بالاقتصاد المصرى نهضة كبرى ، وكل الثروة القومية التى بناها هؤلاء جميعا بددها عبد الناصر بسياسته المدمرة ، وسرق الجانب الأكبر منها رجاله ومساعدوه ، بل عاقبنا صناع هذه الثروة القومية فلعناها وسميناهم إقطاعيين لصوصاً . وما بقى من آمال إعادة البناء تبدد نتيجة لتشريعات مخربة منها قانون العمل الفردى وهو مصيبة قومية أتعست العمال وخربت الصناعة ويليها فى التخريب قانون مجانية التعليم التى خربت البناء العلمى الثقافى الذى بنيناه من بداية القرن إلى قيام الثورة المباركة . والطامة الكبرى هى سياسة دعم الطعام تحت ستار الأمن الغذائى . ومن المستحيل أن يأمن أى شعب غذائيا إذا كان يأكل بالقروض والحسنات الخارجية . وقد كان الرغيف قبل الدعم بقرش ، وهو اليوم بعشرة قروش . ومن عجائب الحالة الفكرية المصرية فى أيامنا هذه أن الذين تظاهروا احتجاجاً على زيادة ثمن الرغيف من قرش إلى قرش ونصف فى ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ هم أنفسهم الذين يتزاحمون اليوم على بائع الرغيف بعشرة قروش ، وليس هذا بغريب ، لأن الذين دمروا حياتنا الاقتصادية والسياسية دمروا فى نفس الوقت فكرنا ، والنظرية الأساسية عندهم كانت تقول إن البلد ينبغى ألا يكون فيه إلا سيد حر واحد ومالى واحد ومفكر واحد ومتكلم واحد وهو السيد الأعلى ، ومن نتائج هذا الفكر المدمر أن ثروة الفكر التى بنيناها من أوائل القرن الماضى تتصفى اليوم بسرعة رهيبة كأنها ماء وضعته فى غربال . ونحن اليوم لا نفكر بالعقل أو المنطق بل « بالبسطرمة » لأنهم عندما أخذوا أدمغتنا وضعوا لنا مكانها – بعيدا عنك صرمة .

★ ★ ★

وكل هذه سياسات وممارسات ينبغى أن تبطل حتى نستطيع بناء اقتصاد حقيقى سليم يقوم على العمل والإنتاج الجيد والادخار . ومعظم إنتاج القطاع العام إنتاج غير جيد ، أو هو – على الأقل ـــ إنتاج لا يصلح للتصدير ، فهو ثروة استهلاكية يباع أقلها فى محلات القطاع العام ويكدس باقيها فى المخازن . ولا سبيل إلى إصلاح ذلك إلا بأن ترفع الدولة يدها عن مال الشعب واقتصادياته . فإن الدولة بطبيعتها لا تصلح تاجرة أو صانعة . والبائع الموظف الذى يقف ليبيع فى القطاع العام يعتقد أنه سيد العميل لمجرد أنه موظف « قد الدنيا » كما يقولون وما من مرة دخلت محلا من محلات البيع التابعة للقطاع العام إلا خرجت مغموماً ، فإما أن يغمنى السيد البائع – وهو دائما على حق – أو تغمنى البضاعة التى أشتريها .

إذا أصرت الدولة على التمسك بقطاعها العام فهى حرة فى ذلك ، ولكن عليها أن تدعنا على الأقل أحراراً فى أن نبنى لأوطاننا اقتصادا جديداً سليماً على أساس الادخار ، وقد رأيت فيما مر بك أن الادخار توجيه قرآنى تضمنته الآيات التى سقناها من سورة الإسراء ، ورأيت كذلك أن الادخار أساس الاقتصاد الغربى غير الربوى الذى وضعه بناة الفكر الاقتصادى الغربى ، وقد حدثتك عنهم بما فيه الكفاية . فدعنا ندخل الآن فى لب هذه الدراسة ، وهو بناء الفكر الادخارى القومى على نطاق واسع لكى نبنى ثروة قومية حقيقية سليمة ومتينة ووافية بكل مطالب القوة القومية والاستقلال القومى التى حدثتك بها ، وكل ما نرجوه أن يريحنا جهابذة الاقتصاد الربوى الحكوميون من عبقريتهم جتى نستطيع أن نبنى « على نضيف » وما رأيك فى ناس يقولون إن البنوك الربوية حلال ومؤسسات المال الإسلامية حرام ؟ وهؤلاء لا تستبعد قط أن يقولوا لك يوماً ما ان شرب الماء الزلال حرام وأن الشراب الوحيد الحلال هى بنت الحان .





الفصل الثالث عشر

أساس الاقتصاد
الإسلامى السليم
العمل الجيد
الصالح للتصدير
والوعى الادخارى



كدنا أن نصل بهذه الدراسة إلى ذروتها وندخل فى صميمها وهو الإجابة عن أسئلة رئيسية منها :

- إذا كانت سياسة المال في الإسلام جزءا من أخلاقيات الإسلام وهى ما نسميه بمكارم الأخلاق - فكيف يكون التطبيق العملى للتدبير الأخلاقى للمال ؟

- كيف ننشىء مؤسسات مالية إسلامية أخلاقية لا ربوية ، وتحقق مع ذلك أرباحا ؟

- كيف نجعل المال والمؤسسات المالية الإسلامية وسيلة للنهوض ببلاد الإسلام وتحقق أمنها الغذائى والتكنولوجى ؟

- كيف يكون المال الإسلامى رابطة بين المسلمين وبلادهم بعضها لبعض ؟

وأعتقد أننا إذا استطعنا أن نقدم هنا إجابة معقولة وعملية عن هذه الأسئلة أو بعضها نكون قد قدمنا بهذه الدراسة خدمة حقيقية إلى عالمنا الإسلامى .

وأحب أن أتقدم للقارىء قبل الدخول فى هذا الفصل من البحث بثلاثة رجاءات أساسية .

أولها أن يعتبر هذه الدراسة بكل ما فيها مجرد فتح لموضوع إنشاء اقتصاد إسلامى عملى سليم ، وكل جزء فيه قابل للتعديل أو النقض ، لأنّ صواب الرأى لايخرج إلا من الحوار الهادىء المتأنى وسعة الصدر واحترام آراء الآخرين .

والثانى هو أن هذا الكلام يصدر عنا لأننا مسلمون ولكن هذه الحقيقة لاينبغى أن تنسينا أن الإسلام فى ذاته حضارة ، والحضارة حرية وتسامح ومحبة ، وإسلامنا

الحضارى يأمرنا بأن نحترم كل الأديان ، وأن نذكر دائما أننا إذا كنا نعتز بإسلامنا فلا ينبغى أن ننسى أبدا أن المسيحى أيضاً يعتز بمسيحيته ، وله الحق كل الحق فى ذلك ، ولايجوز لنا أن نقول كلمة أو تصدر عنا إشارة فيها لفظ يجرح شعور أى مسيحى أو يهودى ، ومن هنا فإننا نرجو من يشاء من المسيحيين واليهود والبوذيين وغيرهم أن يدخل معنا فى هذا الحوار ، لأننا نتعرض هنا لمشكلة الاقتصاد العالمى ، وهى مشكلة عصرنا ، وكل الذى نرجوه هو أن يكون الحل الإسلامى لمشاكل الاقتصاد حلا معقولا ومقبولا وصالحا للتطبيق عند غير المسلمين . والقارىء يذكر أننى تحدثت فى هذه الدراسة بكل احترام وتقدير عن موقف مارتن لوثر من الربا وتدبير المال وعن آراء مفكرين كثيرين غير مسلمين أمثال فرانسوا كيسناى والفيزيوكراتسى وآدم سميث وجون ستيوارت ميل ، وكل الذى استنكرناه هو الفكر الاقتصادى اليهودى الذى يحرم المراباة بين اليهود ولكنه يجيز لليهود التعامل بالربا الفاحش وامتصاص المال من غير اليهود وأنا واثق من أن هذا الفكر غير يهودى أصيل أى لا وجود له فى التوراة ..

والرجاء الثالث هو أن يستجمع القارىء كل ما قلته فى هذه الدراسة فكل جزئية من البحث لازمة لنا للوصول به إلى الثمرة المطلوبة ، ومن الأساسيات عندى أن كل مقال لايقرأ لاينبغى أن يكتب ، وكل كتاب لايباع لاينبغى أن يطبع لأن القصد من الكتابة هو النفع العام . وما من سطر كتبته هنا إلا وفى ذهنى أننى أخدم به النفع العام ..

بهذه الرجاءات الثلاثة فى أذهاننا نستطيع أن نواصل الكلام .

* * *

لكى تكون المؤسسات الإسلامية، التى ندعو لإنشائها، حرة فى تصرفاتها وسياساتها ينبغى ألا تكون حكومية ، ولايجوز أن تشترى الحكومات أو المصارف الخاضعة لها من الأسهم ما يعطيها سلطة تسيطر بها على مجلس الإدارة ، لأننا فى الحقيقة نريد أن نقيم اقتصادا إسلاميا عاما تملكه الأمة ، وتتصرف فيه بما يحقق لها مصالحها دون تدخل من الحكومات ، وليس معنى ذلك أنها لاتخضع لتشريعات المال المحلية ، فهى تنفذ كل متطلبات هذه التشريعات ، ولكنها لاتخضع لرجال الدولة ولاتلتزم بخدمة سياسات هذه الدول ..

ولكى تكون قادرة فعلا على خدمة المجموع الإسلامى ، فلا ينبغى أن تكون محلية بل لابد أن تغطى كل مؤسسة منها منطقة إسلامية ، وقد كان المثل الأعلى أن تغطى كل مؤسسة العالم الإسلامى ، ولكن التجارب دلت على أننا غير قادرين على الإدارة السليمة للمؤسسات الدولية الكبرى ، ولهذا فإننى أقول على سبيل المثال أن تعتبر منطقة المملكة العربية السعودية وبقية بلاد منظمة التعاون الخليجى ومصر والسودان نطاقا صالحا تغطيه مؤسسة مالية إسلامية ، فيكون لها فى كل واحدة من دول النطاق فرع أو أكثر ، لأن العمل هنا سيقوم على تجميع أكبر قدر ممكن من المدخرات ، وتوجيهها لخدمة المنشآت القومية العامة التى ذكرناها آنفا : (الأمن الغذائى وصناعات الموتور والدينامو والطلمبات والسيارات والورق وما إلى ذلك) .

ولكى تكون تلك المؤسسات إسلامية حقا ، فإنها لن تستثمر أموالها فى أى مشروع لايحقق نفعا حقيقيا للأمة الإسلامية مهما كان ربحه ، ومثال ذلك شركات الحلوى للأطفال والمسليات أو أدوات الترف والزينة والعطور ، فهذه ربما جاز إنشاؤها ، فيما بعد ، أى أن تسد الحاجات القومية الرئيسية ، وهذه المؤسسات بطبيعتها قومية إسلامية شعبية عامة ، وإذا كانت حكومات بعض البلاد الإسلامية ترى اليوم حرجا فى أن تسمح لبلد إسلامى آخر بأن يشترى مساحات واسعة من أرضه لاستثمارها فى الزراعة ، فإن هذا الحرج سيزول بالنسبة للمؤسسة المالية الإسلامية : لأن لهذه المؤسسة فرعا فى نفس البلاد ، وهذا الفرع المحلى هو الذى سيشترى الأرض ويزرع ويستثمر ويقسم المحصول الناتج بين ضمان الأمن الغذائى المحلى والأمن الغذائى الإسلامى العام .

وبعض البلاد الإسلامية ترى حرجا فى السماح للعمال من غير مواطنيها بالعمل فيها بأعداد كبيرة . والحرج هنا ناشىء عن حساسية قومية محلية زائفة زرعها الاستعمار فى قلوب المسلمين بعضهم حيال بعض ، لتفريق جمعهم ، ومثال ذلك حساسية السودان مثلا نحو الإذن للفلاحين المصريين للعمل فى السودان على نطاق واسع . وأنا هنا أتكلم بالصراحة التى تعودها الناس منى ، وأنا أعلم أن هذه الحساسية السودانية موجودة لكننا نتستر عليها لاعتبارات سياسية ، ولكننى لست رجل سياسة ولا لى بها صلة ، وإنما أنا رجل عربى مسلم أخدم الوطن العربى

والإسلامى جميعا ، وأنا من ناحية القلب والفكر سودانى وسعودى وكويتى بقدر ما أنا مصرى . وقد كتبت مرة فى مجلة البيئة » التى كان يصدرها الزعيم المغربى المرحوم علال الفاسى – طيب الله ثراه – مقالا قلت فيه « إننى مصرى مغربى » ولو قلت إننى مصرى مغربى أندلسى لكان ذلك استكمالا لاسمى وتوضيحا لرسمى « فما راعنى إلا وعلال يدخل على فى مكتبى فى معهدنا فى مدريد ويعانقنى ، ويقول إن كلامى حركه واستثار لواعج نفسه ، فما أحس إلا وهو فى الطائرة فى الطريق إلى ! أقول إن الحساسية نحو هجرة الفلاحين المصريين ستتلاشى فى هذه الحالة لأنهم سيكونون مهما كانت أعدادهم عمالا فى شركة استثمار زراعى سودانية يملكها فرع البنك فى السودان ، فهم مصريون ولكنهم يعملون لحساب شركة سودانية خاضعة للقانون السودانى ، وكل العاملين فيها خاضعون لقوانين العمل السودانية والمؤسسة المالية السودانية هى كفيلتهم إذا جاز لى أن أستخدم هذا المصطلح الشائع فى البلاد العربية ، وسيكون شأنهم فى هذه الحالة شأن المصريين العاملين فى البلاد العربية ، وهم يزيدون على المليونين وهم هناك ضيوف وعاملون ولا حساسية من ناحيتهم أصلا .

والذى أريد أن أقوله هو أن مال هذه المؤسسات سيعامل على أنه مال إسلامى عام فى خدمة المسلمين أجمعين . وأن شبكات المؤسسات الإسلامية العامة ، ستكون رابطة إنسانية إسلامية ، تخفف الكثير من الحساسيات القومية والمحلية التى ابتلى بها العالم الإسلامى نتيجة لدسائس الغرب وتدبيراته الخافية والمعلنة ، وخاصة بعد قيام إسرائيل ، فإنها فى الواقع تعيش على خلافات العرب والمسلمين ، ومادامت المؤسسة المالية الإسلامية ستكون مؤسسة محلية قومية فى البلد الذى تعمل فيه ، فإنها ستكون حرة التصرف فى حدود تشريعات هذا البلد دون أن يؤثر ذلك فى التزامها بالأسس الإسلامية العامة من حيث استخدام المال استخداما أخلاقيا إنسانيا كما بينت ..

وقبل أن أترك هذه الفقرة أضيف ملاحظتين : الأولى هى أن المؤسسة المالية الإسلامية ستكون لها سياسة عمالية محددة الخطوط والقواعد ، فإنها ستعد العمال الذين تستخدمهم فى مشروعاتها إعدادا حديثا بمعنى أنها ستعدهم فى هيئة أطقم عمالية كاملة على مثال ما يعمل الكوريون مثلا ، فعمال البناء مثلا لن يعملوا فرادى

ودون تدريب ، بل سيعدون فنيا وحرفيا وعلميا على أساس أنهم أطقم كاملة لبناء مستشفى أو مدرسة أو عمارة سكنية أو عمارة مكاتب أو موقف سيارات ذى طبقات أو تحت الأرض أو إنشاء طرق أو أنفاق أو كوبرى علوى ، والطقم سيكون مكونا من كل العمال الفنيين اللازمين للعمل بما فى ذلك عمال الزراعة فسيدرب الفلاحون على أنواع الزراعة على الأرض على آخر التقنيات،وسيعد المهندسون الزراعيون إعدادا علميا وعمليا،وسيكون عملهم منظما تنظيما علميا تاما .

وهذا معناه أن المؤسسة ستنشىء معاهد ومراكز تدريب لكل فرع من فروع العمل . والدراسة فى هذه المعاهد والمراكز لن تكون مجانية بل سيدفع المتدرب أتعابا تغطى نفقات تدريبه ، وإذا لم يكن لدى العامل المال اللازم لنفقات التدريب فستحمله عنه المؤسسة وتستعيدها منه على أقساط عندما يعمل .

والملاحظة الثانية هى أن العمل فى كل المؤسسات الإسلامية المالية سيتم على أحسن الأساليب التقنية الحديثة ، فلا وجود لخطابات اليد ذات الخط الردىء ، فكل من يعملون فيها لابد أن يجيدوا الآلة الكاتبة ويتقنوا استخدام الحواسب الإلكترونية على المستوى الذى يتطلبه العمل الذى سيتولونه . وهذه اشتراطات يلزم المتقدم للعمل أن يستوفيها على نفقته قبل أن يتقدم للعمل ، لأن كل الوظائف سيتم شغلها بمسابقات لأننا ينبغى ألا نستخدم إلا الأحسن والأقدر والأكفأ لأننا سندفع الأعلى دائما والنظرية المصرية فى التوظيف على أنه إحسان أو أكل عيش نظرية غير إنسانية ومدمرة . وأنا من الناس الذين يعتقدون بأن الإحسان الجائز هو إحسان الإنسان إلى نفسه بالحرص على الأخلاق الفاضلة والتزام الدين والاستماع الدائم إلى صوت الضمير . أما إحسان الإنسان إلى الغير فلا يجوز إلا على أساس المحبة والتساوى وتبادل المنافع والتعاون على الخير ، أما إحسان الإنسان إلى غيره بإعطائه المال أو توكيل العيش .. فهو إهانة لأنه يفترض أن هناك سيدا محسنا ومسودا محسنا إليه ، وهذا الأمر مهين للاثنين معا ، والمحسن الوحيد على هذا الأساس هو الله سبحانه صاحب الإحسان والأفضال على الخلق أجمعين .

أقول إن وظائف المؤسسات المالية ستكون كلها بمسابقات ، ولن تأخذ إلا الأفضل ، والوظيفة على هذا الأساس ستكون اختبارا دائما لصاحبها ، فمادام يحسن

العمل فله الأجر والمكافأة وأبواب الترقية ، فإذا أساء أو تكاسل أو تواترت أخطاؤه فلابد من العقاب ، والعقاب هنا يصل إلى الفصل ، لأننا لا ينبغى أن ننسى أن المسئولين عن المؤسسة لا يتصرفون في أموالهم بل فى أموال الناس .

★ ★ ★

وسيوجه جهد تلك المؤسسات أول الأمر لتوفير الغذاء ، لأنه ضرورة قومية أولا ، ثم لأنه سريع العائد ثانيا ، فلا بد أن تطعم البلاد الإسلامية نفسها ، ولابد أن تكون قادرة على أن تقدم الغذاء لغيرها من دول آسيا وأفريقية ، وإنتاج الغذاء هنا سيكون على نطاق واسع جدا ، لأن مهانة الاقتراض لدعم الطعام إهانة بالغة وخطأ جسيم ، (ودعم الغذاء فى ذاته خطأ جسيم) ، ومادمنا قد وصلنا إلى حد التزاحم على بائع الرغيف بعشرة قروش ، فما معنى دعم الرغيف إذن ؟ والحكومة على الجملة ينبغى أن ترفع يدها عن الغذاء والتجارة فهى لم تحسن بتدخلها فى الأسعار والتجارة والصناعة إلى أحد : لا إلى نفسها ولا إلى الناس ، وإذا توصلنا عن طريق المؤسسات المالية والإسلامية إلى إنتاج الغذاء الكافى ، وصارت مقادير الطعام فى الأسواق فوق الحاجة اختفى تلاعب التجار بالأسعار وإخفاء البضائع وانهارت دولة المعلمين .

وبهذه المناسبة أقول إن جهد المؤسسات المالية الإسلامية ينبغى أن يتجه الى البعد عن الحكومات ما أمكن . ولست أقصد بالحكومة هنا نظم الحكم أو الرياسات ، فهذه سياسة ، وهؤلاء رجال سياسة ، لهم علينا حقوق ، ونحن لا شأن لنا بالسياسة ، وإنما أقصد موظفى الحكومة من وكلاء الوزراء فنازلا إلى الفراشين فهؤلاء جميعا – إلا من عصم ربك – يشتركون فى خصائص واحدة كأنهم صنف من البشر قائم بذاته ، فهم لا يفكرون ولايستخدمون ذكاءهم إلا فى مصالح أنفسهم وفى توافه الأمور . وهم حرفيون (بفتح الحاء) متمسكون بما يسمى بالروتين فيما يتعلق بمصالح الناس ، أما فيما يخصهم فلا روتين ولا قانون ، ومن ثم فهم لا يحلون لك مشكلة أبدا ، وأنت تدخل على الواحد منهم بمشكلة وتخرج بعشر مشاكل ، وتدخل إنسانا وتخرج حشرة وهم لا يتدخلون فى شيء إلا أفسدوه [illegible] ومهمتهم الأساسية التى يتقاضون عنها الرواتب هى تسويد عيش الناس .

وأظننا قد انتهينا في فيما سبق إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية هي - بكل اختصار - أوعية ادخارية .

ونحن في مجموعنا شعوب تعرف الادخار ، وتتكلم عنه ، ولكننا لسنا ادخاريين بل إنفاقيين . ولو أنك عملت إحصاء بمن يتعاملون مع البنوك في بلادنا إدخارا أو إيداعا أو تعاملا - لمازادت نسبتهم إلى مجموع السكان على خمسة في المائة ، وتدخل في هذه النسبة الضئيلة طائفة الموظفين الذين يحولون مرتباتهم على البنوك ، فهؤلاء ليسوا مدخرين ولا متعاملين مع البنوك ، وإنما هم يفعلون ذلك ولعا بالمظهر أو تهربا من الوقوف في الصف يوم القبض ، ومرتباتهم لاتكاد تستقر في البنك حتى تسحب .

أما بقية الشعب وهي تسعة وتسعون في المائة منه فلا تعرف الادخار لأن عقليتهم غير ادخارية . وهناك شعوب ادخارية وشعوب إتفاقية ، فمعظم الشعوب الإسلامية إتفاقية ، وقاعدتها في التعامل مع المال هي « اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب » ومعظم الشعوب الأوربية ادخارية أي أن الفرد من أفرادها لابد أن يدخر جزءا مما يكسب مهما قل . وأضرب لك مثلا بالشعبين الألماني والسويسري ، فقد عشت فيهما وأستطيع أن أتكلم عن خبرة ومعايشة ، وعند الألمان والسويسريين مثل يقول إنك لا تنام نوما هادئا إلا إذا وضعت تحت مخدتك فينجين ، والفينج هو أصغر وحدة مالية عندهم ، وهي تقليل - في المعنى لا في القيمة - مليما ومهما قل دخل الإنسان هناك فلا بد أن يدخر منه شيئا ، وفي أيام التعاسة والفقر بعد الحرب العالمية الثانية ، أيام كان دخل الألماني عشرة ماركات في المتوسط ، كان الواحد منهم يدخر اثنين ، وهذا ينطبق ايضا على النساء ، وهو عندما يضع مدخره الضئيل هذا في صندوق التوفير أو « الأشيار كاسه » ينساه تماما ولا يمسه أبدا .

وبعد نهاية الحرب وإنشاء الأمريكيين لمشروع مارشال لمساعدة الشعوب الأوروبية التي تخربت بلادها اختصوا الألمان بأوفر نصيب . ولم يكن الهدف من ذلك إعانة الألمان على إعادة بناء بلادهم بل صرفهم عن العمل وتعويدهم الكسل والعيش على الإحسان الخارجي - وهذا هو حلم الأحلام عندنا مع الأسف ! وكان نصيب الشخص الألماني الغربي الذي يريد العمل حوالي مائة مارك

فى الشهر مع معاونات من الغذاء ، وكان هذا يكفى للعيش فى حدود معقولة . وظن الأمريكيون أن الألمان الذين تعذبوا عذاب الهون خلال الحرب سيستنيمون إلى ذلك الإحسان ويتعودون الكسل .

ولكن الألمانى المدخر كان يدخر من كل مائة مارك ما بين خمسة ماركات وعشرين ، وصناديق التوفير عمرت بالمدخرات . والفلاح الذى تخربت أرضه انكب على العمل وأنفق من مدخره المجتمع ، وبنى حظائر واشترى ماكينات وأنتج . وفى السنتين الأوليين كانت ألمانيا تطعم نفسها بنفسها . أما الألمانى الصانع فقد عاد إلى مصنعه الصغير أو دكانه وأصلحه وجدده وجعل يعمل بكل طاقته . والعمال والمهندسون والفنيون، فى مصانع كروب ومرسيدس بنز وسيمنس، عادوا يعملون مع أصحاب المصانع ، ودخلوا معهم مشاركين بالعمل وحصة رأس المال . وفى نهاية السنوات الثمانى بعد الحرب كان الألمان قد بنوا مصانعهم ومنشآتهم ، واندفعوا ينتجون كالمجانين ، وهذه هى المعجزة التى تنسب إلى لودفج إيرهارت ، وما هى فى الحقيقة بمعجزته وإنما هى معجزة الشعب الألمانى نفسه ، ولو أن إير هارت كان عندنا ، وتولى أمر نهاضنا ماليا وصناعيا لخاب خيبة ما بعدها خيبة ، ولشتمناه وبهدلناه وجعلناه عبرة .

ومن الأمثلة المشهورة فى قصة المعجزة الألمانية هذه قصة ماكس جرونديج، صاحب الصيت البعيد واليد الطولى فى النهضة العالمية بصناعة الألكترونيات . فهذا الرجل حصل من معاونات مارشال على خمسة آلاف مارك ليستعين بها على إنشاء مصنع لأجهزة الراديو . وكان الرجل مهندسا عبقريا فى شئون الألكترونيات . فهداه تفكيره إلى أن أفراد الشعب الألمانى أفقر من أن تشترى كل أسرة جهاز راديو ، فابتكر فكرة صناعة قطع أجهزة الراديو ووضعها فى صندوق أو ما يسمى « كيت » مع دفتر ورسوم لطريقة التركيب ، والألمانى بطبعه صناع ماهر اليدين ، فكان الواحد منهم يتلقى « الكيت » بخمسة ماركات ، ويقوم بتركيب الجهاز بيده وانهالت الطلبات على ماكس جرونديج .

وكان الرجل قد بدأ فى مصنع صغير ومعه ثمانية من العمال ، وبعد ثلاث سنوات انتقل إلى مصنع كبير يعمل فيه مائتا عامل وعاملة . وقفز رأس ماله إلى مليون مارك ، وأخذ يصنع أجهزة الراديو الجاهزة التركيب ويتفنن ويبتكر فيها حتى

إذا كانت أوائل الستينيات كان مصنعه ينتج في السنة حوالى مليون جهاز من كل شكل وحجم ولون . وكانت حالة الشعب الألمانى نفسه قد تحسنت واقتدر على شراء الأجهزة . وهنا أخذ الرجل يصدر بمقادير هائلة حتى أطلقوا عليه لقب ملك الألكترونيات فى الدنيا .

وهنا دخل الرجل فى صناعة التليفزيون ، وهنا ظهر نبوغ ماكس جرونديج ، فكان يقضى الأسابيع يعمل مع مهندسيه فى ابتكار أجهزة تفوق الأجهزة الأمريكية اتقانا وجمالا وتقدما وأرخص سعرا . وغمر الرجل أوروبا بإنتاجه من أجهزة التليفزيون ، وغزا الأسواق الأمريكية بصورة أزعجت منتجى التليفزيون الأمريكيين ، وبلغ حجم إنتاجه سنة ١٩٧٢ حوالى سبعة ملايين من الدولارات ، وانتشرت أجهزته فى الدنيا كلها حتى أصبحت من معالم العصر .

وقد نشر الرجل مذكراته التى آتيك منها بهذه المعلومات فى مجلة البارى ماتش الفرنسية وفي أثناء كلامه أذكر لك العبارة الآتية-أرويها بالمعنى لا بالنص ـ قال : ولم يكن رأس مالى الذى بدأت أعمل به إلى اليوم مقتصرا على مدخراتى وما تلقيته من معاونات مارشال ، بل دخل عمالى جميعا شركاء لى بمدخراتهم .. ومعظم عمالى فى السنوات الأولى كانوا يأخذون نصف رواتبهم ليعيشوا بها ، ويودعون فى خزانة الشركة النصف الباقى ويشترون به أسهما ، فهم شركائى ، وكل ميزتى عليهم أننى أملك ثلاثين فى المائة من أسهم الشركة ، بالثلاثين فى المائة أحتفظ برياستى للشركة ورياسة مجلس الإدارة ..فنحن فى الحقيقة شركة ادخارية تعاونية ، وكلنا مساهمون . ولما كان العاملون عندنا مساهمين فهم يبذلون أقصى الجهد فى العمل والتجويد لكى يزيد ربح الشركة وربحهم . ولولا مدخرات العاملين معى لما استطعت الوصول إلى شىء . وأنا اليوم عندما أعرض شركتى للبيع فأنا فى الحقيقة أتصرف فى نصيبى وفى الاسم التجارى للشركة ، وهو اسمى ، وله ثمن كبير فى السوق ، وأنا لن أبيع كل نصيبى فى رأس المال بل سأحتفظ بعشرة فى المائة منه لأننى – بعد اعتزالى وإخلادى للراحة لبلوغى الخامسة والسبعين أريد أن أظل على صلة بالشركة . والذين سيشترون شركة جرونديج سيشترون فى الحقيقة عشرين فى المائة من القيمة مع الاسم التجارى . وسيظل عمال جرونديج شركاء مساهمين .

هذا وقد باع ماكس جرونديج نصيبه لشركة تومسون الفرنسية بثلاثة ملايين من الدولارات احتجاجا على الحكومة الألمانية التى لم تستطع حماية شركته من الغزو اليابانى وخاصة فى ميدان الفيديو .

وهذا النجاح كله ثمرة الادخار والعقلية الادخارية .



الفصل الرابع عشر

المؤسسة المالية الإسلامية
وعــاء ادخـــارى
ومجمع صدقات لبنـاء
الإنسانيـــة والرخـــاء



عندما يمسك كاتب بالقلم ليكتب فى موضوع رئيسى مثل موضوع الربا لابد أن يكون لديه رأى يقدمه للحل ، لأنه لا يكفى هنا أن نلعن الربا ونحذر الناس منه ، فهذا بديهى ، لأن الله سبحانه حرم الربا ، فلابد أن يكون شرا ، ولابد من اجتنابه ، ورسول الله حرم الربا ، وحذرنا منه فلابد أن نسمع ونطيع ، ولكنا اليوم أمام سلسلة لا نهاية لها من المشاكل فى مسائل المعاملات المالية ، ولابد من حلها حلا معقولا يقنع الناس بأننا جادون فيما نقول وأننا على مستوى الكلام الذى نقوله ، أو أننا « قد القول » كما يقول التعبير العامى المصرى البليغ . ولقد قرأت بكل عناية واحترام كل ما قيل قبلى فى موضوع الربا . وآخر ما قرأت رسالة عنه للمفكر المسلم الجليل أبو الأعلى المودودى نشرتها الدار السعودية للنشر مترجمة ترجمة جيدة بقلم محمد عاصم الحداد .

قرأت هذه الرسالة واستمتعت بكلام هذا المفكر الإسلامى الرفيع ، ولكنى لم أجد فى كلامه إجابة عن سؤال محير ورد إلى فى خطابات ومكالمات تليفونية كثيرة جدا ، وأصحابها على حق . والمشكلة تتلخص فى أن أولئك الأعزة يعيشون اليوم على ريع عدد كبير أو صغير من شهادات الاستثمار التى تصدرها مصارفنا فى صور وأشكال نظم شتى ، وقد ثبتت هذه الشهادات فى السوق ، ودلت فعلا على أن الاستثمار فيها جيد ومتين يعتمد عليه ، وعشرات الأرامل وعشرات المسنين المتقاعدين يعتمدون على ريعها اعتمادا رئيسيا ، ومنهن ومنهم من باع عقارا واشترى بثمنه شهادات استثمار لأنها بالفعل حلت لهم مشكلة الدخل الثابت وخلصتهم من مشاكل العقارات والإيجارات والضرائب .

ثم نجيء نحن اليوم ونقول لهم هذا ربا وهو حرام ولابد أن تدعوه ، وكيف نعيش يامولانا ؟ اننا مصدقون بما تقول ، ولكننا نظمنا حياتنا على أساس هذه الشهادات ولانستطيع أن نغامر ببيعها وإنفاق ثمنها شهرا بعد شهر حتى ينفد . لقد حذرتمونا من هذا الطراز من التعامل بالمال ، ولكنكم لم تقدموا لنا حلا ، حتى فروع المعاملات الإسلامية قلتم لنا إنها مازالت فى دور التجارب ، فماذا نعمل ؟ وسيدة جليلة وقور الصوت صادقة اللهجة تقول لى بالتليفون : لقد خلقتم المشكلة فهاتوا الحل . إننى عندما اشتريت هذه الشهادات لم تكن لدى فكرة عن أننى سأعيش على الربا ، بل العكس هو الصحيح ، وأنا منذ اشتريت هذه الشهادات استراح بالى واطمأننت على حياتى وأنا مقتنعة بأننى على حق حتى تأتونى بحل أستطيع الاعتماد عليه ..

ووضعت السماعة .

وأنا أفهم هذه السيدة ولا أجد حلا حاضرا فى ذهنى أقدمه لها وأنا أثق فى سلامته وأطمئن إلى أنه لن يحرم هذه السيدة من راحة البال ، ونحن اليوم فى عصر رهيب تملكنا فيه سعار المال والكسب السريع ، حتى إن التجار يشترون العدس من المزارعين بخمسة قروش للكيلو ثم يخفونه ويبيعونه سرا للقادرين بثلاثة جنيهات للكيلو ، وهم يعلمون أن العدس لحم الفقير فى بلادنا وغذاء عياله ، ولكن هذا لا يهمهم فى شيء ، لأن قلوبهم تحجرت وماتت ، وبطونهم أصبحت تأكل النار ولا تحترق ، فكيف أنصح سيدة كهذه بأن تغامر بعماد حياتها وأضعها فى موقف يعز عليها فيه الحصول على الفول والعدس ؟ ولو كنت رجل اقتصاد لقلت إن عندى الحل الصحيح ، ولكننى لست رجل اقتصاد ، ولهذا فإن ما سأبديه هنا هو مجرد اجتهاد قائم على حسن النية .



وعلى هذا الأساس أقول إن الرأى عندى هو أننا – نحن المفكرين فى الحل الإسلامى لمسائل المال فى عصرنا هذا – لابد أن نتريث وندرس ونفكر حتى نصل إلى الحل الشامل ، ونخرج على الناس بنظام مالى جديد يضمن للناس الأمن على المال ورخاء الحال ، لأننا فعلا نعيش فى نظام ربوى شامل بنوه بفكر قوى متند

وإتقان محكم ، وحاصروا الناس به بحيث أغلقوا كل طريق دونه ، وكليات التجارة والاقتصاد والحقوق عندنا - وهى عشرات - تعلم الطلاب الاقتصاد كله على أساس الربا ، وتعطيهم شهادات رسمية بأن هذه الممارسات كلها سليمة وقانونية ، فنحن فعلا أمام نظام قوى ثابت لا ينهدم بمقالات رخوة هلامية لا تقدم للناس إلا ضبابا ، ويعجبنى هنا منهج أخى الأعز الشيخ محمد متولى الشعراوى ، وهو من أذكى وأعلم الدعاة المسلمين القائلين بوجوب بناء النظام المالى الإسلامى السليم ، وهو شريك للدكتور أحمد عبد العزيز النجار فى ذلك ، وهما معا « بلديات » عاشا وعملا فى ميت غمر . قال الشيخ الشعراوى فى أحد مجالسه الجميلة وأنا أسمع : لا شك أن الحل الإسلامى لمشاكل المعاملات هو الأمثل ، ولكننا لابد أن نأخذ الناس بالراحة والأناة ، لأننا نواجه بناء ضخما ، قام كله على الضلال يشبه ذلك البناء الجاهلى الذى واجه رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما كان يدعو أئمة الجهل والضلال فى مكة ، فقد كان يقول لهم - بأمر ربه - إن الإسلام يفتح لكم طريق الهداية ، ويدعكم تختارون لأنفسكم ، فمن هداه فكره إلى صواب ما أدعوكم إليه ، ودخل فينا مطمئن النفس صار منا وعلينا ، ومن لا يهديه عقله إلى هذا الرشاد فليأخذ وقته حتى يفتح الله قلبه لنور الهدى ، ويسير فى طريق الخير آمنا مؤمنا ، والطريق أمامنا طويلة ، ولكننا مادمنا على الحق فسنصل طال الوقت أم قصر ، ولا يجرمننا شنآن القوم على أن نتعجل أو تطيش أحلامنا فنرتطم فى الخطأ ونخيب رجاء الناس .

* * *

على مهل إذن نسير .

وليكن تفكيرنا موجها إلى بناء نظام اقتصادى كامل قائم طوبة طوبة على هدى الإسلام ونوره ، لقد تحدثت فى فصل سابق عن شبكة مؤسسات المال الإسلامية التى لابد أن نقيمها فى المناطق الإسلامية التى يمكن أن تكون وحدات اقتصادية متكاملة ، تتعاون فيما بينها لحل مشاكلها المالية ، وضربت مثلا لذلك بثالوث السعودية ومصر والسودان .

هذا عن الشكل العام وندخل الآن فى التفاصيل : قلنا - فيما سبق - إن النسبة الفعلية للمتعاملين مع المؤسسات المصرفية فى البلاد العربية والإسلامية لاتزيد على ٥ أو ٧ فى المائة من السكان ، وقد تصل إلى عشرة فى المائة إذا نحن أدخلنا فى الحساب المودعين المظهرين من الموظفين الذين يحولون مرتباتهم على البنوك للتباهى أولا ثم لتحاشى الوقوف فى الصفوف أمام الصراف وهؤلاء لايمكن اعتبارهم مودعين يحسب لهم حساب يذكر ، لأن المرتب لايكاد يستقر فى الحساب حتى يسحبه المودع لأنه يعتمد عليه فى حياته ونفقاته اليومية ، ونريد الآن أن ندخل كل القوة العاملة فى جملة المدخرين .

وقد أشرنا من قبل إلى أن هذه الغالبية غير المدخرة ليس لديها وعى ادخارى ، أى أنها لاتعرف قيمة الادخار ، وأهميته ، ومازال المثل الذى يقول : « اصرف ما فى الجيب يأتيك ما فى الغيب » يغلب على المثل الذى يقول « إن القرش الأبيض ينفع فى اليوم الأسود » ، ولهذا فنحن ــ والعرب جميعا ــ شعوب إنفاق لاشعوب ادخار ، وواجبنا اليوم هو نشر الوعى الادخارى وتعريف المواطن العربى بالفوائد التى تعود عليه من ادخار واحد على عشرين من كسبه مثلا ، وهذا القدر ميسور حتى للمواطن الذى لايكسب إلا ما يقيم به حياته ، ومتوسط دخل هذا المواطن عندنا اليوم هو ثمانون جنيها فى الشهر ، وواحد على عشرين من ذلك الدخل هو أربعة جنيهات فى الشهر ، وهو يستطيع أن يفترض أن راتبه أو دخله الشهرى ٧٦ جنيهًا لا ٨٠ ، ويدخر الأربعة الباقية ، وينساها نسيانا تاما ، فتصور ما يمكن أن يدخره العامل العادى الذى يبلغ متوسط دخله مابين ٣٠٠ وألف جنيه فى الشهر ، ففى الحالة الأولى سيبلغ ما يدخره فى الشهر ١٥ جنيها وفى الحالة الثانية يبلغ مدخره الشهرى ٥٠ جنيها ، وفى كلتا الحالتين لن يتأثر مستوى إنفاقه ، ولن يحرم نفسه من شىء ، ولن يحس بأنه يدخر ، ولكنه سيجد نفسه فى نهاية عام واحد صاحب رأس مال صغير ، وبعد خمس سنوات سيجد أنه صاحب رأس مال كبير ، هنا سيحس بلذة الادخار وسيزداد حماسة له ، ويتحول من منفق إلى مدخر ، وهذا التحول سيكون له أثر بعيد فى شخصيته كلها ، لأن المنفق لكل مايكسب رجل غير ناضج قصير النظر ، فى حين أن المدخر رجل ناضج بعيد النظر مدرك لأهمية نفسه ، وهذه أحاسيس يتأتى بعضها مع بعض .

وكيف ننشر الوعى الادخارى ؟ وكيف ندرب الناس على الادخار ؟
ينبغى أن يفهم الناس أن المال المدخر عندنا سيكون فى صورة أسهم قيمة الواحد منها عشرون جنيها مثلا ، فإذا شاء المواطن أن يكون مجرد مدخر أودعت مدخراته فى دفتر توفير عادى دون أن يأخذ عليها ربحا لأننا لانتعامل بالربا ، ويكفى أننا نحفظ له ماله ولانتقاضى عليه أى أتعاب أو مصروفات بريد وما إلى ذلك

أما إذا أراد أن يكون مساهما فسيكون متعاملا معنا (لا عميلا لنا) على أساس إسلامى هو المضاربة أو المشاركة ، وحيث إننا سندخل منذ اليوم الأول فى مشروعات قومية ذات عائد كبير ومؤكد فإن أسهمه ستربح معنا قطعا ، وربما استمهلناه سنة أو سنتين حتى يتم تشغيل المال وإدارته فى السوق ، وقد قلت إننا سندخل دفعة واحدة فى مشروعات زراعية سريعة العائد ومشروعات صناعية طويلة المدى ، سنزرع مساحات واسعة قمحا وشعيرا وفولا وعدسا وما إلى هذه من محصولات الأمن الغذائى التى تشتد الحاجة إليها اليوم لأنها مشروعات أمن غذائى واستهلاك حاضر ، والمرحلة الأولى من مراحل عملنا فى المؤسسة الإسلامية هى ضمان إنتاج الطعام اللازم لبلادنا .

والحكومة المصرية مثلا التى تدعم رغيف الخبز بما يعادل ٥٠٠ مليون جنيه تستدينها بالفائدة وبالعملة الصعبة سترى أنها ستشترى منا نفس الكميات من الطعام بنصف الثمن وبالعملة المحلية .. وسيكون اتجاهنا هو إنتاج الطعام محليا على نطاق واسع ، بحيث نغرق السوق ونجعل الحبوب مثلا فى متناول الناس بكميات تزيد على الحاجة . فيختفى السمسار وبائع الجملة ومركز البيع فى القرية والحى (فى المدينة) ، سيكون ملك المؤسسة أى ملكا للمساهمين ، ومعنى ذلك أن تاجر الجملة الوسيط الذى هو سبب البلاء كله سيختفى ، وفى يوم قريب ستتلاشى سوق الجملة البغيضة بمعلميها وسماسرتها وفوضاها وقذارتها ومنظرها الكئيب .

ومرة أخرى أسأل : ولكن كيف سيدخر أولئك الناس ؟
وأنا أسأل هذا السؤال لأننى أريد أن يعرف القارىء أننا هنا نفكر على أساس عملى مدروس .. نحن مهما نعمل من الدعاية للادخار فإننا لن نحقق شيئا مادمنا لانقدم للناس وسيلة سهلة عملية للادخار .

سننشيء فى كل قرية وفى كل حى من أحياء المدن مكتبا أو أكثر لتلقى المدخرات ، وهذه المكاتب ستكون فى أجمل هيئة وستدار على أحسن وأكثر الأساليب تقدما ، فكل شيء فى المركز سيتم بالآلة الكاتبة والكومبيوتر بحيث يكفى أربعة موظفين لإدارة المكتب ، ولن تستغرق عملية الإيداع والسحب سوى دقائق ، والادخار يبدأ من جنيه وكلما وصل المبلغ المدخر إلى عشرين جنيها سئل الشريك إذا كان يريد أن يشترى بها سهما ، فإذا وافق على المشاركة أجريت له إجراءات بيع السهم فى دقائق وإلا وضعت مدخراته فى صندوق الادخار ودونت فى دفتره .

ولكى أصور لك مقدار ما سينصب فى مراكزنا من أموال الادخار فى هذه الحالة أضرب لك مثلا بما يمكن أن يتجمع من أموال إذا نحن أيقظنا الوعى الادخارى لدى عامة الناس . وعودناهم على ادخار فضول أموالهم أى مايبددونه اليوم هباء دون أن يفكروا ، فنحن فى مصر خمسة وأربعون مليونا من المواطنين ، منهم الثلث على الأقل قوة عاملة ، متوسط الدخل الشهرى للواحد منهم مائة جنيه فى الشهر ، وهذا هو دخل الملايين ممن نسميهم بالمطحونين ، وهم مطحونون فعلا فى زماننا هذا الذى بلغ فيه ثمن كيلو العدس ثلاثة جنيهات — ويرحم الله أيام زمان — أيام كان العدس يباع بالقدح وسعر القدح كان قرشا واحدا لاغير .

وليس بين هؤلاء المطحونين — فضلا عن سواهم — من لايستطيع الاستغناء دون أن يحس ، عن خمسة جنيهات يدخرها شهريا وينساها ، ويفترض أن دخله أساسا ٩٥ جنيها .

واضرب خمسة فى خمسة عشر مليونا تجد أن مايتجمع من هذه المدخرات يصل فى الشهر الواحد إلى ٧٥ مليون جنيه ، وإذا نحن ضربنا هذا الرقم فى عدد أشهر السنة ، وهو ١٢ كان مجموع مايتحصل من هذه العملية الادخارية الصغيرة ٩٠٠ مليون جنيه ، وهذا من مصر وحدها .

وإذا نحن استطعنا نشر هذا الوعى الادخارى فى السودان أمكننا أن نخرج بعشرة بلايين على أقل تقدير وتطمينا لخواطر الحكومات والشعوب — لأننا مع الأسف — نتيجة لتجارب قاسية — لم نتعود بعد الثقة بعضنا فى بعض ، أقول إن حصيلة

المتجمع فى كل بلد تبقى فيه ، فنحن لن نأخذ أموال السودانيين مثلا إلى مصر ولكن المركز الرئيسى للمؤسسة سيدخل فى مشروعاته على أساس مجموع الموجود فى كل فروع المؤسسة . وسنبدأ بمشروعات الأمن الغذائى للأمة العربية كلها .

سيشترى فرع المؤسسة فى مصر مائة ألف فدان من الأرض الصحراوية ذات إمكانات المياه والرى ، وستشترى مؤسسة السودان نصف مليون فدان تستصلحها وتزرعها .

وستقوم كل مؤسسة باستصلاح أراضيها وزرعها حبوبا وطعاما ، وفى نهاية خمس سنوات ستنتج مؤسساتنا من الطعام مايكفى كل العالم العربى ، وسيتبقى فائض ضخم يطعم البلاد المهددة بالمجاعة فى أفريقية كلها .

كل هذا من فضول الأموال أى البقايا التى ينفقها الناس دون أن يحسبوا لها حسابا .

وعملية تجميع هذه المدخرات ستحتاج — إلى جانب للدعاية لإيقاظ الوعى الادخارى — إلى نظام إدارى تنفيذى محكم . وهذا هو المهم أو قل إن هذه هى مشكلتنا الكبرى ، لأن الإدارة السليمة المحكمة على نطاق واسع شىء لانعرفه ، ولكننا نستطيع تدبير ذلك إذا لجأنا فى اختيار العاملين فى المؤسسة إلى نظم حديثة غير تقليدية بالنسبة لنا ، ولكنها تقليدية وطبيعية فى بلاد العالم المتقدم ، ولهذا فإن أول ماستنشئه المؤسسة مركز أبحاث فى الغاية من الجدية وارتفاع المستوى يدرس بصورة مستمرة بمشاكل التوظيف وتدريب العاملين والرقابة عليهم ودراسة طبيعة الأراضى ومشاكل الرى وإنشاء المدن الحديثة . ولاتدهش ياسيدى القارىء إن قلت لك إن كل هذه المشاكل مدروسة فى بلاد الغرب ، ولكى تأخذ فكرة بسيطة عن تلك الحقيقة فاستمع حوالى الحادية عشرة من صباح كل يوم إلى نصف ساعة عن الزراعة فى البرنامج العام للإذاعة البريطانية (بى — بى — سى ورلد سيرفيس) . نحن هنا فى حاجة إلى معاهد دراسة وتأهيل وتدريب على مستوى عال جدا لم نعرفه نحن فى بلادنا إلى اليوم . أما التوظيف فيتم على أساس المسابقات بحيث لانستخدم إلا المؤهل القادر فعلا ، ثم إننا سنفرض عليه برامج

تدريب وتأهيل على العمل الجاد المتقن الشاق المستمر ، ولن يعمل معنا إنسان إلا إذا اجتاز أولا امتحانا فى الآلة الكاتبة والاستخدام الأولى للكومبيوتر ، لأننا نريد أن يكون الموظف الواحد عندنا معادلا لعشرة من موظفى اليوم . والعمل عندنا سيكون على أساس تعاقد مدته عام أول الأمر ، ثم تزداد مدة التعاقد للصالحين إلى سنتين ، فلا يصل إلى عقد مدته خمس سنوات إلا صفوة الصفوة كفاية وجدا وقدرة على تحمل المسئولية ، وفى نهاية سبع سنوات يثبت فى وظيفته ، ويعطى لقب مفوض له حق اتخاذ القرار النهائى فيما يعرض من المشاكل ، وله كذلك حق الإمضاء النافذ النهائى فى حدود إدارية معينة .

بعبارة أخرى : نريد أن نصنع نوعا جديدا من الموظف العام ، ولدينا الألوف من الشبان فى العالم العربى كله لديهم الاستعداد الكامل لذلك ، ولكن نظمنا الإدارية تقتل هذا الطراز من أصحاب المواهب وتطفىء شعلة الطموح فيهم وتطحنهم وتحيلهم، فى النهاية إلى هذا الطراز من الموظف البليد الذهن المنعدم الطموح المجرد من القدرة على اتخاذ القرار .

★ ★ ★

وكيف نجمع هذه المدخرات ؟

هذه مسألة فكرت فيها أيضا ، وإليك رأيى فيها . أطرحه على أنه ورقة عمل أى بداية لمناقشة هذا الموضوع الخطير ..

قلنا إن المؤسسة ينبغى أن يكون لها تمثيل فعلى فى كل قرية وفى كل حى من كل مدينة ، بل لابد أن يشمل التمثيل فروع الأحياء والنجوع والكفور وكل مايسمى فى النظام الإدارى عندنا بالتوابع .

وهذا غير ممكن طبعا لأننا فى هذه الحالة سنحتاج إلى جيش من الموظفين وإلى قدر من المكاتب يستنفد نصف رأس المال المتجمع ..

ولكننا إذا عدنا بالذاكرة خمسين سنة إلى الوراء أيام كانت اليابان فى بدايات إنشائها دولتها الصناعية التجارية الشامخة تذكرنا ، « السرّيح » .. اليابانى الذى كان يطوف بالتجار وحقيبته فى يده مليئة بالعينات والعقود والطلبات من كل

صنف ، وقد كان لى عم من كبار التجار كان ينتظر هذا السريح اليابانى ليدفع إليه مستحقات شركته ويتفرج على العينات ويوقع عقود « الطلبيات » ويدفع اليه عشر قيمة البضاعة المطلوبة ، ويمر عليه السريح مرة أخرى بعد شهرين ليستكمل عقد الصفقات ويستكمل المدفوع نقدا إلى نصف القيمة ، ويمر عليه مرة ثالثة بعد ثلاثة شهور أى بعد أن تكون الشركة فى اليابان قد أعدت الطلبية لكى يأخذ بقية قيمة البضاعة المطلوبة كاملا ، لأن الشركة فى اليابان لن تشحن البضاعة إلا إذا استوفت الثمن كاملا . والتجار كانوا يتهافتون على الدفع المقدم لأنهم كانوا يشترون بضائع جيدة سليمة بنصف الثمن الذى تبيع به أوروبا . وهذا السريح نفسه يمر مرة رابعة ليسلم التاجر بواليص الشحن واسم المركب وتاريخ وصولها إلى الاسكندرية أو بورسعيد .

وكانت النسبة المئوية التى يحصل عليها كل سريح من هؤلاء تصل إلى مرتب وزير ثم إنه يترقى بناء على نظام ثابت حتى يصل ربما إلى إحدى الوظائف الكبرى فى مركز الشركة فى اليابان ..

هذا الطراز من الموظفين هو الذى سنعتمد عليه فى عملية تجميع المدخرات . وسيعلن فى القرية أو النجع أو الحى عن موعد وصوله ، وسيتخذ له مقر عمل ركنا فى أى دكان أوشقة لمدة يومين أو ثلاثة كل شهر ، وستكون معه شهادات قيمة الواحدة جنيه ، ليشترى منها الناس مايشاءون ، وكلما اكتملت عشرون صارت سهما يتسلمه المدخر ، ويصبح فى الحال مساهما فى الشركة إذا شاء ، أما إذا أراد أن يكون مجرد مودع مدخر كان له مايريد ..

عملية ضخمة بلا شك ولكن نتائجها كذلك ضخمة ، فهى إذا تمت بالدقة المطلوبة حولت مجموعة الشعوب المشتركة فيها من مستوردة طعام إلى صنّاعة طعام ، ومن مستوردة مصنوعات إلى صناعة آلات ، إنه انقلاب — أو اعتدال — حقيقى . إننا هنا لاننشىء زراعة وصناعة واقتصاديات جديدة فحسب بل نحن ننشىء نوعا جديدا من الإنسان العربى ، نوعا قادرا على البناء على المستوى الواسع ، ومثل هذا الانسان سيتميز مع العمل والممارسة بخصائص جديدة جدا من القدرة على العمل والصبر على مايسمى فى الانجليزية بالهيفى تاسك ..

heavey task

ويلاحظ القارىء أننى قلت « الشعوب المشتركة » ولم أقل الدول المشتركة لأنه جاء الوقت لكى تتولى الشعوب مسئوليات الإنشاء والبناء والتعمير .. تاركة للحكومات مهام المراقبة والإشراف من بعيد ..



الفصل الخامس عشر

بعيدا عن الربا نبنى الاقتصــــاد الجـديـــد ونبنى المواطن الجديد معـــــــه



منذ أيام سمعت أحد الوزراء الأجلاء يتكلم في مجلس الشعب ويقول(في صوت متهدج)إننا ابتلينا بخسائر فادحة هذا العام ، فقد هبط إيرادنا من الموارد الأساسية للعملة الصعبة عندنا بقدر الثلث ، وهو صادق فيما قال ، فقد هبطت أسعار البترول وإيرادات السياحة وتحويلات المصريين في الخارج بقدر الثلث ، ثم أضاف : إن مصر مستهدفة من أعداء كثيرين لها ، هو هنا أيضا على حق ، وربما كان على حق في إشارته إلى اعدائنا الخارجيين، ولكن الصحيح-دون شك-أن أعداءنا الداخليين أكثر وأخطر ، فكل دولة على الأرض لها أعداؤها الذين يطلبون أذاها ، لأن البقاء على هذه الأرض صراع ، والسياسية الدولية حرب باردة .

ومن أسابيع رأينا صراع أوروبا والولايات المتحدة في مشكلة إنقاذ شركة وستلاند لطائرات الهيليكوبتر مع أنهما صديقتان وحليفتان تقليديتان ، فلا معنى إذن للشكوى من أن مصر مستهدفة من الخارج ، فهذا طبيعي ، والشكوى منه سذاجة ، بل كلما كان الشعب ناجحا كان أعداؤه الذين يستهدفون أذاه أكثر ، وفي يومنا هذا لاتستهدف الدنيا بلدا بالأذى بقدر ماتستهدف اليابان . ولكن اليابان لاتشكو ولاتبكي ، لأنها تعلم أن سبب العداوة هو النجاح ، والرد على العداوة وتمني الأذى لايكون بالبكاء والشكوى ، وإنما مضاعفة الجهد في العمل وإتقانه حتى يتزايد النجاح والتوفيق ، ويتزايد معه العداء والاستهداف .

ولهذا فإنني أقول للسيد الوزير إن الأذى الحقيقي لمصر يأتي من الداخل ، فإن المصري العامل في الخارج مثلا عندما يحول أمواله إلى مصر لايدري ماذا سيحصل لها على أيدي موظفين هنا أقل ما يقال إنهم خيبانون غير أكفاء (ولانقول

فيهم أكثر من ذلك) فلماذا يخرج الانسان ماله من يده ويجعله فى يد من لايحسن التصرف فيه ؟ ومادام السيد الوزير قد أثار هذا الموضوع فى مجلس الشعب فإننا نشكره ونرجوه-بصفته وزيرا هماما ذا حول وطول-أن يستعمل سلطانه فى القبض على الأيدى الممتدة فى جيوبنا ، فهذه كارثة قومية،ومرض أخشى أن يكون قد أصبح متوطنا ، وهو مرض العدوان على المال العام ، ولايوجد فى الحقيقة شىء يسمى المال العام إلا فى البلاد السايبة على حل شعرها ، لأن كل مال له صاحب ، ومال الدولة هو أقدس الأموال ، لأنه مال كل مواطن على حدة ، وهذا ينبغى أن يكون شعورنا نحوه ، والذى يعتدى عليه يعتدى على مال نفسه وأولاده ، وكلنا لنا الحق بل يجب علينا أن نقاضيه ، والمفروض أن الحكومة تحرس مانسميه بالمال العام ، فإذا حدث عدوان عليه فالحكومة هى المطالبة بالقبض على الفاعل وعقابه ، فما العمل إذا كان المعتدى على ذلك المال واحدا من رجال الحكومة ؟ فى الصين والبلاد الحريصة على مستقبلها يعدمونه ، وهذا حق فهو خائن للأمة كلها ، وأعتقد أن الشريعة الإسلامية تبيح إعدام خائن الجماعة ، وليصدقنى السيد الوزير الذى وقف يرثى دخلنا فى مجلس الشعب أننا نعرف أن أعداءنا الحقيقيين ليسوا خارج الحدود ، بل داخلها ، فلو أن بناءنا الإدارى والأخلاقى كان متينا لما تأثرنا إلى هذا الحد بالمتغيرات الدولية ، وليصدقنى رجال الدولة أن هذا الشعب يعرف أعداءه الداخليين بسيماهم بل بأسمائهم ، ولو كان الأمر بيد الناس لخنقوهم بالأيدى ، ولكننا شعب مهذب متحضر يحترم القانون ويترك لرجاله عقاب الخونة ، وهم لايستحقون شرف المثول بين يدى القانون ، وعندما قالوا لى إن تجار العدس أخفوه ليبيعوا الكيلو بثلاثة جنيهات قلت خذوا واحدا منهم واشنقوه يهبط سعر العدس إلى ثلاثة قروش ، ويهبط معه سعر كل ما يخفونه استغلالا للناس .

وهذا الكلام يدخل فيما نحن بصدده من الكلام على الربا ، فإن الذى أريد أن أقوله فى هذا الفصل والسابقين عليه هو أننا نريد أن ننشىء بالمؤسسات المالية الإسلامية بناء أخلاقيا إنسانيا ، وهذا البناء الإسلامى الإنسانى الأخلاقى وحده هو الذى يكسب الكسب الوافر الحلال ، وعندما يصل الحال ببلد زراعى مثل مصر إلى أن يستورد سبعين فى المائة من طعامه بالدين والأرباح المركبة فلابد أن يكون هناك خطأ بشع فى التركيب العام ، وعندما ننشىء المؤسسة المالية الإسلامية

ونوجهها إلى موضوع واحد نبدأ به هو الأمن الغذائى فسنرى أن المال الذى لدينا عندما يدبر تدبيرا إسلاميا أخلاقيا سيؤمن لنا طعامنا دون ديون مركبة أو غير مركبة . أما إذا تركنا الأمر يجرى فى طريقه الحالى فسيجىء قطعا اليوم الذى لن نجد فيه من يطعمنا بالدين لأن الدنيا مصالح ، وفى اليوم الذى يجدون فيه أننا استنفذنا أغراض العطف علينا فلن يكون هناك عطف واحد ، ولا قروض ، ولا من ، ولا إحسانات ، ومن أسابيع سمعت أحد المتحدثين باسم الحكومة الأمريكية يقول إن مشكلة الشرق الأوسط هبطت اليوم فى سلم الاهتمامات الأمريكية إلى الدرجة السابعة أو الثامنة وعندما سمعت ذلك قلت فى نفسى ربنا يستر : هذا ناقوس خطر .

* * *

رأينا فى الفصل السابق مقدار مايمكن أن يتحصل لنا من الأموال إذا نحن نمينا الوعى الادخارى عندنا ، ولكنى أريد أن أقول إن هناك ماهو أهم من تلك الأموال التى لابد أن تتحصل لنا إذا سرنا فى هذا الطريق ، ألا وهو التدبير الأخلاقى الإسلامى للمال ، فهذا هو رأس مالنا الحقيقى ، وهذا هو العنصر الجديد ، والعامل الحاسم الذى سندخله على عالم المال عندنا ، لأن المال موجود دائما ، ومصر التى يقولون إنها بلد فقير ، مصر التى قيل تحت قبة مجلس الشعب إنها تعانى أزمة مالية بلد فياض بالخير والمال ، ولكن العملة النادرة أو الصعبة الحقيقية فيه هى الأخلاق ، والذى أدعو إليه فى هذه المقالات هو التعامل الأخلاقى فى المال ، لأن القرآن الكريم عندما حرم الربا حرمه لأنه غير أخلاقى ، وقد أوردنا من آيات القرآن مايؤكده-مرة بعد أخرى-أن الكسب من وراء المال لايتحقق إلا إذا تم التعامل فيه على أساس أخلاقى ، ورسولنا صلوات الله عليه كان تاجرا قبل البعثة ، بل كانت التجارة الشريفة هى إحدى المدارس التى تكون فيها بعد رعى الغنم ، وبناء على تجربته فى التعامل المالى الشريف قال : « تسعة أعشار الرزق فى التجارة » وهو صادق فيما قال ، « وهذا هو الذى نريد أن نصل إليه عن طريق المؤسسات المالية والإسلامية ، نريد أن تحصل على تسعة أعشار الرزق عن طريق التجارة الشريفة والتعامل الشريف فى المال .

نريد أن يختفى من بلادنا طراز المؤسسات المالية التى لايدرى إلا الله كيف تحصل على أرباح لاتصدق فى بلد معظم شركاته خاسرة ، نريد أن نخرج من

حمأة الظروف التي قال فيها رجل من رجال المال جمع مالا وعدده من المشروعات والمقاولات ، عندما أنشأ بنكا وتعامل فيه بالربا وبأساليب العصر وانهالت الأرباح عليه – قال : أين كنت أنا من هذا الكنز العظيم ؟ ياحسرة على ماضاع من عمرى فى المشروعات والمقاولات وأنا غافل عن هذا الباب الهائل من أبواب الكسب الوفير !

وبودى لو قلت له : لاتأسف ياسيدى على ماضاع من عمرك خارج دنيا المال الحرام ، فإن الشيطان يغوينا فى هذه الدنيا بالمال الحرام ، فننسى أننا راجعون فى يوم من الأيام إلى مالك يوم الدين ، ويومها تنقلب علينا أموال الحرام حسرات .



ستتجمع أموال المدخرين عندنا إذن ، وكل عشرين جنيها من أموال الادخار ستصبح سهما لصاحبها فى أى شركة من شركات الاستثمار التى سننشئها ، وإذا لم يشأ أن يكون مساهما فإن ماله يكون وديعة عندنا نرده إليه إذا شاء دون أرباح ، فنحن لانعرف هذه الطريقة فى استثمار المال ، ولكننا لن نحتسب عليه نفقات مكتبية أو بريدية ، فهذا ظلم : ألا تعطى أرباح على ودائع الحساب الجارى ويستثمرها البنك ثم يتقاضى صاحب المال نفقات مكتبية وبريدية مضاعفة .

وستكون مشروعات الأمن الغذائى جاهزة مدروسة عندنا قبل أن نجمع مال الادخارات لنشرع فى العمل فى الحال ، وسنأخذ أرضا صحراوية لنستصلحها ونزرعها وننشىء فيها مدنا جديدة على نظام جديد يختلف كل الاختلاف عن النظام الذى يتبعونه عندنا فى إنشاء المدن الجديدة ، فإن المدن الجديدة إذا أحسن إنشاؤها وإدارتها كانت فى ذاتها مشروعات كسب حلال وفير ، وفى أوروبا والولايات المتحدة وكندا شركات تعمير تنشىء المدن الجديدة وتعمرها وتبيع مساكنها وتضع النظم العامة التى تحكم العيش فيها ، فإنها لاتبيع المساكن للناس وتستوفى الثمن وينتهى الأمر عند ذلك ، بل إن الشركة تنشىء المدينة على نحو هندسى عمرانى يضمن لها الاستمرار زاهرة ماعاشت ، فكل شيء محسوب هندسيا مقدما ، فمواقف السيارات محسوبة ، ومواضع المدارس والمستشفيات ومكاتب البريد ومراكز الشرطة محسوبة ، والأسواق العامة والمخازن الكبيرة والصغيرة

ومحطات الحافلات (باس تيرمينال) محسوب حسابها ، والساكن ملتزم بشروط المحافظة على مسكنه سليما جميلا ، ومجموعة سكان كل بيت مسئولون عن مرافق بيتهم ومظهره الخارجي وعن الحديقة الصغيرة المخصصة للعب الأطفال أمام البيت أو خلفه ، وكل هذا مثبت فى عقود البيع أو الإيجار . وقبل ذلك كله ستكون المرافق العامة مصممة محسوبة لمائة سنة قادمة . فليس من المعقول ـــ فى مدينة مثل القاهرة ـــ أن نشرع فى إنشاء حى المهندسين من خمسين سنة ، ثم يتضح لنا بعد عشرين سنة فحسب من الشروع فى إنشائه أن مرافقه غير كافية ، وإذا كنا نتعلل بأن مرافق قلب القاهرة قد استنفدت عمرها الافتراضى فما عذرنا فى مرافق أحياء مثل المهندسين ومدينة نصر ؟ بل إن إنشاء مدينة المهندسين فى هذه البقعة كان – ولايزال جريمة – فقد استعملنا ؤرضا وهبنا الله إياها لنقتات منها أسوأ استعمال عندما سمحنا بإنشاء المساكن عليها فقتلناها ، ومثل هذا يقال عن شبرا الخيمة . والذى يوقعنا فى هذه الأخطاء هو قلة الضمير والأنانية . وقلة الضمير تبدأ فى العادة من أعلى ، ثم تهبط شيئا فشيئا حتى تعم وتصبح عرفا سائدا ، وولى الأمر الذى سمح من خمسين سنة بإنشاء ما سماه قلعة صناعية على أرض زراعية اقترف جريمة ، لأن الله استأمنه على هذه الأرض لكى تظل أرضا زراعية تطعم الناس ، وأعطاه إلى حانب ذلك أرضا صحراوية بلا حدود لينشىء فيها من الصناعات أو المساكن ، وكان هو يعرف ذلك ولاشك ، ولكنه لم ينظر فى مثل هذا القرار إلى الله سبحانه ولا هو راعاه ، وإنما هو نظر إلى نفسه وبحث عما ظن أنه يؤمنها فأتانا – ونفسه – بذلك بدويهية تصفر منها الأنامل « كما يقول أبو الطيب المتنبى » وحق عليه قول الشاعر :

إذا كـــان غيـــر الله للمـــرء عـــدة
اتـــه البلايـــا من وجـــوه المكاســـب

وهذا هو الذى أريد أن أقوله فى شأن كل منشآتنا الإسلامية : سيكون الضمير هو القاعدة الكبرى التى تقوم عليها ، فإن مكارم الأخلاق هى الأساس الوحيد لكل كسب ، والله سبحانه عندما أراد أن ينعم على البشر بالإسلام لم يبعثه فى صورة صرة مال لكل من يؤمن ، بل أنعم علينا بيقظة الضمير . والقرآن الكريم هو الذى تحيا به القلوب ، وإذا صحت القلوب صحت الأجساد . والله عندما

أرسل محمداً صلوات الله عليه لم يبعثه مدبر مال أو منشيء دور تقوم على القوى المادية . إنما قال له في محكم تنزيله : ﴿ **يأيها النبى إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيرا * وداعيا إلي الله بإذنه وسراجا منيراً * وبشر المؤمنين بأن لهم من الله فضلا كبيرا** ﴾ (الأحزاب ٣٣/ ٤٥ - ٤٧) وهذا هو الذى يغيب عنا إننا نظن أن الهداية مسألة عقيدة فحسب ، وهى فى الواقع رأس مال ، وهى ثروة وغنى ، والله سبحانه ، بعد أن وصف نبيه كما أراد له أن يكون ، قال فى ختام الوصف إنه سراج منير ، فمن آمن فعلا بأن رسول الله سراج منير أضاء بنور الإيمان وأضاء الطريق أمامه ، وذلك الفضل الكبير الذى يبشر الله به المؤمنين .

وهذا أيضا هو الفضل الكبير الذى نبشر به المؤمنين الذين سيشاركوننا فى تلك المؤسسات الإسلامية . إننا سنتعامل بمكارم الأخلاق ، وأى عمل يقوم على مكارم الأخلاق لابد أن يكسب ، لأن مكارم الأخلاق فى ذاتها ثروة ، وأحكى لكم الحكاية التالية مصداقا لما أقول : كانت لى فى مدينة بازل بسويسرا أيام الدراسة صداقة بشاب كان يسكن معى فى نفس البيت ، وكان هذا الشاب كيميائيا وهبه الله موهبة الابتكار ، فكان يومه كله يجرب باحثا عن عقارات دوائية فى سكنه . فاكتشف يوما عقارا يفتت الحصى فى الكلى ، وجربه واستوثق منه وسجله ، ثم ذهب يعرضه على شركات الأدوية فاقتنع به المجلس العلمى فى إحدى الشركات ، وعهد إلى القسم التجارى بمفاوضة الشاب لشراء الدواء منه ، وانتهوا-بعد مفاوضات قصيرة معه-إلى أن يشتروه منه مقابل مائة ألف فرنك فى السنة لمدة عشر سنوات ، على أن يكون لكل من الطرفين الحق فى إعادة النظر فى الاتفاق فى نهاية السنوات الخمس الأولى ، فإما اتفقا على الاستمرار ، وإما كان لكل منهما الحق فى فسخ العقد ، وأحيل الأمر إلى إدارة العقود لتحرير العقد . فلما خلا مدير العقود بالشاب مازال يساومه حتى أنزل المائة ألف إلى تسعين ألفا . واصطر الشاب إلى الموافقة لأنه كان بحاجة إلى المال . وتم الاتفاق على أن يكون التوقيع بعد يومين .

ولكن صاحبى مرض ولزم الفراش أياما فتأخر التوقيع . وكان خبر العقار قد انتشر بين شركات صناعة الأدوية فى مدينة بازل وماحولها ، وهى كثيرة ، وذهب مندوب شركة أخرى إلى الشاب المريض واستوثق من أنه لم يوقع العقد ولاهو

أخذ شيئا على الحساب ، وأبلغ رئيسه ، وفى الصباح أتى مدير الشركة بنفسه ومعه مدير العقود ووقع مع الشاب عقدا يعطيه مائة وخمسين ألفا من الفرنكات فى السنة لمدة عشر سنوات ، يضاف إليها خمسون ألفا مقدما بصفة تقدير من الشركة وعقد عمل بمرتب كبير .

وبلغ الأمر مدير الشركة الأولى فحقق الأمر وعرف أن السبب فى ضياع الصفقة هو جشع مدير العقود الذى تصرف من تلقاء نفسه آملا فى أن يفوز بمكافأة ، فناداه وقال له مامعناه : إننا لاننهب الناس أيها الرجل . هذه شركة أدوية لاشركة مشروبات كحولية . وهذه الشركة جرت على التعامل مع الناس على أساس الشرف والضمير . فجئت أنت تعامل على أساس الغش والخداع واستغلال حاجة شاب فقير موهوب . وهذه هى النتيجة . إن منافسينا فازوا بصفقة تدر عليهم ـــ بحسب تقديرات قسم أبحاث السوق عندنا ـــ فوق المليون فرنك فى اليوم . وحيث إنك خالفت القواعد الأخلاقية التى جرت عليها شركتنا فإننى سأتقدم إلى مجلس الإدارة باقتراح بفصلك ، وقد اتصلت بزملائى فى المجلس ووافقوا على ذلك ، وأنا أنذرك بذلك لكى تبحث لنفسك عن عمل فى شركة أخرى ، لانريد التعامل معك بعد الآن .

* * *

وهذا هو الذى أريد أن أقوله . إننا سننجح فى كل الأعمال التى سندخل فيها لأنها ستكون أعمالا قومية يعود خيرها على الأمة كلها ، وسننفذها بالذمة والأمانة . لأننا أصحاب إيديولوجية سليمة قائمة على الإيمان بالله والوطن والعدالة والأخلاق ، ونحن الرقباء على أنفسنا ولاننسى أبدا أن الله مطلع على مانفعل ومحاسبنا عليه ، وعلى هذا المذهب سيكون كل العاملين معنا ، ونحن قساة على أنفسنا، بمعنى أننا سنتعاقد مع العاملين معنا على أساس تعاقد يختلف كل الاختلاف عما ورد فى قانون العمل الفردى الحالى القائم على أسس سياسية بعيدة عن العدالة فى حق الوطن وإنصافه ، والعامل معنا لايكون عاملا عندنا ، بل هو شريك معنا، إذا ربحنا ربح ، وإذا خسرنا خسر ، ولهذا فهو سيبذل أقصى جهده لننجح ، لابد أن ننجح ، لأننا سنؤدى خدمات قومية عامة نافعة مؤكدة الربح ، فنحن فى بلد يحتاج إلى

القمح وقبضة الشعير وقطعة القماش والموتور والدينامو ، وسنصنع ماسنصنعه بإتقان بالغ . وما سنصنعه سيغطى حاجاتنا وسيغنينا عن الديون ، وسنبيع كل شىء بثمنه العادل الذى يضمن للعاملين المشاركين ربحا كافيا ليعيشوا فى رخاء ، وسنضع حدا لنظام الأجور والمرتبات الحالى الذى يقدر للعامل ، مثلا — أجرا قدره ستون جنيها فى الشهر ، ثم يضيف إليه زيادات وحوافز وأوقات عمل إضافية تصل بما يأخذه من الشركة التى يعمل فيها إلى ثلاثمائة جنيه فى الشهر ، ولكنه يظل دائما يحس أن راتبه ستون جنيها ، لأن الإنسان لايحسب فى العادة . إلا المرتب الأصلى . أما الزيادات فلا تدخل فى الحساب . وهذه مسألة نفسية وهى سبب من أسباب عدم الرضا عند غالبية العمال ، مع أنهم يتقاضون فوق مايستحقون وأكثر مما ينتجون . ولكن الذين يضعون القوانين ويصدرون القرارات لايستطيعون قط أن يفكروا تفكيرا هادئا سليما ، فهم يتخذون القرارات دائما تحت ضغط العاملين وتظاهراتهم وشكاواهم وجرأة هيئاتهم داخل الجهات التى يعملون فيها ، وعندما يدخل العاملون شركاء فى المؤسسات التى سننشئها سيتبينون أن هناك أفضل وأضمن بكثير مما يسمونه بمكاسب العمال الاشتراكية ، وأنهم يحققون مكاسب حقيقية أكبر وأفضل بكثير ، علاوة على أنهم لن يكونوا أبدا خاضعين لتنظيمات حكومية لاتخلو من أخطاء جسيمة . وسيعتمد نظام المؤسسات التى سننشئها على أننا نصْدر فى تصرفاتنا دائما عن صدق وإخلاص ، وسنبدأ بخدمة الأمن الغذائى عن طريق مزارع ضخمة- للحبوب خاصة مقامة- على أسلم الأسس العلمية ، والعاملون شركاء فى المؤسسة يعملون، مع وعى كامل بما يعملون ، وسيجتهدون فى الوصول بالإنتاج إلى أعلى مستوياته ، لأنهم سيتخلون عن عقلية الموظف الحكومى الحالى الذى يشعر مهما أعطيناه أنه مظلوم . وسر هذا الشعور إحساس غامض بعدم الثقة فى رؤسائه ، والشك فى تصرفاتهم مهما كانوا أمناء . أما العاملون معنا فلن يشكوا فى رئاستهم قط حتى لو قلت أرباحهم ، لأن العمل إذا قام على أساس الذمة والضمير فلا بد أن ينجح ، ثم إننا سنبدأ بإنتاج الغذاء، وهو ضرورة قومية وإنسانية ، وسنبيع إنتاجنا للحكومة بأرباح معقولة لنا وللعاملين معنا ، ومهما كان ذلك الثمن فهو أفضل ألف مرة من القمح الذى نشتريه بالدين ، ودولتنا العاقلة سترى بوضوح أن أى أموال تدفع محليا ستكون أفضل لها من الديون ، فإن الذين يقرضوننا — مهما تظاهروا بالإنسانية- لايريدون إلا السيطرة علينا ، والديون اليوم

جزء من الصراع السياسى الدولى ، والمكسيك التى يقولون إنها مدينة بألف بليون دولار لن يتوقفوا عن إقراضها . بل هم يعرضون عليها سلفيات أخرى لتستمر فى الاقتراض والتبعية ، لأنها سياسة دولية ، وكل بلاد الكتلة الشرقية مدينة لروسيا ، وروسيا فى حالة مالية سيئة . ولكنها تحرم مواطنيها من الطعام لكى تقرض بولندا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا . لأن الديون سلاح من أسلحة الاستعمار . وأول ماينبغى علينا اليوم،ونحن ننهض ببلدناءهو أن نوقف الديون،وأن يعلم الناس أننا إذا أنتجنا القمح الكافى لغذائنا فى بلادنا فلن يكون ثمن الرغيف مرتفعا أبداً ، لأن مالنا سيظل فى بلادنا ، والتوعية الادخارية التى سنقوم بها ستؤدى إلى توعية قومية ، فيعرف المواطن أن الدولة لن تستطيع النهوض بالبلاد وحدها أبدا ، لابد أن يعمل الشعب معها ، وفى الشركات والمشروعات التي ستقيمها مؤسساتنا الإسلامية لن تكون هناك أسرار ولا عمولات ولا خيانات ، لأن كل شيء يعمل على المفتوح ، وليس من المعقول أن ننتج القمح محليا ، ثم نأخذ عليه عمولة ، وشعبنا المحير الذى يفاجأ كل يوم بشيء يزيده شكا وسوء ظن سيتعود الثقة فى شركاتنا ، فهو شريك لنا وله الحق فى الاطلاع على دفاترنا ، وأى شخص نشك فيه سيطرد فى الحال ، لأن الرفق بالمفسد يؤذى البلاد أذى بليغا ، والشعب لايفهم الإجراءات القانونية المعقدة،ولايحب مهارات المحامين الذين يعرفون ثغرات القانون أكثر مما يعرفون القانون نفسه .

إن تجربة المؤسسات المالية الإسلامية قديمة ترجع إلى الستينيات فى عصر كانت الدولة تريد أن تقبض فيه كل شيء ، وتعتبر كل شيء سياسة ، وتحرص على أن يكون هذا الشعب مقيد اليدين والرجلين واللسان ، وفى تاريخ موجز لحركة البنوك الإسلامية يحكى الدكتور أحمد عبد العزيز النجار أن فروع المؤسسة بلغت فى سنة ١٩٦٧ أحد عشر فرعا ثم يقول : « وفى مرحلة قمة النجاح استدعينا لمقابلة السيد سامى شرف الذى أفهمنى أنه قد كلف والسيد عبد الحميد السراج بأن يكونا المسئولين السياسيين عن المشروع ، وأبدى نيته فى ضم المشروع إلى الاتحاد الاشتراكى ، واعترضت على هذه الفكرة لأسباب موضوعية أوضحتها لسيادته » ثم يقول « ونحيت عن المشروع وكلف بإدارته البنك الأهلى والبنك المركزى ومؤسسة التأمين تحت دعوى دعم المشروع وإدارته على الأسس المصرفية » .

بنك إسلامى ناشىء يحتاج إلى الرعاية والرفق لماذا نهوى عليه بالمطارق ونحطمه ؟! نسلمه مرة أخرى لسامى شرف وعبد الحميد السراج وشركاهما ليطمسوه ، ومرة أخرى نضمه للاتحاد الاشتراكى!وأخيرا نعهد به إلى مصارف ربوية لتقضى عليه!.

ونريد منه بعد ذلك أن يسير فى طريقه ويؤدى رسالته ؟!٠
هذا مثال واحد من تصرفنا فى الأمور .

مثال يكشف عن العبث والعك . ويقدم لك سببا من ألف سبب للخيبة والخذلان ، فأمثال هذه التصرفات لاتكون ـــ كما يقول الجاحظ ـــ إلا بخذلان من الله عظيم .



الفصل السادس عشر

الذّين هــمٌّ باللـيــل
ومذلة بالنهـار وفــى
النهـــايـــــة ذل
واستعمــــــــــــار


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

من سنوات نشر المرحوم الشيخ محمود شلتوت أحسن كتاب عرفته عن الإسلام شريعة وعقيدة ، وهذا رأيي الشخصي وآراء الألوف الذين أقبلوا على ذلك الكتاب القيم الذى زادت طبعاته إلى اليوم على خمس عشرة ، ولكننى مع إعجابى به عندما أقرؤه اليوم أحس أن عنوانه وموضوعه يحتاجان إلى تعديل ، فينبغى أن يكون الإسلام عقيدة ، وشريعة وحياة ، لأن مشكلتنا الكبرى نحن المسلمين هى الحياة .. أو الحياة على أساس من العقيدة والشريعة ، فالدين عندنا شيء والحياة شيء آخر ، ولاأنسى أبدا أننى كنت يوما عند قريب لى ، وكان يصلى عندما دق جرس الباب ، وقريبى الذى كان يصلى أشار بإصبعه إشارة معناها قولوا للطارق ، وكان يعرفه ، إننى غير موجود ، أى أنه كذب وهو يصلى ، كذب بين يدى الله ، وبعد الصلاة رفع يديه يتضرع ، وهو لايعلم أن صلاته كلها غير مقبولة .

على هذا تربينا زمانا بعد زمان ، ونتيجة لهذا اضطرب المعيار الأخلاقى فى أيدينا اضطرابا شديدا ، فالحد الفاصل بين الخير والشر غير واضح تماما ، والمعاملات نتيجة لهذا كلها عقد ومشاكل ، وحياتنا نتيجة لهذا كلها متاعب ، الغنى متعب والفقير متعب والحقيقة ، لاتظهر إلا فى النادر ، وفى مثل هذا الجو الأخلاقى المثقل بالأتربة كأننا نعيش أبدا فى إعصار خماسينى ، فى هذا الجو الخانق يصعب إنشاء شيء جميل اسمه مؤسسة مالية إسلامية ، لأنها ينبغى أن تنشأ فى جو سليم صاف ، لكى تنمو نموا إسلاميا صحيحا ، وتلك هى المشكلة : مشكلة التصرف الأخلاقى السليم ، إنها مشكلة حتى للذين يبنون المؤسسة المالية الإسلامية أنفسهم ، فهم فى نيتهم أن تكسب مؤسستهم يرتمون ـــ دون أن

يقعوا فى الغالب فى أخطاء قاتلة ، وينتهز أعداء المؤسسات الإسلامية هذه الفرصة ، وقد حدث شيء من هذا فى حين قريب ، واهتممت بمعرفة ماجرى حتى وقع انقسام فى هذه المؤسسة المالية الإسلامية .

لقد سمعت الكثير عن أسباب الانقسام ، ومن حديثى مع بعض أعضاء مجلس الإدارة تبينت أنهم ينقسمون على أنفسهم انقساما غير معقول ، ومنذ الوهلة الأولى تبينت أن أمثال أولئك الرجال مع عدم المساس بأخلاقياتهم وعقيدتهم لايصلحون لإدارة مصرف يودع الناس فيه أموالهم لتنمو ويباركها الله ، فبركة الله لاتحل أبدا على بيت أصحابه مختلفون بعضهم مع بعض .

ولهذا فإننى أقول إننا عندما نفكر فى إنشاء مؤسسة مالية إسلامية ، فلا بد أن نبدأ بالهدف الذى نريد أن نحققه من وراء المؤسسة ، وحول الهدف المحدد الواضح نكون مجلس الإدارة ، فتقوم المؤسسة على أساس وحدة الهدف ، والهدف الواحد الواضح يجمع القلوب والعقول ، ويؤدى إلى نجاح المؤسسة ، وبعد أن نحدد الهدف نفتح الأبواب لتلقى أموال الناس ، فلا نكاد نتسلمها حتى نبدأ العمل على بناء هدف واضح وخطة مرسومة للوصول إليه ، أما أن نأخذ أموال الناس ثم نجلس لنفكر فيما سنفعله بها ، فلا يؤدى إلا إلى الخيبة ، لأن الناس يعطوننا أموالهم لكى تربح على أيدينا لالكى نتجادل فيما نفعله بها ، ونتبارى أينا أذكى وأقدر ! ويتمسك كل منا برأيه حتى يصبح الأمر فى مجلس الإدارة حربا أهلية ، وتضطر الدولة إلى التدخل لإيقاف المعركة ، وتحل المجلس وتعين هيئة إدارية تحل محله .

بل أنا أذهب إلى أن أعضاء مجلس الإدارة لابد أن يكونوا مجمعين من أول الأمر على برنامج العمل ومشروعاته لمدة عشر سنوات قادمة وأرى ألا يكون فى مجلس الإدارة إلا من يؤمن بخطة العمل إيمانا كاملا ، ويكون فى نفس الوقت مساهما فى رأس مال المؤسسة بنسبة عالية ، فتكون وحدة الهدف مضافا إليها حرص كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة على ماله ، أكبر ضمانات النجاح ، أما أن نعين رجلا فى مجلس إدارة المؤسسة لأنه يكتب كتابا فى ناحية من نواحى الفكر المالى الإسلامى ، فأمر غير مأمون العاقبة ، لأن الكتابة شيء والعمل شيء والعقيدة

والشريعة شيء والحياة على أساسهما شيء آخر ، وقد يكون صاحبنا مؤلف الكتاب صورة أخرى من صاحبنا الذى كذب وهو واقف بين يدى الله يصلى فى خشوع مسرحي عجيب .

* * *

سندرس إذن قبل أن نعلن عن نيتنا إنشاء مؤسسة مالية إسلامية ، سندرس ونتفق على المشروعات التى ستتولى المؤسسة تنفيذها خلال السنوات العشر الأولى ، سنقول مثلا إن مؤسستنا ستتخصص فى مشروعات الأمن الغذائى ، فهذه حاجة قومية ومتطلب وطنى وإنسانى ، ثم إن الربح فيها مضمون ، ولكنه لن يكون مضمونا إلا إذا حصلنا من الدولة فعلا على الأرض التى سنستصلحها ، لابد أن تكون الأرض فى أيدينا فعلا ، لأن رجال الحكومة يغيرون رأيهم فى كل حين ، وهم بحكم أنهم من موظفى أيامنا هذه لايفكرون إلا فى صالح أنفسهم ، وبينما تكون إجراءات الحصول على الأرض فى طريقها تكون الدراسات على قدم وساق ، لابد أن نكون قد درسنا الأرض وحللناها وعرفنا مصادر المياه ومشروعات الرى والصرف،ولابد كذلك أن نكون قد وضعنا مشروع المدينة الجديدة التى سننشئها فى هذه الأرض ، لابد أن نقوم بهذا كله من مالنا ، حتى إذا استكملنا الدراسات وعرفنا خطوات العمل وكانت معنا كل الموافقات ، أعلنا عن إنشاء المؤسسة ، فإذا جاءتنا مدخرات الناس كنا عارفين تماما ماذا سنفعل بها ، وحبذا لو تم الأمر فى صيغة تعاقد بيننا وبين الحكومة ، لأننا مادمنا سنركز على مشروعات الأمن الغذائى فنحن سنؤدى بذلك للدولة خدمة هى فى أشد الحاجة إليها ، وتعاقدنا على هذا سيكون على أساس موافقة كاملة من مجلس السياسات ، فلا نكون بعد هذا تحت رحمة موظف كبير أو صغير ، وعندما نفى بتعهداتنا مرة بعد أخرى نكسب احترام الدولة وثقة الناس ، ولايفلح الدساسون والخصوم فى الإساءة إلينا والتشكيك فى أمرنا بعد ذلك .

وأضرب مثلا لذلك مشروعا من مشروعات الأمن الغذائى حققه أربعة من الشبان الإنجليز ، وكسب ثقة عالمية ، بدءوا بمنحة من الحكومة البريطانية لتربية نوع من الجمال تتميز بوفرة إنتاج اللبن وارتفاع نسبة المواد الغذائية فيه ، وقد بدءوا

فى قرية من قرى السودان فى قطعة أرض صغيرة وعشرة جمال ، منها ثمانى إناث ، مع رأس مال صغير ، ولكنهم لم يسيروا فى العمل شهورا حتى تدخل فى شئونهم موظفو الحكومة هناك ، وأحسوا أن الاستمرار عسير ، لأن الموظفين فى بعض الأحيان يصبحون بلاء على الأعمال ونكبات على مصالح الناس ، فاستأذنوا حكومتهم ونقلوا المشروع كله إلى كينيا فى قطعة أرض تملكها الحكومة الإنجليزية ، وبدءوا العمل بعيدا عن متاعب الموظفين .

وهذا النوع من الجمال يحتاج فى تربيته والعناية به إلى علم ورعاية ويقظة ، لأنه حساس جدا لأنواع معينة من الحشرات والنباتات ، ولكن الناقة منه تعطى فى اليوم أربعين لترا من اللبن ، ونوع اللبن دسم غنى بالدهون والمعادن بحيث لاتحتمله معدة الطفل والرجل ، فلا بد من خلط الأربعين لترا بعشرين لترا من الماء . فكأن الناقة منه تعطى ستين لترا من اللبن الصالح لغذاء الإنسان فى اليوم ، فتصور القيمة العظيمة التى تكون لناقة واحدة من هذه ، لقد قدرت إحدى لجان هيئة الصحة العالمية أن عشرين ناقة من هذه تكفى لغذاء قرية فيها ألف طفل ومائة مريض ، بالإضافة إلى ذلك فإن النوق الخمس منها تعيش على طعام بقرة واحدة فى اليوم ، فتصور أى مصدر للغذاء تكون هذه الجمال . وقامت هيئة الصحة العالمية بإنشاء المركز الأساسى لتربية هذه النوق فى كينيا ، فأصبحت تحصل على هذا اللبن لأطفالها مجانا فى حين أصبح السودان يستورد هذا اللبن بالعملة الصعبة مع أن أصل هذا النوع من النوق سودانى ، ولكن جشع الموظفين الإداريين صغارا وكبارا كلف السودان هذا الثمن الباهظ ، ومثل هذا يحدث لنا كل يوم ، فإن الموظف الإدارى نادرا مايكون عونا للناس أو خادما لمصالح الناس بل الغالب أن يكون أذى لهم ، ولهذا فكلما قل عدد الموظفين الإداريين سهلت الأمور وقلت متاعب الناس . وتحضرنى هنا حكاية من تجارب حياتى ، فقد كنت مع زميل نقوم بسكرتارية مدير بنك التسليف الزراعى ، وكان إداريا زراعيا وباشا عظيما . فألح عليه أحد كبار عملاء البنك فى أن يضم ابن أخيه إلينا ، ففعل بعد إلحاح، وأتى هذا الشاب ووضعوا له مكتبا معنا ، ولما لم يكن له عمل فقد ظل يوما بعد يوم يروح ويغدو دون أن يصنع شيئا ، وأخيرا دخل الباشا وشكا له الأمر ، وطالب بتقسيم عمل اثنين على ثلاثة ، فقال له الباشا .

ــ تريد عملا ؟

ــ أجل فلهذا أتيت ، وإن نفسى لتمل وأنا جالس دون عمل طوال النهار ..

ــ عد إلى مكانك فسأجد لك عملا .

وفي اليوم التالي صدر قرار بتعيينه كاتبا في شونة البنك في دسوق . وأسرع يشكو لأبيه ، فكان رد الباشا المجرب : هذا ماعندى ، فأنا لاأستطيع تقسيم عمل السكرتارية ، فلا شيء يفسد الأعمال مثل تجزئتها قطعا بين عدد كبير من الموظفين ، فهذا تفتيت خطر للمسئولية ، فإن كان ابن أخيك يريد عملا فقد عيناه حيث العمل ، وإن كان يريد عبثا فلسنا بحاجة إلى عبث .

وقد قلت في الفصل السابق إن المؤسسة المالية الإسلامية ينبغي أن تكون رمزا على الجدية والكفاءة والتقدم فى إدارتها ، لأن الحقيقة هى أن أغلى الموظفين هو الموظف غير الكفء أو غير المؤهل وغير المدرب ولو كان راتبه عشرة جنيهات فى الشهر ، لأن ضرره لايقتصر على قلة أدائه بل إن ضرره الحقيقى يكمن فى الخسائر التى يسببها بإهماله وغبائه وجشعه وسوء معاملته للناس ، ومن أعجب ما أذكره أننى نادرا ماأتلقى خطابا محترم الهيئة من إدارة حكومية ، ومن المستحيل أن أتلقى من الحكومة خطابا خاليا من الأخطاء والكشط حتى لو كان أربعة سطور . وكل الإدارات فى الدنيا تعلمت كيف ترسل مكاتبات محترمة ــ ولو فى الشكل ــ إلا حكومتنا هنا . وفى كل بلاد الدنيا تتفنن إدارات العلاقات العامة فى عمل أشكال الخطابات وورق المكاتبات واختيار الآلات الكاتبة محافظة على الشكل الخارجى للهيئات التى يعملون فيها ، إلا إدارات العلاقات العامة عندنا . فليست لديها فكرة عن ذلك ، وكل عملها يتلخص فى أنها إدارات زينة وتعاليق للسيد رئيس المصلحة أو الإدارة أو الهيئة .

ولهذا فلا بد أن تجتهد المؤسسات المالية الإسلامية فى البعد عن الحكومة ، لأن روح العمل الحكومى تتنافى مع روح الإنجاز والخدمة والكفاءة والتقدم .

★ ★ ★

ولكى أضع أمام القارىء خلاصة ما قلته فى حلقات هذه الدراسة أقول : إن المؤسسات المالية الإسلامية أولا وقبل كل شيء مؤسسات أخلاقية ، أى أنها تقوم

على الخير وتعمل للخير ، ولهذا فهى تخدم التنمية بعيدا عن مظنات الاستغلال كالربا ونفقات تمويل الديون والنظر إلى الكسب بأى وسيلة . وذلك هو الذى يميزها عن غيرها من المؤسسات المالية . إنها مؤسسات لتنمية المجتمع عن طريق تنمية مدخرات القاعدة الشعبية العريضة .

ومادامت المؤسسة المالية الإسلامية لاتعطى أرباحا على أموال المساهمين فيها بل تعطيهم أنصبة من مكاسبها ، كل مساهم بحسب ما اشترى من الأسهم ، فلابد أن تكون مشروعاتها مدروسة لمدى طويل قبل أن تفتح الباب للاكتتاب ، لأن المساهم فيها يريد أن ينمى مدخراته ، وهو لايعطينا أمواله لكى نجرب بها أو نتلكأ فيها . سيكون التركيز أول الأمر على إنتاج الغذاء ، ولهذا فلا بد أن تكون أرض الاستصلاح تحت يدنا قبل أن نبدأ ، ولابد أن تكون كل وسائل الاستصلاح قد درست دراسة دقيقة . وقد قرأت أن منظمة الأغذية والزراعة العالمية تتجه الآن نحو النهوض بالرى بالأنابيب ، لأن أثمان المواسير وتكاليف تركيبها وكل المنشآت اللازمة لتشغيلها كالرافعات والدافعات أرخص من الماء الذى ستنقله . وفى المسكيك اليوم مزارع واسعة تبلغ الواحدة منها عشرات الألوف من الأفدنة تروى بأنابيب تحت الأرض أو فوقها . وكانوا قبل ذلك يروون مزرعة مساحتها عشرة آلاف فدان بمياه سد صغيرة ، وكان الرى يتم بالقنوات والترع المكشوفة ، فلما لجئوا إلى الأنابيب كفت مياه السد لرى عشرة أضعاف المساحة ، ثم إن مقادير الماء حسبت بدقة بحيث لم تتسرب فى الأرض مياه زائدة تفسد الجذور وتترسب منها الأملاح وتفسد الأرض ، بل لجئوا فى بعض الأحيان إلى زيادة انحدار الماء من السد فى الأنابيب حتى يتدفق الماء بشدة إلى الأرض ، وأذابوا أنواعا من المخصبات فى الماء ، فحملها ووزعها على الزروع بشدة جريانه ، وقد نشأ عن ذلك فرع جديد من هندسة الرى وهو علم القنوات فصنعوا قنوات بمقاسات مختلفة من فخار البرابخ والمعادن معا ، فالأجزاء المصرفية — وهى صغيرة — تركب عليها فتحات الرى فى المواضع المطلوبة ، وتوضع فيها المصافى التى تصفى الماء حتى لايتزايد ترسبه ويسد القنوات . وفى هذه الأجزاء المعدنية ركبت طلمبات الدفع أو الرفع إذا اقتضى الأمر ذلك ، وللمهندسين مراكز عمل عند هذه الأجزاء المصرفية من قنوات الأنابيب ، وبرابخ الأنابيب موصول بعضها

ببعض بطرق تمكن من فكها واستبدال غيرها بها . فقد دلت التجارب على أن الأنابيب الفخارية لاتعمل بكفاءة أكثر من خمس سنوات . وبعد ذلك يدخلها العطب والرشح وتترسب فيها الشوائب ويكون من اللازم استبدال غيرها بها .

ولكل مزرعة من المزارع قسم علمى تجرى فيه التجارب على كل شيء : على البذور والمخصبات وماكينات الرى ومعادنها أو على نسيج برابخ الأنابيب ، لأن التنمية ينبغى أن تستمر ، وكل جزئية من جزئيات العمل لابد أن تتطور ليزيد الإنتاج . ويوجه جانب كبير من الدراسات إلى الفلاح وعامل الأرض لأنه هو روح الإنتاج وأداته الأولى ، وهذا موضع ملاحظة نلقى بها إلى أصحابنا العاملين فى الرى والزراعة واستصلاح الأراضى عندنا ، فإن عنايتها بالإنسان قليلة ، وهى تحسب أن العناية بالإنسان من اختصاص وزارات الصحة والتربية والتعليم والشئون الاجتماعية والقوى العاملة . ويفوتهم أن الزارع والفلاح جزء لايتجزأ من جهاز الزراعة . وقد فاتنى أن أذكر أن الرى بالأنابيب قضى على البلهارسيا فى البلاد التى أدخلت فيها ، لأن البلهارسيا لاتعيش بغير القواقع التى تكتمل بها دورة حياتها . وهذا من مكتشفات النظم الزراعية التى تجريها هيئة الزراعة والصحة العالمية فى أمريكا اللاتينية . فهناك طب خاص بالفلاحين إلى جانب البلهارسيا وما إليها من طفيليات . وبفضل النتائج التى يخرجون بها اليوم من تجاربهم لتنمية الأغذية يتطور العلم بسرعة هائلة فى كل ميدان .

وقد أشرنا إلى اكتشاف نوع الجمال الذى يعطى فى اليوم أربعين لترا من اللبن . وهذا فى ذاته اكتشاف هائل سيكون له آثاره البعيدة على التغذية العالمية ، وهذا مجرد مثل لما ينبغى أن نفعله ، ومن المؤكد أن المؤسسة المالية الإسلامية إذا سارت منذ البداية على آخر القواعد الإدارية فى العمل الزراعى والمكتبى والإدارى والحسابى وعلى الأساس العلمى فى الزراعة والرى واستصلاح الأراضى ، فإنها تستطيع دون شك أن تغطى كل حاجاتنا الغذائية فى أقرب مدى ممكن . والذين يحاربون البنوك الإسلامية لايعرفون أى ضرر يلحقونه بأوطانهم لأنهم بذلك يقفلون علينا الباب الوحيد الذى يمكننا عن طريقه أن نحقق الكفاية الغذائية لأوطاننا ، لأن الحكومات وأجهزتها المثقلة بالمعوقات وحدها لن تستطيع تغطية هذه الكفاية ، فالنظم الحكومية ليست نظما ادخارية أو تدبيرية ، إنها نظم إسراف بل سفاهة فى

الانفاق . ويكفى أن تتصور أحمال الموظفين المكدسة فوق كل شبر من مساحة الجهاز الإدارى . ويكفى أن عمالنا الزراعيين لن يشتركوا فى العمل معنا على أساس أنهم عمال زراعيون . بل سيشتركون فى العمل على أنهم شركاء ، وبهذا نتخلص ويتخلصون من كل الأعباء الحكومية ، فلا تأمينات اجتماعية من النوع غير المعقول الذى يطبقونه اليوم . ولامدخل لوزارة القوى العاملة عندنا ، لأنهم ماداموا شركاء فستقوم المؤسسة بتدبير العلاج والحماية والمعاشات لهم ولأسرهم . وماداموا يعملون لتنمية أموالهم فسيبذلون أقصى الجهد فى العمل والإنتاج ، وإذا كنا نشكو من تكاسل العمال الزراعيين وانخفاض نوعياتهم وارتفاع أجورهم فسيتلاشى هذا كله فى المؤسسة المالية الإسلامية ، لأن المشاركين فيها شركاء وعمال فى آن معا ، وليس هنا رئيس ومرءوس إلا مايتطلبه العمل من نظام حاسم وصارم ، ولاسيادة هنا إلا لصالح المجموع ، والفلاح الذى يبيع أرضه أو يحولها إلى أرض مبان لن يجد معنا وسيلة إلى ذلك ، لأنه شريك فى المزارعة الكبرى ، وقسيم فى كل أرباحها ، وهو عضو فى الجمعية العمومية التى تقرر إنشاء المدارس والمستشفيات وترعى المدينة التى ستنشئها المؤسسة وسط المزارع . بعبارة أخرى إن المؤسسة المالية الإسلامية هى ــ بكل صدق ــ الأمل الوحيد الباقى أمامنا للنهوض من وهدات الفقر والحاجة والديون . ولكنها تحتاج إلى جهد أكبر بكثير من الروح التى تسيرها اليوم . إنها ليست فى حاجة إلى مجالس إدارة يتربع فيها من يظنون أنهم جهابذة اقتصاد أو فقهاء دين ، بل نحن نريد علماء أذكياء مجتهدين يشعرون شعورا عميقا بأنهم يحققون أهدافا خيرة بلا نهاية لأوطانهم : الكفاية الغذائية واستصلاح ومد الرقعة المعمورة وإنشاء المدن الجديدة والنهوض بالعلم ، وفوق ذلك فإننا نثبت عن طريقها أننا جديرون بنعمة الإسلام والإسلام جوهرة لايستحقها فعلا إلا القليلون جدا منا ، ولاحول ولاقوة إلا بالله .

* * *

إن المؤسسات الإسلامية تجربة جديدة . وقد قال الدكتور أحمد النجار إننا فى بدايات التجربة وهو على حق . وبدلا من أن نيئس بسرعة ينبغى أن نتذرع بالنفس الطويل ، والنفس الطويل ليس من خصائصنا الخلقية ، ولكنه من خصائص الخلق الغربى ، وهو أساس نجاحه ، فالواحد منا يدخل فى المشروع اليوم ، ويريد

أن يأكل منه الشهد غدا ، أما الغربى فهو يدخل فى المشروع ولايمنى نفسه بالشهد إلا بعد سنوات طوال ، فلنعمل حسابنا على أن تجربة المؤسسات المالية الإسلامية لن تصل إلى النتائج الباهرة التي ينطوى عليها إلا بعد سنوات طوال . لقد قال الدكتور أحمد النجار ، وهو من أحسن من عرفت فهما لطبيعة البنوك الإسلامية ، « فالبنوك الإسلامية عبارة عن أجهزة تنمية محلية لخدمة القاعدة الشعبية (من الحرفيين والمهنيين) والمشروعات والصناعات الصغيرة معتمدة على تنمية مدخراتهم الصغيرة تخفيفا عن كاهل الدولة ومشاركة لها فى خططها ، فإن ساهمت فيها رءوس أموال كانت بمثابة السند وخط الدفاع » وهذا الكلام العظيم كفيل بأن يلفت نظر المشتغلين بها والمتشدقين بالكلام الجزافى فى الاقتصاديات الإسلامية ، إلى أن نظرية المؤسسات الإسلامية نفسها مازالت فى حاجة إلى دراسة وتفكير حتى نصل بها إلى الصورة التى تحقق بها أهدافها ، وهى صورة أخلاقية أولا ثم عملية فى صميمها . وإذا فشلت مؤسسة منها فليس معنى ذلك أن الفكرة كلها خاطئة بل معناه أننا نجرب من جديد ، فمادام الله قد حرم الربا فهو شر وخراب . ومادام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد قال إن تسعة أعشار الرزق في التجارة فتكون تسعة أعشار الرزق التجارة . لاجدال فى هذا ولاشك فى ذاك . والتجارة هنا ليست مجرد تجارة البضائع بل هى كل تبادل خير للمنافع ، والله سبحانه وتعالى يسمى الدخول فى الإسلام والجهاد فى سبيله تجارة . قال جل من قائل فى سورة الصف ٦١/ ١٠ : ١٣ ﴿ **يأيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم * تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون * يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجرى من تحتها الأنهار ومساكن طيبة فى جنات عدن ذلك الفوز العظيم * وأخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين** ﴾ .

* * *

وبعد .. فهذه الآيات الكريمات خير ختام لهذا الكلام الكثير الذى قلته بيانا لمذهب الإسلام فى فهم المال والتعامل به ، وما أنا من رجال الاقتصاد ولاأنا من فقهاء الدين ، وإنما أنا مؤمن أرجو أن يكون الله قد فتح عليَّ بما يجعلنى أهلا للانتساب إلى جماعة المؤمنين الذين يشعرون شعورا عميقا بأننا إلى يومنا هذا

بعيدون بعدا شاسعا عن فهم طبيعة الإسلام والعمل بها والتخلق بأخلاقها . وقد كانت بداية كلامى خوفا من الديون القومية وتحذيرا منها ، فهى إذا استمرت على هذا المنوال أغرقتنا ولاشك . ومن العار حقا أن يطعمنا غيرنا ونحن رجال لنا أجسام وسواعد ، وبشر لهم عقول . أتدرى لماذا يطعم الإنسان دابته ؟ لكى يأكلها أو يركبها أو يعيش على خيراتها ، ولمثل هذا تطعم أمة أمة ، أو تقرض أمة أمة ، ولايخالجنك فى هذا شك . وقد قال أسلافنا إن الدَّيْنَ هم بالليل ومذلة بالنهار . ودلتنا تجاربنا التاريخية – كما بينت فى الفصول الأولى من هذه الدراسة – أن الدَّيْنَ طريق مؤكد للذل والتبعية والاستعمار .



ملحقـــــــــات



بسم الله الرحمن الرحيم

واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا

رابطة العالم الإسلامي

الأمانة العامة

مكـــة المكرمـــة

الرقم : ....

التاريخ : ....

المرفقات : ....

إدارة المجمع الفقهي

الدورة التاسعة

١٤٠٦ هـ

القرار السادس

بشأن موضوع تفشي المصارف الربوية وتعامل الناس معها وحكم أخذ الفوائد الربوية

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لانبي بعده سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم . أما بعد :

فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته التاسعة المنعقدة بمبنى رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ١٢ رجب ١٤٠٦ هـ إلى يوم السبت ١٩ رجب ١٤٠٦ هـ قد نظر في موضوع (تفشي المصارف الربوية ، وتعامل الناس معها ، وعدم توافر البدائل عنها) وهو الذي أحاله إلى المجلس معالي الدكتور الأمين العام نائب رئيس المجلس .

وقد استمع المجلس إلى كلام السادة الأعضاء حول هذه القضية الخطيرة ، التي يقترف فيها محرم بين ، ثبت تحريمه بالكتاب والسنة والإجماع ، وأصبح من المعلوم من الدين بالضرورة ، واتفق المسلمون كافة على أنه من كبائر الاثم ، والموبقات السبع ، وقد آذن القرآن الكريم

مرتكبيه بحرب من الله ورسوله ، قال تعالى : ﴿ **يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا مابقى من الربا إن كنتم مؤمنين * فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون** ﴾ . « سورة البقرة » ٢/ ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

وقد صح عن النبى ﷺ أنه (لعن آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهديه وقال : هم سواء) رواه مسلم .

كما روى ابن عباس عنه ﷺ : (إذا ظهر الزنا والربا فى قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله عز وجل) وروى نحوه ابن مسعود .

وقد اثبتت البحوث الإقتصادية الحديثة أن الربا خطر على اقتصاد العالم وسياسته ، وأخلاقياته وسلامته ، وأنه وراء كثير من الأزمات التى يعانيها العالم . وأن لانجاة من ذلك إلا باستئصال هذا الداء الخبيث الذى هو الربا من جسم العالم ، وهو ماسبق به الإسلام منذ أربعة عشر قرنا .

ومن نعمة الله تعالى أن المسلمين بدءوا يستعيدون ثقتهم بأنفسهم ووعيهم لهويتهم ، نتيجة وعيهم لدينهم ، فتراجعت الأفكار التى كانت تمثل مرحلة الهزيمة النفسية أمام الحضارة الغربية ، ونظامها الرأسمالى ، والتى وجدت لها يوما من ضعاف الأنفس من يريد أن يقسر النصوص الصريحة الثابتة قسرا لتحليل ماحرم الله ورسوله . وقد رأينا المؤتمرات والندوات الاقتصادية التى عقدت فى أكثر من بلد إسلامى ، وخارج العالم الإسلامى أيضا ، تقرر بالاجماع حرمة الفوائد الربوية ، وتثبت للناس امكان قيام بدائل شرعية عن البنوك والمؤسسات القائمة على الربا .

ثم كانت الخطوة العملية المباركة ، وهى إقامة مصارف إسلامية خالية من الربا والمعاملات المحظورة شرعا ، بدأت صغيرة ثم سرعان ماكبرت ، قليلة ثم سرعان ماتكاثرت حتى بلغ عددها الآن فى البلاد الإسلامية وخارجها أكثر من تسعين مصرفا .

وبهذا كذبت دعوى العلمانيين وضحايا الغزو الثقافى الذين زعموا يوما

أن تطبيق الشريعة فى المجال الاقتصادى مستحيل ، لأنه لا اقتصاد بغير بنوك ، ولابنوك بغير فوائد .

وقد وفق الله بعض البلاد الإسلامية مثل باكستان لتحويل بنوكها الوطنية إلى بنوك إسلامية لاتتعامل بالربا أخذا ولاعطاء ، كما طلبت من البنوك الأجنبية أن تغير نظامها بما يتفق مع اتجاه الدولة ، وإلا فلا مكان لها . وهى سنة حسنة لها اجرها وأجر من عمل بها إن شاء الله .

ومن هنا يقرر المجلس مايلى :

أولا : يجب على المسلمين كافة أن ينتهوا عما نهى الله تعالى عنه من التعامل بالربا ، أخذا أو إعطاءً ، والمعاونة عليه بأى صورة من الصور ، حتى لايحل بهم عذاب الله ، ولايأذنوا بحرب من الله ورسوله ...

ثانيا : ينظر المجلس بعين الارتياح والرضا إلى قيام المصارف الإسلامية ، التى هى البديل الشرعى للمصارف الربوية ويعنى بالمصارف الإسلامية كل مصرف ينص نظامه الأساسى على وجوب الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء فى جميع معاملاته ويلزم إدارته بوجوب وجود رقابة شرعية ملزمة . ويدعو المجلس المسلمين فى كل مكان إلى مساندة هذه المصارف وشد أزرها ، وعدم الاستماع إلى الشائعات المغرضة التى تحاول التشويش عليها ، وتشويه صورتها بغير حق .

ويرى المجلس ضرورة التوسع فى إنشاء هذه المصارف فى كل أقطار الإسلام ، وحيثما وجد للمسلمين تجمع خارج أقطاره ، حتى تتكون من هذه المصارف شبكة قوية تهيىء لاقتصاد إسلامى متكامل .

ثالثا : يحرم على كل مسلم يتيسر له التعامل مع مصرف إسلامى أن يتعامل مع المصارف الربوية فى الداخل والخارج ، إذ لاعذر له فى التعامل معها بعد وجود البديل الإسلامى . ويجب عليه أن يستعيض عن الخبيث بالطيب ، ويستغنى بالحلال عن الحرام .

رابعا : يدعو المجلس المسئولين فى البلاد الإسلامية والقائمين على

المصارف الربوية فيها إلى المبادرة الجادة لتطهيرها من رجس الربا ، استجابة لنداء ربهم فى قوله سبحانه : ﴿ **وذروا مابقي من الربا إن كنتم مؤمنين** ﴾ البقرة ٢/ ٢٧٨ . وبذلك يسهمون فى تحرير مجتمعاتهم من آثار الاستعمار القانونية والاقتصادية .

خامسا : كل مال جاء عن طريق الفوائد الربوية هو مال حرام شرعا ، لايجوز أن ينتفع به المسلم – مودع المال – لنفسه أو لاحد ممن يعول فى أى شأن من شئونه . ويجب أن يصرف فى المصالح العامة للمسلمين ، من مدارس ومستشفيات وغيرها . وليس هذا من باب الصدقة وإنما هو من باب التطهر من الحرام .

ولايجوز بحال ترك هذه الفوائد للبنوك الربوية ، لتتقوى بها ، ويزداد الاثم فى ذلك بالنسبة للبنوك فى الخارج ، فإنها فى العادة تصرفها إلى المؤسسات التنصيرية واليهودية ، وبهذا تغدو أموال المسلمين أسلحة لحرب المسلمين وإضلال أبنائهم عن عقيدتهم . علما بأنه لايجوز أن يستمر فى التعامل مع هذه البنوك الربوية بفائدة أو غير فائدة .

كما يطالب المجلس القائمين على المصارف الإسلامية ان ينتقوا لها العناصر المسلمة الصالحة ، وأن يوالوها بالتوعية والتفقيه بأحكام الإسلام وآدابه حتى تكون معاملاتهم وتصرفاتهم موافقة لها .

والله ولى التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين .

نائب الرئيس	رئيس مجلس المجمع الفقهى
د. عبدالله عمر نصيف	عبد العزيز بن عبد الله بن باز

الاعضاء

محمد بن جبير

عبدالله العبد الرحمن البسام

صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان

نص قرار رابطة العالم الإسلامى بشأن المصارف الربوية

بسم الله الرحمن الرحيم

واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا

رابطة العالم الإسلامي
الأمانة العامة
مكة المكرمة

إدارة المجمع الفقهي
الدورة التاسعة
١٤٠٦هـ

الرقم ________
التاريخ ________
المرفقات ________

القرار السادس

بشأن موضوع تفشي المصارف الربوية وتعامل الناس معها وحكم أخذ الفوائد الربوية

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم . أما بعد :

فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته التاسعة المنعقد بمبنى رابطة العالم الاسلامي في مكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ١٢ رجب ١٤٠٦ هـ الى يوم السبت ١٩ رجب ١٤٠٦ هـ قد نظر في موضوع (تفشي المصارف الربوية ، وتعامل الناس معها ، وعدم توافر البدائل عنها) وهو الذي احاله الى المجلس معالي الدكتور الامين العام نائب رئيس المجلس.

وقد استمع المجلس الى كلام السادة الاعضاء حول هذه القضية الخطيرة ، التي يقترف فيها محرم بيّن ، ثبت تحريمه بالكتاب والسنة والاجماع ، واصبح من المعلوم من الدين بالضرورة ، واتفق المسلمون كافة على انه من كبائر الاثم ، والموبقات السبع ، وقد آذن القرآن الكريم مرتكبه بحرب من الله ورسوله ، قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين . فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رؤوس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) " سورة البقرة : "

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه (لعن آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهديه وقال : هم سواء) رواه مسلم .

كما روى ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم (اذا ظهر الزنا والربا في قرية فقد احلوا بأنفسهم عذاب الله عز وجل) وروى نحوه ابن مسعود .

وقد اثبتت البحوث الاقتصادية الحديثة ان الربا خطر على اقتصاد العالم وسياسته ، واخلاقياته وسلامته ، وانه وراء كثير من الازمات التي يعانيها العالم . وان لا نجاة من ذلك الا باستئصال هذا الداء الخبيث الذي هو الربا من جسم العالم ، وهو ما سبق به الاسلام منذ اربعة عشر قرنا .

ومن نعمة الله تعالى ان المسلمين بدءوا يستعيدون ثقتهم بانفسهم ووعيهم لهويتهم ، نتيجة وعيهم لدينهم ، فتراجعت الافكار التي كانت تمثل مرحلة الهزيمة النفسية امام الحضارة الغربية ، ونظامها الرأسمالي ، والتي وجدت لها يوما من ضعاف الانفس من

(م.ر)

(٣)

يريد ان يقسر النصوص الصريحة الثابتة قسرا لتحليل ما حرم الله ورسوله . وقد رأينا المؤتمرات والندوات الاقتصادية التي عقدت في اكثر من بلد اسلامي ، وخارج العالم الاسلامي ايضا ، تقرر بالاجماع حرمة الفوائد الربوية ، وتثبت للناس امكان قيام بدائل شرعية عن البنوك والمؤسسات القائمة على الربا .

ثم كانت الخطوة العملية المباركة ، وهي اقامة مصارف اسلامية خالية من الربا والمعاملات المحظورة شرعا ،بدأت صغيرة ثم سرعان ما كبرت ،قليلة ثم سرعان ما تكاثرت حتى بلغ عددها الان في البلاد الاسلامية وخارجها اكثر من تسعين مصرفا . ،

وبهذا كذبت دعوى العلمانيين وضحايا الغزو الثقافي الذين زعموا يوما ان تطبيق الشريعة في المجال الاقتصادي مستحيل ، لانه لا اقتصاد بغير بنوك ، ولا بنوك بغير فوائد .

وقد وفق الله بعض البلاد الاسلامية مثل باكستان لتحويل بنوكها الوطنية الى بنوك اسلامية لا تتعامل بالربا اخذا ولا عطاء ،كما طلبت من البنوك الاجنبية ان تغير نظامها بما يتفق مع اتجاه الدولة ،والا فلا مكان لها .وهي سنة حسنة لها اجرها واجر من عمل بها ان شاء الله .

ومن هنا يقرر المجلس ما يلي :

اولا : يجب على المسلمين كافة ان ينتهوا عما نهى الله تعالى عنه من التعامل بالربا ، اخذا او اعطاء ، والمعاونة عليه بأي صورة من الصور ،حتى لا يحل بهم عذاب الله ، ولا يأذنوا بحرب من الله ورسوله . .

ثانيا : ينظر المجلس بعين الارتياح والرضا الى قيام المصارف الاسلامية ،التي هي البديل الشرعي للمصارف الربوية ويعني بالمصارف الاسلامية كل مصرف ينص نظامه الاساسي على وجوب الالتزام باحكام الشريعة الاسلامية الغراء في جميع معاملاته ويلزم ادارته بوجوب وجود رقابة شرعية ملزمة .ويدعو المجلس المسلمين في كل مكان الى مساندة هذه المصارف وشد ازرها ، وعدم الاستماع الى الاشاعات المغرضة التي تحاول التشويش عليها ، وتشويه صورتها بغير حق .

ويرى المجلس ضرورة التوسع في انشاء هذه المصارف في كل اقطار الاسلام ، وحيثما وجد للمسلمين تجمع خارج اقطاره ،حتى تتكون من هذه المصارف شبكة قوية تهيئ لاقتصاد اسلامي متكامل .

(م٠ر)

بسم الله الرحمن الرحيم

واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا

رابطة العالم الإسلامي
الأمانة العامة
مكة المكرمة

إدارة المجمع الفقهي

الرقم ____________
التاريخ ____________
المرفقات ____________

(٣)

ثالثا : يحرم على كل مسلم يتيسر له التعامل مع مصرف اسلامي ان يتعامل مع المصارف الربوية في الداخل والخارج ، اذ لا عذر له في التعامل معها بعد وجود البديل الاسلامي . ويجب عليه ان يستعيض عن الخبيث بالطيب ، ويستغني بالحلال عن الحرام .

رابعا : يدعو المجلس المسئولين في البلاد الاسلامية والقائمين على المصارف الربوية فيها الى المبادرة الجادة لتطهيرها من رجس الربا ، استجابة لنداء ربهم في قوله سبحانه : (وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين) . وبذلك يسهمون في تحرير مجتمعاتهم من آثار الاستعمار القانونية والاقتصادية .

خامسا : كل مال جاء عن طريق الفوائد الربوية هو مال حرام شرعا ، لا يجوز ان ينتفع به المسلم - مودع المال - لنفسه او لاحد ممن يعوله في أي شأن من شئونه . ويجب ان يصرف في المصالح العامة للمسلمين ، من مدارس ومستشفيات وغيرها . وليس هذا من باب الصدقة وانما هو من باب التطهر من الحرام .

ولا يجوز بحال ترك هذه الفوائد للبنوك الربوية ، لتتقوى بها ، ويزداد الاثم في ذلك بالنسبة للبنوك في الخارج ، فانها في العادة تصرفها الى المؤسسات التنصيرية واليهودية ، وبهذا تغدو اموال المسلمين اسلحة لحرب المسلمين واضلال ابنائهم عن عقيدتهم . علما بأنه لا يجوز ان يستمر في التعامل مع هذه البنوك الربوية بفائدة او بغير فائدة .

كما يطالب المجلس القائمين على المصارف الاسلامية ان ينتقوا لها العناصر المسلمة الصالحة ، وان يوالوها بالتوعية والتفقيه باحكام الاسلام وآدابه حتى تكون معاملاتهم وتصرفاتهم موافقة لها .

والله ولي التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين .

نائب الرئيس	رئيس مجلس المجمع الفقهي
د . عبد الله عمر نصيف	عبد العزيز بن عبد الله بن باز

الاعضاء

محمد بن جبير	عبد الله العبد الرحمن البسام	صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

صورة قرار رابطة العالم الإسلامي بشأن المصارف الربوية



محتويــات الكتــاب

الموضوع — الصفحة





الزهراء للإعلام العربى

رقم الايداع : ٨٦/٣٤٠٥

الترقيم الدولى : ٩٧٧ - ١٤٧٠ - ١٩ - ١



الزهراء للإعلام العربي